



مشروع تعميق التصنيع الحلى

الموضوعات

1. الورقة المفاهيمية
2. موقف أوراق المشروع كما في 6 أبريل 2021
3. الأوراق الثلاث التي تم الانتهاء من إعدادها
4. تصور أولي لنواتج المرحلة الأولى ومهام المرحلة الثانية للمشروع

الورقة المفاهيمية

مشروع معهد التخطيط القومي بشأن تعميق التصنيع المحلي في مصر مخطط مبدئي

المحتويات:

- 1- أهداف المشروع
- 2- مفهوم تعميق التصنيع
- 3- تعميق التصنيع موضوع قديم ومتجدد
- 4- قضايا جديدة بالبحث
- 5- مدخلات المشروع ومخرجاته
- 6- الإطار الزمني للمشروع
- 7- موازنة المشروع
- 8- إدارة المشروع

1- أهداف المشروع

مما لا شك فيه- كما سيتضح في القسم (3) - أن فكرة تعميق التصنيع مطروحة منذ أمد طويل، كما أن طرحها يتجدد من حين إلى آخر. ومع ذلك لم يتحقق تقدم يذكر لا في تعميق التصنيع ولا في التصنيع بصفة عامة. وما زالت مصر تدور في دائرة مغلقة من التصنيع الضحل (shallow industrialization) الذي يقوم على صناعات أغلب آلاتها ومعداتنا وتقنياتها -بل ونسبة غير قليلة من احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة- مستورد. كما تقوم بعض الصناعات على عمليات تجميع لمكونات معظمها وافد من الخارج. وحتى هذا النوع من التصنيع لم يزل محدود النطاق، بل إنه يتعرض للتراجع. فالنصيب النسبي للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم يزد على 16.6% في 2018/2017 وتراجع إلى 15.9% في 2019/2018- وهو ما يقل عن النصيب المناظر الذي تحقق في 1975 (17.5%)، بل إنه أقل مما كان متحققاً في 1957 (17%). وإذا كان التصنيع الضحل مقبولاً في المراحل المبكرة للتنمية، إلا أن استمراره- فضلاً عن تراجع وتيرة نموه- لعقود متعددة يكشف عن فشل في إحداث التحول الهيكلي المنشود من عملية التنمية بوجه عام ومن عملية التصنيع بوجه خاص. وجوهر هذا التحول الهيكلي يتمثل في تسريع وتيرة التصنيع والانتقال إلى التصنيع العميق (deep industrialization) بالمعنى المحدد لاحقاً لتعميق التصنيع في القسم (2)، حيث تشهد الإنتاجية نمواً مرتفعاً وحيث تزداد القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة زيادة ملحوظة؛ وهو ما يسهم في الارتقاء بمستوى معيشة السكان.

وفي سياق الطرح المتكرر لفكرة تعميق التصنيع حدث تقدم لا بأس به في تناولها، لاسيما على مستوى تدقيق مفهوم تعميق التصنيع وكذلك فيما يتعلق بتحديد عدد غير قليل من المنتجات الوسيطة القابلة للتصنيع

المحلي في عدد من الصناعات. كما درست عقبات التقدم على طريق تعميق التصنيع- وبعضها يعد عقبات تعترض مسيرة التصنيع بصفة عامة- وقدمت بعض الاقتراحات للتعامل معها. ولذا فإن على المعهد أن يبدأ من هذه النقطة تحديداً، أي أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون.

بناء على ما تقدم، فإن أهداف مشروع تعميق التصنيع المحلي المقترح من جانب المعهد تتمثل في:

(أ) تحديد ما يمكن اعتباره حلقات مفقودة في السلسلة المنطقية لنقل تعميق التصنيع من ميدان الفكر إلى ميدان التطبيق.

(ب) اقتراح سياسات وآليات محددة لتزويد السلسلة المنطقية لتعميق التصنيع بما هو مفقود من حلقاتها، ومن ثم التمكين لترجمة هدف تعميق التصنيع إلى واقع ملموس.

(ت) الولوج إلى الجانب العملي لتعميق الصناعة بالتطبيق على صناعة أو على عدد من الصناعات المرشحة للتعميق.

2- مفهوم تعميق التصنيع

تعميق التصنيع يعني عدم الاقتصار على تصنيع منتجات نهائية أو وسيطة اعتماداً على مكونات مستوردة كلياً أو جزئياً، سواء أكانت مستلزمات إنتاج أم آلات ومعدات وأجهزة، والسعي إلى تصنيع بعض هذه المكونات محلياً؛ وهو ما يؤدي إلى رفع نسبة المكون المحلي في المنتجات النهائية أو الوسيطة. ويرتبط تعميق التصنيع بتقليل الاستيراد ومن ثم الحد من الاعتماد على الخارج ليس فقط بالنسبة للمكونات المادية من خامات وآلات ومعدات وقطع غيار، بل وللمكونات غير المادية المتمثلة في تقنيات الإنتاج. وقد يفضي تعميق التصنيع إلى زيادة الصادرات من المكونات التي يجرى تصنيعها محلياً إذا ما اتخذت السياسات والإجراءات المناسبة للنفوذ إلى الأسواق الخارجية.

وعلى ذلك فإن تعميق التصنيع المحلي ينطوي بالضرورة على أمرين. أولهما: توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة عموماً وصناعة الآلات والمعدات خصوصاً. وثانيهما زيادة الإسهام المحلي في تقنيات الصناعة من خلال التطوير والابتكار التكنولوجي. ومن النتائج المهمة لعملية تعميق التصنيع زيادة درجة تكامل الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني وتقوية التشابكات بين مختلف صناعاته وقطاعاته، والتقدم على طريق بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية، ومن ثم التحرك نحو تحرير الدولة من التبعية التكنولوجية والاقتصادية. وتعد هذه الأمور من أبرز سمات التغيير أو التحول الهيكلي المنشود في سياق عملية التنمية. وفي غياب التحول الهيكلي نكون بصدد تصنيع بلا عمق ونمو من دون تنمية.

3- تعميق التصنيع موضوع قديم ومتجدد

عندما نتصدى لموضوع تعميق التصنيع المحلي، فلا بد من إدراك أننا أمام موضوع كثر الحديث بشأنه والبحث فيه، وتكررت التوصيات بسياسات وإجراءات لتيسير عملية الانتقال من التصنيع الضحل إلى التصنيع العميق، وتعددت وثائق الاستراتيجيات والخطط التي استهدفت إنجاز هذه العملية. ذلك أن الموضوع مطروح في الساحة المصرية منذ أمد طويل. فإذا قصرنا النظر على الفترة منذ قيام ثورة يوليو

1952 حتى الآن، سوف نلاحظ أن موضوع تعميق التصنيع لم يكن غائبًا عن الأذهان. فقد انشغل به من أسهموا في تكوين قاعدة صناعية كبيرة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كما يقول رائدهم د. عزيز صدقي. وانتقل الموضوع من دائرة الأمل إلى دائرة العمل بوصول نسبة التصنيع المحلي للأتوبيس إلى 85%، وبالتصنيع المحلي للفرن الرابع بالحديد والصلب، وذلك فضلًا إنجازات أخرى تحققت في المصانع الحربية.

وبالرغم من تراجع الاهتمام بتعميق التصنيع عقب هزيمة يونيو 1967، ثم عقب إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1974، فقد ظل الموضوع محل بحث ونقاش من جانب من كان لديهم اقتناع جازم بالدور المحوري للتصنيع عمومًا، وبضرورة تعميق التصنيع والتمكن التكنولوجي (بناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا) كسبيل للارتقاء بالتصنيع والتحرر من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية. فما أكثر ما أجرى من دراسات، وما أكثر ما عقد من ندوات ومؤتمرات نظمته مراكز بحثية وجمعيات علمية غير حكومية، نذكر منها معهد التخطيط القومي، ومركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، والجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية.

وفي العقد الثاني من الألفية الثالثة أنجز مجلس تكنولوجيا الصناعة في أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا دراسة عن تعميق الصناعة في 2013، ثم قام بتحديثها في 2019. كما قامت لجنة تعميق التصنيع المحلي بوزارة التجارة والصناعة خلال 2017 و2018 بدراسات مستفيضة أسفرت في النهاية عن إطلاق البرنامج الوطني لتعميق التصنيع المحلي في أكتوبر 2018. وقد عهد بتنفيذ هذا البرنامج إلى مركز تحديث الصناعة بالاشتراك مع اتحاد الصناعات المصرية. وقد وجدت اللجنة أن الجزء الأكبر من واردات السلع الوسيطة والآلات والمعدات مرتبط بالصناعات الخمس التالية: الصناعات الهندسية، والصناعات الكيماوية، وصناعة مواد البناء، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية (وليس من الواضح لماذا لم تنضم الصناعات الدوائية إلى هذه المجموعة بالرغم من اعتمادها الكبير على استيراد الخامات والمعدات والتقنيات). ومع بدء العمل في البرنامج توسعت دائرة الصناعات القابلة لتعميق التصنيع لتشمل صناعة التعبئة والتغليف وصناعة مستحضرات التجميل. وكانت اللجنة قد اقترحت قائمة تشتمل على 693 منتجًا من المنتجات القابلة للتصنيع المحلي. كما ذكر لاحقًا أن البرنامج قد حدد 248 فرصة استثمارية لمنتجات يمكن تصنيعها محليًا. ومؤخرًا توالى الأنباء عن اهتمام رئيس الجمهورية بتعميق التصنيع ونقل وتوطين التكنولوجيا بالتعاون مع الشركات العالمية، وعن إصداره توجيهات إلى الهيئة العربية للتصنيع لمواصلة ما بدأت من جهود في هذا الشأن.

4- قضايا جديرة بالبحث

بناء على ما تحدد لهذا المشروع من أهداف في القسم (1)، فإنه يمكن رصد عشر قضايا جديرة بالبحث من جانب المعهد، سواء في أوراق بحثية أو في أوراق سياسات أو في ورشات عمل. وهذه القضايا على درجة كبيرة من التداخل والتشابك، وليس للتمييز بينها من غرض إلا الغرض الإجرائي المتمثل في تسليط الضوء على جانب أو آخر من جوانب الظاهرة المعقدة لتعميق التصنيع. وفيما يلي بيان موجز عن كل قضية من القضايا المقترحة:

القضية الأولى: فلسفة التنمية ودور الدولة. في كل الخبرات التاريخية للتصنيع وتعميقه كان للدولة دور مركزي في إعطاء دفعة قوية لعدد من الصناعات القائدة وتشجيع قيام صناعات مغذية ترتبط بها. وهذا الدور لم يكن مقصوراً على تهيئة المناخ وتقديم الحوافز وتوفير الحماية للصناعات الناشئة، ولكنه امتد في كثير من الحالات ليشمل في المراحل المبكرة للتصنيع دوراً إنتاجياً من خلال شركات مملوكة للدولة، أو دخول الدولة في شراكات مع القطاع الخاص، وذلك حتى لو تخلصت الدولة من ملكيتها للأصول الإنتاجية في مراحل تالية. ولكن دور الدولة لم يكن معلقاً في الفراغ، بل إنه كان جزءاً لا يتجزأ من فلسفة أو استراتيجية تنموية من أبرز أركانها مفهوم الدولة التنموية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. وهذه الفلسفة التنموية مغايرة تماماً للفلسفة التنموية التي راجت في العقود الأخيرة، وهي الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو النيوليبرالية التي تطلق العنان لقوى السوق وتفتح الاقتصاد على الخارج وتراهن على قدرة القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي على إنجاز التنمية.

وقد اصطحبت النيوليبرالية باعتقاد مفاده أن استراتيجية الإحلال محل الواردات قد فشلت وولى زمانها وأنه لا بد من الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي والانتقال إلى استراتيجية تشجيع التصدير. وفي ذلك تجاهل للخبرات التاريخية؛ حيث تبدأ مسيرة التصنيع بالإحلال محل الواردات في ظل حماية كافية من منافسة المنتجات الأجنبية، ومع التقدم وتوافر منتجات صناعية قابلة للتصدير تنتقل الدول إلى مرحلة المزاجية بين الإحلال محل الواردات والتصدير. وفي ظل هذه الفلسفة وهذا الاعتقاد تراجعت مسيرة التصنيع وشهدت دول نامية كثيرة ظاهرة تراجع أو تفكيك التصنيع (deindustrialization) وازدادت تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية.

وأول سؤال يمكن طرحه هنا هو: هل يمكن إحراز تقدم ملموس على طريق التصنيع وتعميقه من دون تغيير في الفلسفة التنموية المتبعة من جانب الدولة المصرية، ومن غير مراجعة لاستراتيجيتها للتصنيع بشكل عام؟ ومن المهم عند تناول هذا السؤال ملاحظة أن جوهر عملية تعميق التصنيع هو الإحلال محل الواردات، وأن في دولة كمصر التي لا تبدأ عملية التصنيع من الصفر ثمة مجال للجمع الإحلال محل الواردات والتصدير، وبخاصة إذا اتخذت إجراءات مناسبة لزيادة إنتاجية وتنافسية الصناعات ذات القدرات التصديرية الفعلية أو الكامنة.

ويرتبط بالسؤال السابق سؤال ثان بشأن تقييم الدور الحالي للدولة المصرية في التنمية، ومدى اختلافه عن الدور المتعارف عليه في تلك الطائفة من الدول التي صارت تصنف في الأدبيات على أنها دول تنموية، وكذلك مدى قابلية هذا الدور للتغير مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية، وطبيعة التغير الذي قد يقع.

ويمكن طرح سؤال ثالث حول أجندة الأولويات المتبناة من جانب الدولة المصرية منذ 2014، ومدى اتفاق ترتيب الأولويات في هذه الأجندة مع متطلبات التصنيع السريع والعميق أو تعارضه معها. وفي الحالة الأخيرة: ما هي التعديلات التي يقترح إدخالها على هذه الأجندة لتأمين استجابتها لمتطلبات التصنيع السريع والعميق؟

وثمة سؤال رابع يتصل بحجم دور الدولة المصرية وطبيعته في زمن ما بعد الكورونا، خاصة وأن هناك جدل غير محسوم باحتمال استمرار ما يعرف بالحكومة الكبيرة التي شهدتها جائحة الكورونا (big government is here to stay). وما هي الانعكاسات المأمولة من الحكومة الكبيرة على مسيرة التصنيع عموماً وعلى تعميق التصنيع خصوصاً؟

القضية الثانية: السياسة الصناعية. لا تستغني الدولة الساعية للتنمية عن تصميم وتطبيق سياسة معززة للتنمية الصناعية عمومًا وداعمة لتعميق التصنيع خصوصًا. بل هناك من يزعم أنه لا توجد دولة متقدمة أو صاعدة أو نامية لا تطبق سياسة صناعية بدرجة أو بأخرى من القوة والانتعاش، حتى إذا كانت لا تسمى ما تطبقه من إجراءات سياسة صناعية. فالسياسة الصناعية تساعد على قيام صناعات ما كانت لتنشأ في ظل أوضاع السوق الحرة، أي أنها تساعد في سد الفجوات التي تنشأ عن فشل السوق.

ويمكن تعريف السياسة الصناعية بأنها جملة من الإجراءات الرامية لتشجيع نمو صناعة ما أو مجموعة من الصناعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، وتطويرها أفقيًا بالتوسع أو رأسيًا بالتعميق، وزيادة إنتاجيتها والارتقاء بقدرتها التنافسية. وقد تشمل السياسة الصناعية على بعض أو كل الإجراءات التالية: فرض تعريف جمركية حمائية لوقاية الصناعة المحلية في مراحلها المبكرة من منافسة الواردات المناظرة لمنتجاتها (وهذا هو الإجراء التقليدي المعروف بحماية الصناعة الناشئة)- تقديم الدعم لمدخلات الصناعة أو الصناعات المستهدفة تنميتها- تشجيع قيام الصناعات بتوفير القروض الميسرة وتقديم الأراضي مجانًا أو بسعر رمزي- إنشاء المناطق الصناعية وتجهيزها بالمرافق والخدمات الإنتاجية والتسهيلات المختلفة اللازمة لتيسير إقامة المصانع وإعاشة العاملين فيها- تقديم دعم للصادرات الصناعية بيسر نفوذها إلى الأسواق الخارجية - منح إعفاءات ضريبية أو خصم ضريبي للمنتجين- منح إعفاءات جمركية لمدخلات الصناعة أو للمكونات المستوردة- تشجيع البحث والتطوير المعضد لنمو الصناعات المستهدفة تشجيعها وتزويده بالتمويل اللازم- استهداف بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية توسع إمكانات الارتقاء التكنولوجي للصناعات القائمة- تقديم خدمات تدريب مجانية أو مدعومة للمساعدة في تدبير العمالة الماهرة للصناعات التحويلية- تحديد حد أدنى لنسبة المكون المحلي في إنتاج صناعة معينة وفي تعاقدات المشتريات الحكومية منها كشرط لاستحقاق الصناعة المعنية لنوع أو آخر من الدعم- دعم الصناعات بتقديم المعونات الفنية في مواقع الإنتاج - مساندة جهود ترويج وتسويق وتصدير منتجات بعض الصناعات، مثلًا بمساعدتها على الاشتراك في المعارض المحلية والدولية وتحمل نسبة من نفقات الترويج والتسويق.

وقد يتسع مفهوم السياسة الصناعية ليشمل المساعدة في تشبيك الصناعات التحويلية عن طريق تقوية الترابطات الأمامية أو الخلفية بين الصناعات، وكذلك التنسيق بين الاستثمارات المتنافسة، وتخفيض كلفة المعاملات وتقليل ما قد تواجهه المشروعات الصناعية من المخاطر أو انعدام اليقين. كما قد يتسع المفهوم ليشمل البنية الأساسية والتعليم، بل وكل ما يؤثر في الصناعة من قريب أو بعيد. وفي الفترة الأخيرة، واستجابة للاعتبارات البيئية والقلق المتزايد بشأن تغير مناخ العالم، ظهر نوع جديد من السياسة الصناعية، وهو ما يطلق عليه **السياسة الصناعية الخضراء**. وهي سياسة حكومية تشترك مع السياسة الصناعية المعتادة في الكثير من الإجراءات المشار إليها أعلاه، ولكنها تستهدف تسريع وتيرة نمو فصيلة محددة من الصناعات التي قد يعوق ظهورها ارتفاع التكلفة والمخاطر في الأسواق الحرة. وتعرف هذه الصناعات بالصناعات الخضراء التي يساعد انتشارها في تسريع وتيرة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ومن أمثلة هذه الصناعات صناعات الطاقة المتجددة، وصناعة وسائل النقل العام منخفضة الكربون، وصناعة السيارات الكهربائية، وغيرها من الصناعات التي تتميز بالكفاءة العالية في استخدام الموارد عمومًا واستخدام الطاقة خصوصًا، وكذلك الصناعات التي تستخدم ما يعرف بالتكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة التي تؤدي إلى تقليل التلوث والانبعاثات

الضارة. وعمومًا ترتبط السياسة الصناعية الخضراء بهدف التصنيع المستدام الذي يدخل ضمن الهدف التاسع من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لأجندة 2030.

ومن الأسئلة التي تثيرها هذه القضية: ما هي طبيعة السياسة الصناعية المطبقة على نحو صريح أو على نحو ضمني في مصر؟ وما مدي تغطيتها للإجراءات المذكورة أعلاه؟ وما حظ هذه السياسة- وما يندرج تحتها من إجراءات- من حسن التصميم وسلامة التطبيق؟ وما هي أنواع التعديلات التي يحبذ إدخالها على السياسة الصناعية الجاري تطبيقها لتوسيع فرص تعميق التصنيع خصوصًا ولتسريع وتيرة التصنيع عمومًا- وذلك باعتبار أن فرص النجاح في تعميق التصنيع تتزايد كلما كان السياق العام هو سياق نهضة صناعية شاملة؟ ويجدر هنا توجيه عناية خاصة لتجسير الفجوة بين مواقع الإنتاج ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، واقتراح آليات محددة للربط بينها في ضوء الخبرات الدولية في هذا الشأن. كما تجدر العناية بتحديد نوعية التعديلات في السياسات القائمة التي تضمن تلبية التصنيع وتعميقه لمطلب الحد من التلوث ومن انبعاثات غازات الدفيئة بحيث تصبح هذه السياسات أكثر اقترابًا من السياسات الصناعية الخضراء؟ ومن الموضوعات المهم أيضًا بحثها في سياق فحص السياسة الصناعية وتحسين تصميمها وتنفيذها موضوع المسموحات والمحظورات من إجراءات السياسة الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك بالنظر إلى عضوية مصر في هذه المنظمة وإلى ما يترتب على هذه العضوية من التزامات حالية أو مستقبلية.

القضية الثالثة: التصنيع وتعميقه في زمن ما بعد كورونا. إضافة إلى ما سبق ذكره في سياق عرض القضية الأولى من احتمالات غير محسومة بشأن توسع التدخلات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ثمة أمور أخرى طرحتها جائحة الكورونا، وقد تكون لها تداعيات على السياسات العامة بعد انحسار هذه الجائحة، ومنها سياسة التصنيع وتعميقه. من هذه الأمور استشعار أهمية الأمن الاقتصادي وأهمية التحوط ضد الأزمات. فقد تزايد الشعور العام بضرورة تأمين حد أدنى من الاكتفاء الذاتي، لاسيما من الضروريات كالمسحوق والغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية. وهو ما يستوجب توجيه اهتمام أكبر لتنمية الصناعات الغذائية والدوائية وصناعة الأجهزة والمعدات الطبية، وبذل جهد أكبر لتعميق هذه الصناعات؛ وهو ما قد يستدعي تنمية صناعات أخرى. وها هنا مسألة جديرة بالبحث: هل ستضيق الفجوة مستقبلاً بين مفهوم الاكتفاء الذاتي ومفهوم الأمن الاقتصادي، بالرغم مما قد يرافق ذلك من تضحية ببعض العوائد الاقتصادية لصالح العائد الاجتماعي؟ وما هي الآثار التي يمكن توقعها على مسيرة التصنيع وتعميقه في مصر؟ وماهي التعديلات التي يحبذ إدخالها على توجهات التصنيع المحلي في مصر في ضوء ما أسفرت عنه أزمة الكورونا من دروس؟

وثمة رد فعل آخر لصالح زيادة الأمن الاقتصادي والتحوط ضد الأزمات، ألا وهو احتمال تحول الصناعات التحويلية عن نموذج "في الوقت المناسب تمامًا" (JIT: just-in-time) الذي يسعى لخفض التكاليف بتصغير المخزون من مدخلات الإنتاج أو تقليله إلى أدنى حد، إلى نموذج "التحوط ضد الأزمات" (JIC: just-in-case) الذي يقتضي إنتاج بعض السلع الضرورية بالاعتماد على الطاقة الإنتاجية المحلية، وذلك تحسبًا للأزمات التي تعوق وصول هذه السلع إلى مواقع الإنتاج والاستهلاك في الوقت المناسب. ولو قدر لهذا التوجه الانتشار لكان ذلك حجة إضافية للمزيد من تكامل هيكل الإنتاج المحلي من خلال تعميق الصناعة المحلية.

ويتصل بالمسألة السابقة مسألة أخرى، ألا وهي ما أحدثته أزمة الكورونا من دعوات لمراجعة الموقف من العولمة في اتجاه الحد من الإفراط فيها، وبخاصة مراجعة سلامة التوجه الذي ارتبط بالعولمة، وهو تفكيك الصناعات وتوزيعها على دول شتى تندمج كل منها في حلقة أو أخرى من حلقات سلاسل القيمة العالمية

(GVCs: global value chains). فهل ستتراجع أهمية الإنتاج الموزع جغرافيًا وعالميًا لصالح تكامل الهيكل الصناعي المحلي- ولو بقدر ما- من خلال عودة المصنع الكامل بصورته القديمة إلى الظهور؟

وثمة احتمال آخر جدير بالنظر، ألا وهو أن يتيح اتجاه الشركات الصناعية العالمية التي كانت تركز جزءًا كبيرًا من أنشطتها في الصين التي بدأ فيها الوباء، والذي كان من نتائجه اضطراب سلاسل التوريد العالمية، إلى نقل جانب من أنشطة هذه الشركات أو خطوط إنتاجها إلى دول أخرى، من بينها دول آسيوية ودول شرق أوسطية، بما فيها مصر. وقد حدث شيء من ذلك فعلاً كرد فعل سريع لأزمة الكورونا. على سبيل المثال نقلت بعض شركات المنسوجات والملبوسات جانبًا من طاقاتها الإنتاجية من الصين إلى فيتنام. وقررت اقتصادات كبرى في العالم تشجيع شركاتها على نقل عملياتها من الصين. وكانت بعض الشركات قد تحركت في هذا الاتجاه في سياق الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، لاسيما بعد إعلان المستشار الاقتصادي للرئيس ترامب استعداد الحكومة الأمريكية لتغطية 100% من النفقات المرتبطة باسترجاع شركاتها الصناعية من الصين إلى الولايات المتحدة. وقد خصصت اليابان 2.2 مليار دولار لدعم الدول الراغبة في إعادة توطين أنشطتها خارج الصين. كما انتهجت بعض الشركات استراتيجية "الصين+1" (China +1)، حيث تستبقي جزءًا أساسيًا من عملياتها في الصين، مع إضافة خطوط إنتاج جديدة في دولة أخرى. والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: ما هي الآفاق المحتملة لاستفادة مصر من توجه الشركات العالمية- لاسيما الشركات الأوروبية الأقرب إلى الشرق الأوسط- لتقليل تركيز طاقاتها الإنتاجية في الصين؟ وما هي المهام الواجب القيام بها لتحويل بعض الفرص المتاحة بفضل هذا التوجه إلى واقع لصالح تعميق التصنيع؟ ومن المناسب أن نذكر في هذا السياق مسارعة دول مثل الهند والفلبين بتخصيص مساحات لاستضافة الصناعات المنقولة من الصين وتعديل تشريعاتها الخاصة بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إليها.

القضية الرابعة: تصنيع المكونات وضيق السوق المحلي. من أسباب عدم الإقدام على تعميق التصنيع سواء من جانب القطاع الخاص أو القطاع العام أن هذه العملية قد تصطدم بعقبة ضيق السوق المحلي. فقد لا يتوفر طلب محلي على ما ينتج من مكونات الإنتاج بمستوى يتناسب مع الحجم الاقتصادي الأدنى لصناعة هذا المكون أو ذاك. وهنا يمكن إجراء دراسات لكل سبيل من ثلاثة سبل تطرح للتغلب على هذه المعضلة:

- الأول هو الاندماج فيما يعرف بسلاسل القيمة أو سلاسل التوريد العالمية. ولما كانت هذه السلاسل تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، فإن هذا السبيل قد يتيح للدولة النامية تصنيع مكون ما بشروط هذه الشركات فيما يتعلق بالإنتاج وتقنياته وفرص التصدير، وهو ما قد لا يسمح باكتساب التمكن التكنولوجي من ناحية، ويكرس التبعية التكنولوجية والاقتصادية من ناحية أخرى.

- السبيل الثاني هو أن تسعى الدولة إلى فتح أسواق خارجية للمكون المصنّع، وهو ما يتطلب جهودًا مضنية، لاسيما إذا كان هناك منافسون كثيرون أصحاب خبرة طويلة بالتصنيع، وإذا كان بعضهم - وبخاصة الشركات العالمية الكبرى- يتمتع بنفوذ احتكاري في سوق المنتج المراد تسويقه.

- السبيل الثالث هو التغلب على ضيق السوق المحلي بتوسيع السوق عن طريق التعاون الإقليمي عربيًا وأفريقيًا، أي تعميق التصنيع المحلي من خلال مشروعات إنتاجية مشتركة مع دول نامية أخرى ذات مصلحة في تقليل اعتمادها على الخارج للحصول على المنتج المعني. وهو ما قد يؤدي إلى ظهور سلاسل قيمة إقليمية (RVCs: regional value chains) كبديل لسلاسل القيمة العالمية. وبالرغم من أن هذا ليس بالسبيل اليسير حيث مازال التعاون الإقليمي بين الدول النامية أسير منهج تحرير التجارة، لا المنهج الإنتاجي، إلا أنه يظل جديرًا ببحث إمكانات تطبيقه ولو على نطاق عدد محدود من الدول.

وحبذا لو أجريت الدراسات المقترحة بالتركيز على صناعات محددة حتى يعظم العائد منها.

القضية الخامسة: نظام تسليم المفتاح والحزم التكنولوجية المغلقة. من أكبر العقبات أمام التمكن التكنولوجي- وهو بالطبع أحد مفاتيح تعميق التصنيع - شيوع نظام توريد المصانع للدول النامية بنظام تسليم المفتاح أو نظام التراخيص الذي تعد الحزم التكنولوجية المغلقة (شاملة الآلات والمعدات وتقنية الإنتاج) من أبرز خصائصه. والدافع وراء تفضيل هذا النظام من جانب الدول النامية هو الاستعجال أو الاستسهال أو الأمرين معًا. والمقصود بالاستعجال هو اختصار الزمن والرغبة في إقامة عدد من المصانع، ومن ثم بيان القدرة على الإنجاز في أقصر وقت. وهذا النهج من الملامح البارزة لكثير من المشروعات التي تنفذها الدولة في الفترة الأخيرة بالتعاقد مع الشركات العالمية الكبرى. أما الاستسهال فيقصد به تجنب الدخول في تفاصيل تصميم المشروع ومشكلات التفاوض مع موردي الآلات والمعدات وغير ذلك من الأعباء، وذلك عملاً بالمثل السائر "شراء العبد ولا تربيته". وفي الحالتين لا تستشعر الدولة أية حاجة للبحث والتطوير، حيث أن الحزمة التكنولوجية مغلقة ولا سبيل لاختراقها إلا بمعرفة الطرف المورد، وأن حل أية مشكلات في سياق التركيب والتشغيل يتم الرجوع فيها إلى هذا الطرف بكلفة كبيرة.

ومشكلة نظام تسليم المفتاح هو أنه يغلق الباب أمام اكتساب الطرف المحلي معارف وخبرات ومهارات تكنولوجية؛ وهي من ألزم الأمور لتعميق التصنيع. وهنا يمكن البحث عن سبل أخرى للتصنيع تتفادى مشكلات نظام تسليم المفتاح أو تحد منها على الأقل. ومنها سبيلين:

-الأول هو تحسين شروط توريد المصانع بما يسمح بقدر من تفكيك الحزمة التكنولوجية، وذلك عن طريق تضمين العقود بنوداً تفسح المجال أمام تحصيل المعارف واكتساب المهارات والخبرات من جانب الطرف المحلي. ويقال إن الصين قد سلكت هذا الطريق في بعض ما يقام فيها من مشروعات صناعية، وأن هذا كان أحد العوامل المهمة في نهضتها الصناعية. ولا شك في أن النجاح في ذلك يتوقف على حيابة الدولة لقدرات تفاوضية عالية، وعلى دراستها للأسواق دراسة جيدة بما يكشف لها عن موردين بدلاء، ولا يجعلها فريسة للاحتكارات العالمية. وحبذا لو أجريت دراستان لهذا الموضوع. الأولى دراسة لخبرات عدد من الدول التي استطاعت إحراز تقدم ملحوظ في تفكيك الحزم التكنولوجية وفتح مجالات التعلم وتحصيل المعارف وترقية المهارات أمام الأطراف المحلية ذات الصلة. والثانية دراسة لتعاقدات بعض شركات القطاع العام والقطاع الخاص في مصر مع الشركات الأجنبية للنظر فيما قد تنطوي عليه هذه التعاقدات من فرص لتفكيك الحزمة التكنولوجية وفي مدى ما توفره للمهندسين والفنيين والعمال المصريين من إمكانيات للتعلم وتنمية الخبرات والمهارات.

-والثاني هو اللجوء إلى نهج الهندسة العكسية (reverse engineering). ويقصد به تفكيك منتج ما (سلعة أو معدة أو جهاز) وارد من الخارج وإعادة تركيبه، وذلك للكشف عن خبايا عملية التصميم وللتعرف على المواصفات المحددة للمنتج وطرق التصنيع. وهو ما يمكن من إعادة إنتاج المنتج أو تعديل مواصفاته. وقد تطورت طرق الهندسة العكسية لاسيما مع التطور في الإلكترونيات والتقنيات الرقمية، فصارت تعتمد على نظم القياس والمسح ثلاثي الأبعاد، وعلى بناء نموذج ثلاثي الأبعاد للشيء محل الاهتمام والتوصل إلى صيغة مرقمنة (digitalized) لمواصفاته. ويقال إن أسلوب الهندسة العكسية من الأساليب التي اتبعتها اليابان ودول أخرى في تقدمها على طريق التصنيع وتعميقه، لاسيما قبل أن يظهر التشدد بشأن حقوق الملكية الفكرية عقب إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولا شك في أن هذا الأسلوب لم يزل يمارس من جانب تلك الشركات التي

تخصصت في إنتاج نسخ مقلدة من منتجات الشركات العالمية، والتي صار لتجارها حصّة غير قليلة في التجارة العالمية. ويستدعي هذا السبيل إجراء دراسة لمدى استفادة مصر حاليًا من الهندسة العكسية في توطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع، وبحث إمكانات توسيع فرص تطبيقها في بعض الصناعات التي تكمن فيها مثل هذه الإمكانيات.

القضية السادسة: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. بالرغم توصية هيئات معنية بالتنمية كالبنك الدولي بهذا الأسلوب كحل سحري لمشكلة ضعف التصنيع في الدول النامية، وبالرغم من أن دولاً نامية كثيرة طبقت، بينما تسعى دول نامية أخرى لاحتلال موقع في هذه السلاسل، إلا أن هناك محاذير كثيرة حول هذا الأسلوب. منها أن اشتراك الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية وإن كان يحقق بعض المنافع في الأجل القصير، إلا أنه لا يشكل باباً مأموناً ولا طريقاً يسيراً للتصنيع- ناهيك عن تعميقه- على المدى الأطول. والعبرة هي بطريقة المشاركة، وطبيعة الحلقة من حلقات السلسلة التي تحظى بها الدولة النامية، ومدى ارتباط هذه الحلقة بالطاقات الإنتاجية المحلية، ومن ثم الفرص المتاحة للانتقال إلى حلقات أعلى في السلسلة. إذ أن الشواهد كثيرة على أن الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية توجد في بداية سلسلة القيمة العالمية المرتبطة بالابتكار والتصميم، وفي نهايتها المرتبطة بالتسويق والتوزيع. وتكون السيطرة على هذه الحلقات عادة بيد الشركات الكبرى ومراكزها الرئيسية بالدول الصناعية المتقدمة، بينما يعهد بالحلقات الوسطى ذات القيمة المضافة الأقل للدول النامية والأقل نمواً.

ومهما يكن من أمر، فإن زيادة العائد التنموي من الاشتراك في سلاسل القيمة العالمية يعتمد على القدرة التفاوضية للدولة الراغبة في الاشتراك في هذه السلاسل. كما أنه مرتبط بإدراك أن التحاق الدولة النامية بسلاسل القيمة العالمية لا يغني عن بذل جهود قوية في بناء الطاقات الصناعية المحلية؛ وهنا تبرز من جديد أهمية السياسة الصناعية التي يحسن تصميمها وتنفيذها، ولا عن إنفاق أقصى الجهود في تشييد القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية التي تساعد في توسيع هذه الطاقات وتعميقها؛ وهنا تبرز مجدداً أهمية بلورة سياسة علمية وتكنولوجية وطنية، وأهمية الربط الوثيق بين مواقع الإنتاج ومراكز البحث والتطوير.

ولذا فإن التحاق مصر بسلاسل القيمة العالمية يجب ألا يكون أمراً مفروضاً منه أو مسلماً به من دون دراسة وتدقيق. فثمة حاجة لدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير وعلى المدى الأطول لما قد تطرحه الشركات الدولية من دعوات لاشتراك مصر في حلقة أو أخرى من حلقات سلسلة القيمة التي تسيطر عليها. ويمكن إجراء دراسة حالة أو أكثر لما قد تكون هناك من مشاركة لمصر في سلاسل القيمة العالمية لتقييم ما لها من منافع وما قد يصطحب بها من مثالب.

القضية السابعة: اقتران التوصيات بآليات للتطبيق. كثيراً ما تقدم توصيات لتعميق التصنيع لا تفنقر إلى السلامة العلمية، ولكنها تفنقر إلى آليات فعالة للتطبيق؛ وهذا سبب من أسباب عدم حدوث تقدم على طريق تعميق التصنيع. مثلاً: تكررت في كل دراسات تعميق التصنيع التوصية المهمة بضرورة ربط مؤسسات البحث العلمي بمواقع الإنتاج. ولكن دون تفصي لإمكانية الربط وشروط تحقيقه. وهذه الإمكانية تتوقف على عوامل متعددة أبرزها:

-امتلاك مؤسسات البحث العلمي من القدرات العلمية والتكنولوجية ما يمكنها من تقديم خدمة حقيقية للمنتج أو المستثمر. وهذا أمر مرتبط بسياسة التعليم وسياسة البحث العلمي، وبما توفره الدولة من إمكانات تتيح لمؤسسات

البحث العلمي فرصًا حقيقية لترقية مهارات المشتغلين فيها. كما أنه مرتبط بوجود أجندة دقيقة وواضحة المعالم لأولويات البحث العلمي مستمدة من رؤية جادة لاحتياجات التصنيع ومتطلبات تعميقه؛ وهو ما يمكن مؤسسات البحث العلمي أن تعمل في إطار ارتباط وثيق بوحدة الإنتاج.

-وجود طلب فعال على خدمات مؤسسات البحث العلمي من جانب وحدات الإنتاج سواء أكانت تنتمي للقطاع العام أم للقطاع الخاص. وهو ما لا يتحقق إذا استمرت هذه الوحدات في العمل بنظام تسليم المفتاح أو تراخيص الإنتاج.

وثمة حاجة إلى جهد بحثي يجرى في التحام مع الواقع الملموس لمؤسسات البحث العلمي ولوحدات الإنتاج (من خلال مقابلات واستطلاعات للرأي واستبيانات... الخ)، وذلك لبلورة شروط الربط بين هذين الطرفين، وللكشف عن فرص وآليات توسيع آفاق وإمكانات التعاون بينها، مع تحديد لدور مهم تقوم به الدولة لتحفيز هذا التعاون ورعايته.

وقد كان هذا مجرد مثال من أمثلة كثيرة للتوصيات التي تحفل بها دراسات كثيرة دون أن تقترن ببحث إمكانات ومتطلبات تطبيقها، ودون توضيح للآليات المحددة اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. ويقترح مراجعة ما تحفل به الدراسات السابقة من توصيات لتدقيق إمكانات تنفيذها وتحديد ما يحتاجه التنفيذ السليم من متطلبات وآليات.

القضية الثامنة: تشريعات ومؤسسات بحاجة إلى مراجعات. عندما تتعدد التشريعات التي تعالج موضوعًا واحدًا أو تستهدف غرضًا معينًا، وعندما تكثر تعديلاتها، وعندما تسن قوانين ولا تجد طريقها للتنفيذ، أو عندما تصدر تشريعات ولا يتحقق الغرض منها على أرض الواقع، فثمة حاجة لبحث جدي يستهدف مراجعة التشريعات وتقييم ما فيها من إيجابيات وسلبيات، وهو ما قد يساعد في تبسيطها وتحديثها وتطويرها. فالتشريعات التي تخص الصناعة أو تتصل بها على نحو أو آخر متعددة. نذكر منها قانون التجارة المصري وقانون السجل الصناعي وقانون الاستثمار وغيرها كثير. وبعض هذه التشريعات قد يظل كما صيغ منذ نصف قرن أو يزيد، وبعضها قد تمتد إليه يد التعديل بين الحين والآخر. وفي هذا ما قد يؤدي إلى الإرباك وصعوبة الإحاطة بما في هذه التشريعات وتعديلاتها من قواعد وإجراءات وحواجز وروادع. وهذه التشريعات قد تحتاج إلى تقييم أو إعادة صياغة للتخلص من نصوص تقادمت أو لإزالة الغموض وما يثير الالتباس فيها وكل ما قد يتسبب في نزاعات كان بالإمكان تجنبها. كما أن تنظيم الحوافز قد يحتاج إلى مزيد من التصويب (targeting) نحو غايات أكثر تحديدًا، لاسيما الحوافز التي تستهدف أن يكون لها مردود قوي على تعميق التصنيع في حد ذاته.

ويلاحظ أن بعض التشريعات قد تكون مفيدة من حيث المبدأ لتشجيع التصنيع المحلي وتعميقه، ولكن قد يتعذر تطبيقها وتبقى معطلة؛ إما لصعوبات في التفسير وإما لغياب آلية لمراقبة التنفيذ. ومن هذه التشريعات القانون رقم 5 لسنة 2015 المعدل بالقانون 90 لسنة 2018. فهذا القانون يستهدف تفضيل المنتج المصري في العقود الحكومية، حيث أنه يلزم الجهات الحكومية أو تلك التي تمتلك فيها الحكومة حصة حاكمة بألا تقل نسبة المكون الصناعي المحلي في تعاقداتها عن 40%. فمن ناحية يمكن التحايل على هذه النسبة بحيث لا تشمل هذه النسبة على مكونات صناعية ذات شأن (كما هو الحال في صناعة السيارات). من ناحية ثانية قد يهبط هذا الشرط بمستوى أداء الجهة الحكومية إذا كان المكون المحلي لا يتمتع بالجودة المناسبة. ومن ناحية ثالثة قد لا يتضمن القانون مراقبة التنفيذ، وذلك لما تحتاجه المراقبة من ترتيبات إدارية ومالية، ولما قد يترتب على تطبيقها من عرقلة لدوران عجلة الإنتاج.

وبالإضافة إلى مراجعة التشريعات، ثمة حاجة لمراجعة المؤسسات (institutions) والمنظمات (organizations). ويقصد بالمؤسسات في أدبيات علم الاقتصاد قواعد العمل أو السلوك الحاكمة للنشاط الاقتصادي. وهذه القواعد قد تكون متضمنة في الدستور أو في قوانين تصدر عن منظمات مثل البرلمان، أو في قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو الحكومة أو الوزراء أو المحافظون، أو في قرارات هيئات مثل البنك المركزي والرقابة الإدارية، أو في أحكام الهيئات القضائية. كما قد يكون مصدر بعض القواعد الأعراف والتقاليد التي تحكم العلاقات والتعاملات والتعاقدات بين الناس. فضلاً عما تقدم ثمة قواعد تأتي من الخارج بحكم اتفاقات ومعاهدات دولية التزمت مصر بتطبيقها. ولهذه القواعد شأن كبير في تشكيل العلاقة بين المنظمات كالوزارات والهيئات الاقتصادية وغير الاقتصادية والشركات العامة والخاصة، ومن ثم في تحديد حالة السوق والبيئة الاقتصادية على نحو معزز أو معرقل للتنمية عمومًا وللتنمية وتعميقه خصوصًا. فقد تدعم بعض القواعد حالة المنافسة في السوق أو تعرقلها عن طريق التحيز لبعض المنظمات أو لبعض فئات المستثمرين بمنحها امتيازات تحجب عن غيرها. وقد تنطوي بعض القواعد على تعقيدات في الإجراءات وإفراط في الموافقات التي يتعين الحصول عليها من جهات متعددة؛ وهو ما يستنفد جزءًا كبيرًا من وقت المستثمر وجهده، ويزيد من كلفة المعاملات. ولا يخفي ما لذلك من آثار سلبية على الاستثمار، قد تضيق معها الفائدة المرجوة مما قد تتضمنه بعض التشريعات من حوافز أو ما تشتمل عليه بعض القرارات من تيسيرات.

وفي كل ما تقدم ثمة مجالات للبحث في التشريعات والقرارات والإجراءات والمؤسسات والمنظمات ذات الأثر على التصنيع وتعميقه، واقتراح تعديلها بما يساعد في إيجاد بيئة أكثر انحيازًا لتسريع التصنيع وللدخول بقوة أكبر في عمليات تعميقه.

القضية التاسعة: تنشيط المجمعات الصناعية المعطلة. من العقبات التي تعرقل التصنيع على العموم وتعيق تعميق التصنيع على الخصوص تحديد مناطق للمجمعات الصناعية وتخصيص أراضيها للمستثمرين، مع افتقارها للطرق والمرافق كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، ومع غياب المؤسسات المصرفية والمؤسسات البحثية ومراكز الاستشارات الهندسية والتكنولوجية التي يمكن أن تستفيد من خدماتها الوحدات الإنتاجية، وذلك فضلاً على عدم توفر مقومات الإعاشة. ولذا كثيرًا ما تبقى هذه المناطق خالية من المصانع، كما هو الحال في الكثير من المحافظات، لاسيما محافظات الصعيد.

ويتصل بموضوع المجمعات الصناعية بيع أراضيها للمستثمرين. وهو ما يلقي بعبء مالي كبير على المستثمرين، وبخاصة على الشباب منهم الذين عليهم تدبير تمويل لتجهيز الموقع وشراء الآلات والمعدات ومواد التشغيل والتوصيل الداخلي للمرافق وغير ذلك من النفقات. وقد طرحت في هذا الشأن اقتراحات جيدة تخفف من عبء التمويل الابتدائي للمشروع مثل الحصول على الأراضي بنظام حق الانتفاع بدلاً من الشراء، ومثل تقسيم عبء التمويل وفق صيغة 10% يتحملها المستثمر الشاب و50% تقدم من البنوك و40% للتمويل العابر. وربما يسفر البحث في هذه الأمور بناء على معايير على أرض الواقع ومقابلات مع المستثمرين والجهات الحكومية المختصة والبنوك عن اقتراحات أخرى تفيد في تنشيط المجمعات الصناعية.

القضية العاشرة: تمويل عمليات تعميق التصنيع. في الحقيقة أن تمويل تعميق التصنيع هو جزء من المشكلة الأكبر لتمويل التصنيع، بل هو فرع من المشكلة الأعم: مشكلة تمويل التنمية. والتمويل يأتي من مصدرين: مصدر محلي ومصدر خارجي. وجوهر المصدر المحلي للتمويل هو الادخار المحلي. ومن المؤسف أن معدلات الادخار المحلي متدنية وشهدت هبوطاً ملحوظاً من 5.8% في 2014/2015 إلى 1.8% في 2016/2017.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى قفزة كبيرة في هذا المعدل في 2018/2017 إلى 6.2% ثم إلى 9.4% في 2019/2018. وليس من الواضح سبب هذه الطفرة. وحتى لو قبلنا هذه المعدلات على علاقتها- ومع إدراك أن جانباً من انخفاض مستوياتها يرجع إلى الادخار السلبي في الموازنة العامة، وإن كان هذا الأخير قد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 12.5% في 2016/2015 إلى 8.1% في 2019/2018- تظل هذه المعدلات بعيدة عن نظيرتها في دول النمر الآسيوية والصين التي حققت معدلات نمو مرتفعة وحافظت عليها لعقود غير قليلة. فقد كانت معدلات الادخار المحلي في هذه الدول تزيد على 30% ووصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 50%.

أما المصدر الخارجي للادخار من تحويلات المصريين بالخارج والسياحة وقناة السويس فقد تلقى ضربة قاصمة مؤخراً بسبب جائحة الكورونا وما صاحبها من تدهور في أسعار النفط، وما ترتب عليه من الاستغناء عن جانب من العملة المصرية في الدول النفطية. وعلى كل حال فإن النسبة الكبرى من موارد مصر من النقد الأجنبي تأتي من مصادر ريعية شديدة الحساسية للتقلبات في الأوضاع العالمية والإقليمية. أما المصدر الآخر للتمويل الخارجي فهو القروض والمنح. ومن الملاحظ أن الاقتراض قد بلغ في السنوات القليلة الماضية مستويات شديدة الارتفاع، صارت تستوجب مراجعة سياسته. فقد زادت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج من 14.4% في 2015/2014 إلى 36% في 2019/2018. وتضاعف تقريباً متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي فيما بين هاتين السنتين (من 513 إلى 1013 دولاراً). وكما هو معروف فإن التمويل الخارجي سواء أكان قروضاً أم منحاً غالباً ما يرتبط بقيود أو مشروطيات تحد من حرية الحركة وفق الإرادة الوطنية، وتضع الدولة في حالة تبعية للجهات المقرضة والمانحة. ومع تصاعد نسبة الدين العام بشقيه المحلي والخارجي إلى الناتج من 101% في 2015/2014 إلى 116.6% في 2019/2018، صارت أعباء خدمته تستنفد ما يزيد على نصف استخدامات الموازنة العامة. وهو ما لا يستبقي إلا القليل للإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، فضلاً عما ينطوي عليه من تهديد خطير لاستدامة التنمية.

وما تقدم من معلومات عن المصادر المحلية والخارجية للتمويل يثير تساؤلات مهمة بشأن تمويل التصنيع وتعميقه. ومن المهم هنا تذكر أمرين. أولهما: أن المضي نحو التصنيع السريع والعميق هو عامل أساسي للحد من اعتماد مصر على المصادر الريعية للدخل. وثانيهما: أن تفادي مخاطر الاعتماد المفرط على الاستدانة الخارجية ليس له من حل جذري سوى إحداث رفع ملموس في معدل الادخار المحلي. ومن هنا يتعين البحث عن سبل للاقتراب بمعدل الادخار المحلي من المستويات التي كانت عاملاً رئيسياً في نهضة النمر الآسيوية والصين، وذلك من دون الضغط على مستويات استهلاك الفقراء وذوي الدخل المنخفضة. وهو ما يستوجب الوقوف على ما اتبعته هذه الدول من سياسات ادخارية وتحديد ما يمكن اقتباسه منها. كما يستوجب الأمر أيضاً بحث إمكانات تقليص الادخار الحكومي السلبي المتمثل في عجز الموازنة، لاسيما عن طريق سد الكثير من الثغرات في المالية العامة للدولة والحد من الإنفاق العام غير الضروري وزيادة الإيرادات الضريبية. ويقتضي ذلك- على سبيل المثال لا الحصر- تقصي الخروقات الكثيرة لمبدأ وحدة الموازنة وللمبدأ شمول الموازنة والنظر في الحد منها على الأقل، والتعرف على الإعفاءات الضريبية غير المبررة على رواتب وبدلات بعض الفئات تمهيداً لاقتراح وقف العمل بها، والنظر في التهرب الضريبي لاسيما من جانب أصحاب المهن الحرة واقتراح سبل فعالة لمكافحته، وكذلك دراسة تعديل هيكل الضريبة التصاعدية على الدخل في اتجاه تصاعدية حقيقية تحقق ارتباط مستوى الضريبة بالقدرة على الدفع، وتساعد بالتالي في تحقيق الزيادة المرجوة في الإيرادات الضريبية، فضلاً على التقدم على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية. وعموماً ثمة حاجة لمراجعة سياسات المالية

العامة والسياسات النقدية القائمة في مصر في ضوء الخبرة الذاتية والخبرات الإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز دورها في تسريع وتيرة التصنيع وتعميقه.

5- مدخلات المشروع ومخرجاته

المدخلات:

1- أوراق عمل. ويمكن أن تتنوع هذه الأوراق على النحو التالي:

(أ) قد تتناول هذه الأوراق قضية من القضايا العشر السابق بيانها في القسم (4)، أو سؤالاً أو أكثر من الأسئلة المتفرعة عن أي قضية من هذه القضايا. ويراعي تغطية هذه الأوراق للخبرات الدولية والمحلية، وتشخيص الوضع القائم وما ينطوي عليه من فرص وتحديات، تقييم السياسات ذات الصلة بالتصنيع وتعميقه والكشف عن نقاط الضعف فيها، وتقديم اقتراحات لمعالجة هذه النقاط، وبيان الخطوات والآليات اللازمة لإحراز التقدم المنشود على طريق تعميق التصنيع.

(ب) وقد تكون بعض الأوراق عابرة للقضايا بمعنى تغطيتها أكثر من قضية في ضوء ما هو قائم بين القضايا من تشابكات. ويراعي تناول هذه الأوراق للنقاط الذي تقدم ذكرها في (أ).

(ت) كما يمكن للأوراق تناول وضع صناعة أو أخرى للنظر في موقفها من تعميق التصنيع: هل أحرزت بعض التقدم؟ وما هي الفرص المتاحة أمامها للشروع في التعميق، أو للدفع قدمًا بعملية التعميق إذا كانت قد بدأتها؟ وما هي إمكانيات ومتطلبات تحقيق ذلك؟ وما هي الآليات والخطوات العملية المطلوبة؟ وفي هذه الحالة تكون الورقة أقرب إلى ورقة دراسة حالة.

2- خلاصات حلقات سمنار الثلاثاء وندوات المراكز وورش العمل التي تخصص لقضايا تعميق التصنيع بصفة عامة، أو المشكلات الخاصة بتعميق التصنيع في صناعات بعينها.

3- تقارير عن زيارات ميدانية لبعض المصانع الكبرى والتحاور مع المسؤولين عنها عن آفاق وتحديات ومتطلبات تعميق التصنيع في الصناعات التي يشتغلون بها.

4- مقابلات مع ممثلي الجهات المعنية بأمور التصنيع مثل اتحاد الصناعات المصرية وغرف الصناعة التابعة له، واتحاد المستثمرين، ومركز تحديث الصناعة.

المخرجات

- 1- تقرير عام يتضمن تشخيص مشكلات تعميق التصنيع على العموم، وفي بعض الصناعات التي درست أوضاعها على الخصوص، والمقترحات الكفيلة بمواجهة هذه التحديات، مع بيان ما يلزم لتنفيذ هذه المتطلبات من تعديل في السياسات القائمة أو من سياسات جديدة، ومن خطوات عملية وآليات لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ.
- 2- مختارات من أوراق العمل ذات المستوى الرفيع والتي لم يتسع التقرير العام لتغطية كل ما تضمنته من تحليلات واقتراحات تفصيلية.

6- الإطار الزمني للمشروع

بالنظر إلى اتساع نطاق العمل في المشروع، وظروف أزمة الكورونا وما قد يتبع مواجهة هذه الأزمة من قيود على عقد الاجتماعات وجهًا لوجه وإجراء الزيارات الميدانية، قد يستغرق العمل في هذا المشروع بما في ذلك إصدار منتجاته سنتين، أي 2021/2020 و 2022/2021.

6- موازنة المشروع

يعد هذا القسم فيما بعد بمعرفة إدارة المعهد.

8- إدارة المشروع

تتولى إدارة هذا المشروع:

- 1- هيئة استشارية (6-5 أعضاء) تضم عددًا من الشخصيات المرموقة في مجال الصناعة عضو أو عضوين من أعضاء مجلس إدارة المعهد، ويشارك في اجتماعاتها رئيس المعهد. وتكون مهمتها النظر في مخطط المشروع تمهيدًا لعرضه على مجلس الإدارة، ومتابعة تقدم العمل من خلال تقارير ربع سنوية، وتقديم الاقتراحات التي ترمي إلى رفع مستوى أداء المشروع، وإبداء الرأي في التقرير العام للمشروع قبل إصداره.
- 2- لجنة تنفيذية (8-6 أعضاء) برئاسة رئيس المعهد. وتشتمل مهام هذه اللجنة على ما يلي:
 - متابعة الأمور التنظيمية والإجرائية (والمالية؟) للمشروع.
 - متابعة تقدم العمل في أوراق المشروع من خلال مسودات تعرض عليها، وإبداء الرأي بشأن تطوير العمل في هذه الأوراق
 - متابعة تقدم العمل في عقد السمنارات والندوات وورش العمل وما يصدر عنها من تقارير.
 - الاشراف على تنظيم الزيارات الميدانية والمقابلات والنظر فيما يصدر بشأنها من تقارير.
 - تكليف أحد أعضائها بمهمة محرر التقرير ورئاسة هيئة تحرير التقرير التي يشترك في عضويتها 2-3 من أعضاء اللجنة.
 - اختيار قراء لمسودة التقرير العام، ومتابعة ما يقدمونه من تقارير في هذا الشأن.

موقف أوراق المشروع كما في 6 أبريل 2021

موقف أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي في 2021/4/6

أولاً- أوراق منتهية

- 1- ورقة فلسفة التنمية- د. محمود عبد الحي (لا تفي بالمطلوب).
- 2- ورقة سياسات التجارة الخارجية- د. حسين صالح وآخرين (لا تفي بالمطلوب).
- 3- ورقة تعميق تصنيع زيوت الطعام- د. عبد القادر دياب و د. بركات الفرا (نص نهائي ويحتاج إلى تحرير الملخص الإنجليزي).
- 4- ورقة عقود الأوفسيت- د. مغاوري شلبي (نص نهائي ويحتاج إلى تحرير الملخص الإنجليزي).
- 5- ورقة تعميق إنتاج تقاوي الخضر- د. هدى النمر (نص نهائي ويضاف ملخص بالإنجليزية)

ثانياً- أوراق قيد الفحص

- 7- ورقة الصناعات الإلكترونية/الألواح الشمسية- د. أحمد رشاد ود. أسماء مليجي – مسودة 2 وصلت 2021/4/2 - متابعة د. أمانى.

ثالثاً- أوراق قيد المراجعة بمعرفة كتابها

- 8- ورقة تعميق الصناعات الدوائية باستخدام النباتات الطبية- د. سحر البهائي (مسودة 1) - استلمت التعليق في 2021/2/28 - في انتظار مسودة 2- متابعة د. خالد
- 9- ورقة توجهات تعميق التصنيع بعد كورونا- د. سهير أبو العينين (مسودة 2) استلمت التعليق في 2021/2/28 - في انتظار مسودة 3 - متابعة د. خالد
- 10- ورقة الجوانب المؤسسية والتنظيمية- د. ماجد خشبة (مسودة 2) - استلم التعليق في 2012/3/3 - في انتظار مسودة 3 - متابعة د. خالد
- 11- ورقة التشريعات- د. يحيى حسين (مسودة 2) استلم التعليق في 2021/1/20 تقريباً- في انتظار مسودة 3- متابعة د. أمانى
- 12- ورقة المنافسة- د. منى الجرف (مسودة 2) استلمت التعليق في 2021/4/6- في انتظار مسودة 3- متابعة د. أمانى
- 13- د. نفيسة و د. زينب (مسودة 2) وصلت 2021/3/13- استلام التعليق في 2021/3/19- رفض تعديل المسودة 2 برسالة في 2021/3/31- متابعة د. خالد
- 14- ورقة مؤسسات البحث العلمي والصناعة- د. مها الشال (مسودة 1) وصلت 2021/12/1 - في انتظار مسودة 2 - متابعة د. أمانى
- 15- ورقة تعميق صناعة سيارات الركوب- د. فادية عبد السلام ود. فاطمة الحملاوي (مسودة 3) وصلت في 2021/3/2 وأرسل بيان التعديلات المطلوبة في 3/12- في انتظار مسودة 4-متابعة د. أمانى

- 16- ورقة السياسة النقدية- د. خالد زكريا/ د. سحر عبود و د. أسماء مليجي- الموعد الأصلي 2021/1/1 وصلت مسودة 1 في 2021/3/24، وأرسل التعليق في 2021/3/31- في انتظار مسودة 2- متابعة د. أماني

رابعًا- أوراق لم تصل مسوداتها الأولى

- 17- ورقة السياسة الصناعية-د. نهال المغربل -(ظروف مرضية) - متوقع التسليم في منتصف مايو 2021- متابعة د. أماني
18- ورقة السياسات المالية-د. خالد زكريا/ د. علا عاطف و د. داليا إبراهيم- الموعد الأصلي للتسليم 2021/1/1 - متابعة د. أماني

- 19- ورقة تعميق تصنيع صناعة البلاستيك- د. مغاوري شلبي- تكليف في 2021/3/20 تقريبًا - متابعة د. خالد

الأوراق الثلاث التي تم الانتهاء من إعدادها

تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام النباتية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق العمل
في
مشروع تعميق التصنيع المحلي

تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام النباتية

نسخة محررة مع ملخص عربي محرر وملخص إنجليزي يحتاج إلى تحرير

إعداد

أ.د. بركات الفراء

أ.د. عبد القادر دياب

العدد (1) - فبراير 2021

ملخص تنفيذي

استهدفت هذه الدراسة البحث عن الفرص المتاحة لتعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام النباتية، والتعرف على المدي الذي يمكن أن تبلغه عملية التعميق والنتائج المحتملة لها. وباستخدام سلسلة الإنتاج لهذه الصناعة من القاعدة إلى القمة لاستكشاف الفرص المحتملة لبناء روابط قوية بين المشروعات والأطراف الفاعلة عليها لتحقيق هذا الهدف، خلصت النتائج إلى تحديد عنق الزجاجة عند القاعدة ممثلاً في ضعف معدلات الزيادة في الإنتاج من البذور الزيتية، حيث تسود المزارع الصغيرة المنتجة لها بما لذلك من دلالات على محدودية قدراتهم المادية والمعرفية للإنتاج والتسويق، مع ضعف الخدمات الإنتاجية والتسويقية المقدمة إليها من المؤسسات الرسمية، إلى جانب ضعف قدراتها الفردية على المساومة. وعند منشآت التصنيع يأتي أيضاً سيادة المنشآت صغيرة ومتوسطة السعة الإنتاجية والتي تشغل بأقل من طاقتها الإنتاجية وتكنولوجيا تقليدية، وقد يستثنى من ذلك أكبر منشأتين قطاع خاص مشغلتين في طحن البذور واستخراج الزيوت. ويضاف إلى ذلك ضعف تناسق توطين كثير من هذه المنشآت مع مناطق إنتاج البذور الزيتية، فضلاً عن استنادها في التشغيل على الواردات من البذور والزيوت الخام بالنسبة الأكبر من احتياجاتها، والتي يغلب عليها الواردات من الزيوت الخام، مع استبعاد بذور كل من الفول السوداني، والسمسم من استخداماتها بغرض استخراج الزيوت.

ويتقاطع مع ما سبق قضايا مؤسسية أخرى منها تصنيف المحاصيل الزيتية على أنها هامشية ومن ثم لا تمنح أولوية مماثلة لغيرها من المحاصيل الغذائية المعيشية في الإنتاج والتسويق. إذ لا توجد سياسة زراعية واضحة لإنتاج البذور ووجود الحماية السلبية من المنافسة مع بدائلها المستوردة، حيث الإعفاءات الجمركية للواردات منها ومن الزيوت الخام المستوردة. ومع ذلك ثمة فرص لزيادة الإنتاج من البذور والثمار الزيتية عبر ما تضيفه برامج استصلاح الأراضي الجديدة، مع إدخال بذور السمسم والفول السوداني وحبوب الأذرة الصفراء مجال التصنيع لغرض استخراج الزيوت، إلى جانب إدخال سلالات جديدة من المحاصيل الزيتية مجال الزراعة في سياق برامج النهوض بالإنتاجية.

تتكامل أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وتوجهاتها العامة مع الأهداف والتوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الصناعية المستدامة في إطار السعي نحو تنمية وتعميق صناعة زيوت الطعام. ويبقى هناك الآليات والسياسات التفصيلية التي حددتها الدراسة في: توفير البيئة المناسبة لتركز زراعات المحاصيل الزيتية في المناطق الأكثر كثيفاً لهذه الزراعات، وتضمن السياسة الزراعية الأدوات والأساليب اللازمة لزيادة وعي المزارعين بمواصفات جودة بذور التقاوي وبمصادر الحصول عليها والمعلومات ذات الصلة بتخزينها واستخدامها، إلى جانب وضع زيادة الإنتاج من البذور كهدف أمام الهيئات المعنية ومنحها أولوية، مع إعادة النظر في التعريف الجمركي لهذه الصناعة ووضعها على المسار الصحيح لتصويب اتجاهاتها نحو تعميق التصنيع المحلي. ويضاف إلى ذلك تأسيس اتحاد منتجي البذور الزيتية، وعضوية منشآت التصنيع في اتحاد الصناعات المصرية، ووجود منظومة متكاملة لتخزين وحفظ البذور والثمار الزيتية ومخرجاتها من الزيوت، وتطبيق نظام الزراعة التعاقدية بين منتجي البذور والمنشآت المصنعة. كذلك يتعين النظر أيضاً في تطبيق تعميق التصنيع المحلي لمعدات خطوط الإنتاج وصيانتها بمنشآت التصنيع في إطار سياسة شاملة لتعميق التصنيع المحلي في الصناعة المصرية، مع أهمية توفير الخدمات العامة التي تقدم من قبل المؤسسات العامة لكل من منتجي البذور ومنشآت تصنيعها.

وعن التوقعات المنتظرة من تطبيق هذه الآليات والسياسات، قدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات، وقدرت لكل منها نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 2030. وقد أظهرت النتائج إمكانية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من زيوت الطعام من حوالي 3% في السنوات الأخيرة إلى 14.4% في السيناريو الأول، وإلى 11.7% في السيناريو الثاني، وإلى 24% في السيناريو الثالث.

Executive Summary

This study aims to explore the potential for deepening the local manufacturing of edible oils, and the extent to which it might go. The oil seeds-to-edible oils chain is used to explore potential opportunities to build strong linkages between the actors on the chain to achieve this goal. The results concluded by identifying the major bottlenecks in each site on the chain. At the farmer's level: shortage of seed production represents the basic bottleneck, due to the dominant small farms with their limited material and cognitive capabilities for production and marketing. In addition to that, the weakness of the productive and marketing services provided to them by official institutions, as well as, the low individual bargaining power of farmers. At manufacturing facilities: there is also the rule of small and medium sized production facilities that operate at less than their production capacity and with traditional technologies. The two largest private sector enterprises, involved in milling seeds and extracting oils may be excluded from this. In addition to that, lack of consistency in the localization of many of these facilities with oilseed production areas, shortage of oilseeds supplies and importing crude oils for the largest proportion of their needs, and exclusion of peanut and sesame from uses to extract oils represent important issues for operation of these facilities.

In addition to those mentioned above, there are other institutional issues intersecting with them. The most important ones are: classification of oil crops as a minor crop, no clear agricultural policy for seed production, the negative protection from competition with its imported alternatives, duty free import of crude palm oil, and the weak vertical & horizontal linkages affecting the whole chain

There are opportunities to increase the local production of oil seeds. Objectives and general directions of the sustainable agricultural development strategy are integrated with those of the sustainable industrial development strategy and their convergence towards the development and deepening of the edible oil manufacturing. There remain the mechanisms and detailed policies identified by the study in: (1) providing the appropriate environment for the concentration of oil crops cultivation in the areas of the most intensive of these crops, (2) Inclusion of agricultural policy the necessary tools and methods to increase farmer's awareness of the quality specifications seed seeds, the sources of obtaining them, and the information related to their storage and use. (3) placing increasing the production of seeds as a goal before the concerned authorities and giving them priority. (4) Reviewing the custom duties and putting it on the right path to correct trends towards deepening local manufacturing of edible oils. (5) formation of oil seeds producer's association. (5) Inclusion of the unregistered firms and strengthening the membership and relationship of processing firms with the federation of Egyptian industries. (6) Establishment of integrated system for storing and preserving seeds and oils. (7) application of the contract farming system between seed producers and processing firms. (8) Application of deepening manufacturing of production line equipment and its maintenance in processing firms within the framework of a comprehensive policy to deepen local manufacturing in the Egyptian industry. (9) The importance of providing public services introduced by public institutions to both seed producers and processing firms.

Regarding the expected outcomes of implementation of mechanisms and policies mentioned above, the estimates of their results come through three policy scenarios, as their estimates of the self-sufficiency rate in 2030 are about 14,5%, 11,5% and 24,0% respectively.

المحتويات

1	تقديم
1	(أولاً) المفهوم، والأهداف، والأدوات
1	1 - المفهوم والأهداف
2	2 - الأدوات
3	(ثانياً) السلسلة المصرية لإنتاج زيوت الطعام
3	1 - منتجي (موردي) البذور والثمار الزيتية
3	1/1 المحاصيل والبذور الزيتية - التباينات، والاستخدامات
5	2/1 الاتجاه المعاصر لزراعة وإنتاج المحاصيل والبذور الزيتية
7	3/1 أعداد وحيازات منتجي البذور الزيتية
8	4/1 المحاصيل الزيتية في الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي
10	5/1 المحاصيل الزيتية في استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة
11	6/1 الفرص الطبيعية المحتملة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية
13	2 - تجارة (موردي) مدخلات التصنيع
15	3 - منشآت تصنيع (موردي) زيوت الطعام
15	1/3 الزيوت النباتية - التصنيفات وطرق وتكنولوجيا التصنيع
16	2/3 عدد المنشآت العاملة والطاقات الإنتاجية والإنتاج
18	3/3 منشآت التصنيع في الإطار المؤسسي والتنموي لقطاع الصناعة
20	4/3 تجارة وتسويق مخرجات الصناعة
21	(ثالثاً) فرص واليات وسياسات تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام
21	1/1 الفرص
21	2/1 الآليات والسياسات
21	1/2/1 تركيز الزراعات بديل لانتشارها
22	2/2/1 السياسة الزراعية
24	3/2/1 تأسيس اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية
25	4/2/1 تقوية علاقة منشآت تصنيع زيوت الطعام مع اتحاد الصناعات المصرية
26	5/2/1 وجود منظومة متكاملة لتخزين وحفظ البذور والثمار الزيتية ومخرجات تصنيعها
26	6/2/1 نظام الزراعة التعاقدية أساس التعامل بين منتجي البذور الزيتية ومنشآت تصنيعها
27	7/2/1 جهود إضافية مؤسسية ولمراكز البحث العلمي والإرشاد والتدريب والتوعية
28	3/1 تقدير التوقعات المنتظرة من الفرص المحتملة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية
29	1/ 3/1 سيناريو أول
30	2/ 3/ 1 سيناريو ثاني
34	3/3/1 سيناريو ثالث
35	4/1 الاستهلاك المتوقع لعام 2030
36	5/1 المساحات وتوقعات الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي في 2030
39	المراجع
41	المرفقات

تقديم

بالرغم من وجود صناعة زيوت الطعام في مصر منذ عقود طويلة إلا أن الفجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي منها تسجل التزايد المستمر لأسباب متعددة يأتي في مقدمتها محدودية الإنتاج المحلي من البذور الزيتية ، مما دفع هذه الصناعة إلى الاستناد في تدبير احتياجاتها من هذه البذور على الاستيراد من الأسواق الخارجية وليصل إنتاجها من الزيوت المستخرجة من المنتج المحلي من هذه البذور إلى ما يمثل نحو 7,2% تقريباً من إجمالي الاستهلاك منها في السنوات (2004-2008) ، و يتناقص إلى ما نسبته 3,15% في السنوات (2014-2017) ¹. كما لا يقف الحال عند استيراد هذه البذور في صورتها الخام، بل استيراد جانب كبير منها في صورة نصف مصنعة بغرض التكرير والتعبئة. ومع تطور تكنولوجيات استخراج زيوت الطعام من بذورها الخام في الصناعة العالمية، إلا أن الصناعة الوطنية قد يتواجد بها طاقات إنتاجية تستند في تصنيعها على تكنولوجيات تقليدية أقل كفاءة من حيث الإنتاجية والجودة. ولهذا تأتي الحاجة إلى أهمية تعميق التصنيع المحلي في هذه الصناعة على طول سلسلة إنتاجها بدءاً من الإنتاج المحلي للبذور ومروراً بمراحل التصنيع وتكنولوجيات الإنتاج وتنويع المخرجات النهائية لهذه الصناعة ، لما يعنيه ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي من هذه السلعة الضرورية وبما تعنيه من أهمية للأمن الغذائي المصري وتخفيض الواردات من مدخلات ومخرجات هذه الصناعة، وبالتبعية التحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، فضلاً عن ما يتوقع من تحسن في العائد على الاستثمار بها لكل من الشركاء في سلسلة إنتاجها إلى جانب ما تضيفه من فرص عمل جديدة، والتنمية المستدامة لهذه الصناعة. ولهذا تأتي هذه الدراسة بهدف البحث عن الفرص المتاحة والكامنة لتعميق تصنيعها المحلي والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه، وعن الأدوات والسياسات اللازمة لتحقيق ذلك. وسوف تبدأ الدراسة بالتعريف بمفهوم وأهداف وأدوات تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة ².

(أولاً) المفهوم، والأهداف، والأدوات

(1) المفهوم، والأهداف

يمكن تعريف مفهوم وأهداف تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة، وفي مجمله الموجز، على أنه عملية زيادة المكون المحلي في منتجاتها النهائية وبهدف زيادة القيمة المضافة بها، ومن ثم الناتج المحلي والنمو الاقتصادي لهذه للصناعة. فالإنتاج المحلي وبما ينطوي عليه من تشغيل للموارد المحلية من عمل، ورأس مال يعد هو مصدر القيمة المضافة والنمو الاقتصادي إذا ما أدير بكفاءة. وتتسع دلالات هذا المفهوم وأهدافه لتشمل زيادة المكون المحلي في كل من مدخلات التصنيع من مستلزمات إنتاج ومدخلات رأسمالية وفي الإنتاج النهائي والوسيط وعلي مستوى كل من حلقات الإنتاج على السلسلة العمودية للإنتاج (من القاعدة إلى القمة) والأنشطة التكاملية معها، مع بناء روابط أو تشابكات قوية فاعلة فيما بين هذه الحلقات والأنشطة وبهدف تحقيق النتائج المنتظرة من وراء ذلك من تقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري ، فضلاً عن تطور الأداء بحلقات الإنتاج – على سلسلة الإنتاج – استناداً على ما يتوقع من تأثيرات متبادلة فيما بين تطور تشابكاتها الأمامية والخلفية،

1 - أنظر المرفق (10).

2 - ساهم د. بدر اسماعيل في بعض أعمال هذه الدراسة.

وبما تتضمنه من سهولة وتكرار الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها، وبما لذلك من مردود على نقل وتطوير تكنولوجيا الإنتاج، وتحفيز الابتكارات، والتوسع في الاستفادة من مخرجاتها الثانوية، بما ينعكس في النهاية على تحسين واستدامة نمو هذه الصناعة.³ وتمتد هذه الأهداف لتشمل تحسين وضع الأمن الغذائي المصري، وتقليل تأثيرات الصدمات والأزمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية.

(2) الأدوات

توجز أدوات تحقيق هذا المفهوم وأهدافه من قبل بعض الدراسات في بناء التشابكات المحلية، من خلال تأسيس قاعدة قوية للمورد المحلي عند كل من حلقات سلسلة الإنتاج والأنشطة التكاملية معها وتمديد الخدمات المساعدة أو المعاونة، والذي يتأثر تكوينها بعوامل متعددة ينشأ البعض منها عن قوي السوق، والبعض الآخر منها ينشأ عن إجراءات السياسات ذات الصلة. فكما تشير الأدبيات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، إلى التأثيرات المتبادلة فيما بين التشابكات الخلفية والأمامية، حيث يساعد تطوير التشابكات الخلفية على تنمية التشابكات الأمامية كما يحفز تنمية التشابكات الأخيرة على توسع التشابكات الخلفية، ومن ثم قد تكون التكلفة التجارية للمدخلات المستوردة عند مستويات مرتفعة غير مقبولة، ومن ثم يفضل تدبير الاحتياجات منها من مصادرها المحلية. وعلى جانب آخر فإن توسع وتمدد التشابكات الأمامية قد يكون له تأثيره السلبي على التشابكات الخلفية. فمع تمدد التشابكات الأمامية قد تأتي الحاجة إلى استيراد كميات كبيرة من المدخلات اللازمة للإنتاج مصحوبة بزيادة سريعة في التجارة الوسيطة إلى جانب احتمالات تصدير حصص من المنتج النهائي إلى الأسواق الخارجية، بما يؤدي في النهاية إلى تقوية التشابكات مع الأسواق الخارجية على حساب التشابكات المحلية.⁴

وعلى جانب السياسات ذات الصلة، فمنها أيضاً ما يؤثر على تكوين التشابكات المحلية سلبيًا أو إيجابيًا. فهناك السياسات التي قد تتخذ الإجراءات الهادفة إلى إحلال المكونات المستوردة بغيرها من المكونات المحلية مع تعويض ما قد يقابل ذلك من زيادة في التكلفة بفرض تعريف جمركية عالية لحماية المنتج النهائي أو تقديم المساعدات والحوافز المالية والمعلومات الملائمة لتحقيق نفس الغرض. وفي الاتجاه المعاكس، يأتي تحرير التجارة وغيرها من إجراءات الترويج للصادرات، من منح للاستثناءات من الرسوم الجمركية واسترجاع الرسوم وتخفيض التكلفة التجارية للمدخلات المستوردة، بتأثيراتها السلبية المحتملة على تكوين التشابكات المحلية. وكذلك فإن الاستثمار في البنية الأساسية للنقل والتسهيلات التجارية قد تقلل من تكلفة التجارة، بما لذلك من احتمالات تحفيز الإنتاج وتقوية التشابكات مع الأسواق الخارجية على حساب تنمية التشابكات المحلية.

³ National Institute of Development Administration, Changing Trade Structure and Industrial Deepening in Thailand Economy, Journal of Asian Development, vol. 4, No. 2, Bangkok, 2018.

⁴ Ikuo kuroiwa, Industrial Deepening in East Asia, Discussion Paper no. 489, Institute of Developing Economies, Bangkok, 2015.

(ثانيًا) السلسلة المصرية لإنتاج زيوت الطعام وتشابكاتها

تصور سلسلة إنتاج زيوت الطعام في أبسط صورها على أنها قائمة مكونة من مجموعة حلقات يأتي على قمتها حلقة المستهلك النهائي لهذه الزيوت ويعقبها مجموعة حلقات أخرى متتالية يستفيد كل منها من إنتاج الحلقة التي أسفلها في القائمة إلى أن تصل إلى الحلقة الأخيرة. حيث يعقب حلقة المستهلك النهائي حلقة تجارة الجملة والتجزئة للمنتج النهائي ثم حلقة نقل المنتج النهائي للأسواق، ويليهما حلقة التصنيع ثم حلقة تجارة مدخلات التصنيع، ويعقبها حلقة نقل المدخلات إلى المنشأة الصناعية حيث تنتهي حلقات السلسلة بحلقة منتجي البذور والثمار الزيتية، مع وجود سلسلة موازية لسلع وخدمات كل من الحلقات المشار إليها. وقد يضاف إلى هذه الحلقات حلقة أخرى للتخزين فيما قبل حلقة التصنيع، وأخرى مماثلة فيما قبل حلقة منتجي البذور والثمار الزيتية.⁵ ولا تختلف السلسلة المصرية لإنتاج زيوت الطعام في محورها العام عن غيرها بالدول الأخرى باستثناء ما قد يتواجد في تفاصيل تشابكاتها وما قد يوجد في تفاصيل خدماتها المعاونة أو المساعدة.

ومع ذلك فإن كثيرًا من الفاعلين على هذه السلسلة قد يمارسون أكثر من دور. فبعض منتجي البذور، وعلى سبيل المثال، قد يصنع، وقد يكون تاجر تجزئة. وكذلك قد تمارس بعض المصانع تجارة الجملة أو التجزئة فيما تنتجه. ومنتج البذور قد يبيع إنتاجه إلى التاجر أو إلى المصنع أو إلى كليهما، وقد يكون له دور في النقل إلى المصنع. كما أن المصنع قد يشتري البذور بشكل مباشر من المزارع أو التاجر، وقد يكون له دور في النقل إلى الأسواق.

إن لكل من حلقات هذه السلسلة احتياجاتها من السلع والخدمات التي تعتمد عليها في إنتاج مخرجاتها وفي تداولها، والتي تتمثل وعلى طول المراحل المختلفة لهذه السلسلة في البذور، والأسمدة، والأرض، والعمل، والنقل، والطاقة، والتمويل، والتخزين، والمعارف. كما يلزمها أيضًا وجود المعايير والأطر القانونية والتنظيمية المحددة بشكل واضح لدورها وأدائها وفقًا للقانون. وبغرض الكشف عن نقاط الضعف والقوة على طول هذه السلسلة والفرص المتاحة لتعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام يأتي بيان ذلك من خلال تحليل أوضاع الفاعلين الأساسيين بها وعلى النحو الوارد فيما يلي:

(1) منتجي (موردي) البذور والثمار الزيتية

(1/1) المحاصيل والبذور الزيتية – التباينات، والاستخدامات

مع تعدد وتنوع المحاصيل الزيتية تأتي التباينات فيما بينها في جوانب مختلفة، حيث التباين في الظروف البيئية والموارد الطبيعية الملائمة لزراعتها، إلى جانب تباين إنتاجيتها من بذور وثمار زيتية ونسبة ما تحتويه من زيوت ومنتجات ثانوية أخرى. كما أن هناك من هذه المحاصيل ما يعد إنتاجها من بذور كمنتج رئيسي، بينما يعد إنتاج البعض الآخر منها كمنتج ثانوي وتزرع لأغراض أخرى. ويمتد هذا التباين ليشمل أيضًا خصائص ومواصفات البذور والثمار الزيتية وما تحتويه من زيوت ونواتج ثانوية أخرى وبما لذلك من تبعات على مجالات استخدامها وعلي جودة المنتج منها. ويمكن الإشارة وبإيجاز إلى هذه التباينات (بالنسبة لمجموعة المحاصيل الزيتية الرئيسية التي

⁵ <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1216422/FULLTEXT01.pdf>

تزرع في مصر بغرض إنتاج زيت الطعام، بالإضافة إلى بعض الأنواع الأخرى التي تزرع وتستخدم في نفس الغرض، وبوزن كبير، خارج الزراعة المصرية والتي يشار إلى ارتفاع إنتاجيتها ومن ثم البحث في زراعتها محلياً فيما هو وارد في النقاط التالية:⁶

- تعد مجموعة المحاصيل الزيتية الرئيسية في مصر والممثلة في كل من فول الصويا، والفول السوداني، والسوسم، ودوار الشمس من المحاصيل الصيفية والتي تزرع في جميع أنواع الأراضي (رملية وغير رملية)، وذلك باستثناء الفول السوداني الذي يزرع عادة في الأراضي الرملية والخفيفة. أما محصول الكانولا فهو يعد من المحاصيل الشتوية والذي يزرع في جميع أنواع الأراضي، كما يوصف بتحملة مستويات مختلفة من الملوحة، وارتفاع قدرته على امتصاص المياه من أعماق كبيرة من التربة الزراعية. ولذلك يفضل زراعته في المناطق محدودة المياه. وإن كان ذلك لا ينفي حقيقة تأثير نوعية التربة الزراعية وخصائصها على إنتاجية كل من هذه المحاصيل.
- يأتي تعدد السلالات المنزرعة من كل من نوعيات المحاصيل المشار إليها بالتباين فيما بينها من حيث الإنتاجية من البذور ونسبة ما تحتويه من زيوت، ومن ثم تأتي التباينات في تقدير إنتاجية النوع الواحد منها في نسبة ما يحتويه من زيت. وهناك من التقديرات ما يشير تشير إلى أنها تتراوح ما بين 48% - 52% في حالة الفول السوداني، وما بين 35-50% في حالة دوار الشمس، وما بين 40% - 50% في حالة الكانولا⁷، بينما تأتي تقديراتها في حالة فول الصويا بما نسبته 20% في المتوسط. ومن الطبيعي أن تأتي هذه التباينات أيضاً بالتباين في نسبة ما تحتويه من منتجات ثانوية.
- تشترك مجموعة المحاصيل المذكورة وبذورها الزيتية في استخدامها لغرض تغذية الإنسان والحيوان، حيث تستخدم بذورها وبشكل مباشر في تغذية الإنسان (الفول السوداني، والسوسم، وفول الصويا ودوار الشمس) مع استخراج زيوتها لنفس الغرض في الطهي وفي صناعة وتزيين بعض المأكولات لتغذية الإنسان. كما تشترك في استخدام الناتج الثانوي الرئيسي لتصنيع بذورها (الكسب) بغرض تغذية الحيوان والدواجن، إلى جانب استخدام المجموع الخضري لنباتاتها (في صورتها الطازجة أو بعد التجفيف) بغرض تغذية الحيوان. ويضاف إلى ما تقدم استخدام زيوتها أو بعض المخرجات المستخلصة منها في بعض الصناعات غير الغذائية مثل الروائح العطرية، والصابون، والاصباغ، والجلود، وبعض المركبات لمقاومة الحشرات وفي بعض الاستخدامات الطبية.

⁶ عبد العليم عبد الرحمن متولي، مهندس يحيى سعد، محاصيل الحقل، قطاع الكتب، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يونيو 2020.

⁶ طارق اسماعيل كاخيا، مدخل إلى تكنولوجيا الزيوت والدهون والصناعات القائمة عليها، دمشق، 2006، https://tarek.kakhia.org/books/Intro_Oil_and_Fat_Tech.Tarek_Kakhia.pdf

(2/1) الاتجاه المعاصر لزراعة وإنتاج المحاصيل والبذور الزيتية

يمكن إيجاز الاتجاه المعاصر للمساحات المنزرعة بهذه المحاصيل، وإنتاجها من البذور واستخداماتها فيما بين الفترة (1985 – 1989)، والفترة (2013 – 2017) في النقاط التالية:

- زيادة المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية الأربع لتصل إلى نحو 260,9 ألف فدان سنوياً في المتوسط خلال الفترة الثانية مقابل 185,3 ألف فدان خلال الفترة الأولى، وذلك بمعدل سنوي يبلغ نحو 1,23% - وهو ما لا يساير الزيادة في المساحة الأرضية المنزرعة والتي ازدادت بمعدل سنوي أكبر بلغ نحو 1,37%. وكذلك الزيادة في إجمالي مساحة المحاصيل الموسمية الصيفية والنبيلية والتي ازدادت بمعدل سنوي بلغ نحو 1,76%، وبما يشير ضمناً إلى زيادة مساحة المحاصيل الموسمية الأخرى المنافسة بمعدلات أكبر عنه في حالة المحاصيل الزيتية. ويختلف اتجاه التغير في المساحة المنزرعة بالمحاصيل الأربع مع اختلاف المحصول، حيث ازدادت المساحة المنزرعة بالفول السوداني بمعدل كبير ويليه في ذلك معدل الزيادة في المساحة المنزرعة بالسهم، ثم تأتي المساحات المنزرعة بمحصولي فول الصويا ودوار الشمس لتأخذ اتجاهًا عكسيًا، حيث تتناقص المساحات المنزرعة بها على نحو ما هو مبين بالجدول (1).

جدول (1) المتوسط السنوي لمساحة المحاصيل الموسمية الصيفية والنبيلية والمحاصيل الزيتية (ألف فدان) والإنتاجية والإنتاج في الفترة (1985 – 1989)، والفترة (2013/12 – 2017/16)

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير السنوي
1-المساحة الأرضية المنزرعة	6099,8	8949,8	1.37
2-مساحة المحاصيل الموسمية	4337,0	7070,4	1,76
3-مساحة المحاصيل الزيتية:	185,3	26,0	1,23
• فول صويا	110,3	29,5	-0.84
• دوار شمس	22,2	15,8	-1.1
• فول سوداني	27,5	146,8	6,2
• سمس	25,3	68,7	3,6
4-الإنتاجية (طن/فدان)			
• فول صويا	1,14	1,36	0,6
• دوار شمس	0,88	1,29	1,32
• فول سوداني	0,84	1,41	1,82
• سمس	0,46	0,57	0,75
5-الإنتاج (ألف طن)			
• فول صويا	125,5	40,2	-4.15
• دوار شمس	19,51	20,42	0.15
• فول سوداني	23,3	206,9	8,15
• سمس	1,55	39,34	4,48

المصدر: -وزارة الزراعة، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي، القاهرة، أعداد مختلفة.

• ويمكن تفسير زيادة المساحات المنزرعة بكل من الفول السوداني والسمسم بما تضمنته برامج استصلاح الأراضي الجديدة، خلال السنوات التالية للفترة الأولى، من إضافات لأراضي زراعية ذات تربة رملية وتربة خفيفة وهي الأكثر ملائمة لزراعة كلاً من المحصولين مع ارتفاع اقتصاديات إنتاجها فيها عن غيرها من كثير من البدائل المحصولية الصيفية والنيالية الأخرى. أما تناقص المساحات المنزرعة بمحصولي فول الصويا، ودوار الشمس فمرجعه صلاحيتها للزراعة في جميع أنواع الأراضي الزراعية وبالتبعية كثرة البدائل المحصولية المنافسة ووجود المؤشرات غير المحفزة للمنتج الزراعي على التوسع في زراعتها ومنحه الأفضلية لغيرها من البدائل. ومن المؤشرات التي يستند إليها في تقدير ذلك اتجاه التغيرات السعرية النسبية للمحاصيل المنافسة. ومن البدائل الرئيسية المنافسة للمحاصيل الزيتية الأربع يأتي كل من الأذرة الشامي، والقطن (على امتداد الدلتا والوادي)، والأذرة الرفيعة (بالوادي)، والأرز (بالدلتا، وبعض مناطق مصر الوسطى)، وقد يشاركها في ذلك بعض الخضروات، وإن كان ذلك من التوقعات الضعيفة لارتفاع العائد منها وضعف احتمالات دخولها كبديل لأي من المحاصيل الزيتية الأربع. ويتضمن المرفق (3) تقديرات مؤشر الأسعار النسبية لكل من الأذرة الشامي، والأرز، والقطن بدلالة كل من المحاصيل الزيتية الأربع. كما يتضمن المرفق (4) تقديرات معامل الحماية الإسمي للمحاصيل الزيتية، استناداً إلى إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، خلال السنوات (1991 - 2017) والتي يمكن أن يستخلص منها:

- وجود التذبذبات السنوية في الأسعار النسبية لهذه البدائل، وبقدر غير كبير، وبما يعكس التقارب النسبي في التغيرات السعرية لكل من هذه البدائل. وقد يستنتج من ذلك السنوات الأخيرة في حالة البعض من هذه البدائل، حيث يعكس اتجاهها العام التحسن النسبي المحدود في أسعار البعض من هذه البدائل بما قد يحفز على التوسع في زراعته على حساب المساحة المنزرعة بالبدائل الأخرى. ويشمل هذا الاتجاه كل من المحاصيل الزيتية وغير الزيتية، وبما يشير ضمناً إلى تناوب هذه الحالة فيما بينها، ومن ثم ضعف حالة الاستقرار في الحافز على زراعة أي منها. كما قد تؤثر عوامل أخرى على وجود هذه الحالة بالنسبة للمحاصيل الزيتية، ومنها ضعف المعلومات وصعوبات التسويق بالنسبة لمنتجات المحاصيل الزيتية.
- إن المنافسة فيما بين مجموعة المحاصيل الزيتية الأربع وغيرها من البدائل المحصولية الأخرى لا تقف عند حدود الزراعة المحلية فقط بل تمتد لتشمل نظائرها بالأسواق الخارجية المستوردة أو المصدرة لها. والمحاصيل الأربع تعد من السلع التجارية حيث يصدر الفول السوداني إلى الأسواق الخارجية بينما يعد كل من فول الصويا والسمسم ودوار الشمس من السلع البديلة للواردات والمستوردة من هذه الأسواق، والتي يفترض تساوي أسعارها عند حدود السوق المحلية مع أسعار المنتج لمثيلاتها المنتجة محلياً في حالة تواجد اليات السوق الحرة وفعاليتها وغياب التدخلات الحكومية. فإذا ما وجد التباين بين السعر الأول والسعر الثاني كانت دلالة ذلك ضعف كفاءة عمل اليات السوق أو وجود التدخل الحكومي أو كليهما، وبالتبعية وجود الحافز السعري السلبي أو الإيجابي للمنتج المحلي بشأن زيادة الإنتاج. ومن

المؤشرات التي تحسب للدلالة على ذلك ما يعرف بمعامل الحماية الإسمي والذي يعرف على أنه النسبة بين السعر المحلي وسعر الحدود للسلعة موضوع البحث، والذي إذا زادت قيمته عن الواحد الصحيح كانت دلالة على وجود الحافز الإيجابي، وإذا نقصت عن الواحد الصحيح كانت دلالة على وجود الحافز السلبي.

وتسجل السنوات المشار إليها دلالة هذا المؤشر بالنسبة لحالة فول الصويا في الجمع بين الحماية الإيجابية في بعض السنوات، والحماية السلبية في البعض الآخر من هذه السنوات وبما يعكس التقلبات وعدم الاستقرار. ومع هامشية الرسوم الجمركية على الواردات من هذه السلعة يمكن أن تستخلص أسباب هذه التقلبات في تقلب تكلفة العوامل الأخرى مثل الخدمات بالموانئ المحلية، وأتعاب الوكلاء ومصروفات النقل وغيرها وبما يشير إلى تلقى المنتج المحلي لأسعار مرتفعة في بعض السنوات، وتحمله لضريبة ضمنية في البعض الآخر من هذه السنوات. أما بالنسبة لحالات كل من الفول السوداني، والسهم، ودوار الشمس فتأتي دلالة هذا المؤشر لتسجل وجود الحماية السلبية للمنتج المحلي وتلقيه لأسعار أقل ومن ثم تحمله لضريبة ضمنية وبما يمكن أن يعزي إلى تكلفة العوامل المشار إليها، وقد يضاف إليها تحقيق المستورد لأرباح غير عادية.

- صاحب اتجاهات المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية المشار إليها تحسن إنتاجيتها بمعدلات متباينة، حيث سجلت أعلاها في حالة الفول السوداني، ويليه في ذلك حالة دوار الشمس ثم حالي السهم وفول الصويا وعلى نحو ما هو مبين بالجدول (1). وهو ما يعزى إلى الأخذ بعوامل التطور الفني والتكنولوجي للنهوض بالإنتاجية الزراعية. وهو ما انعكس على زيادة الإنتاج منها وبالمعدلات الواردة بنفس الجدول المذكور.
- تنتشر زراعات المحاصيل الزيتية في جميع محافظات الجمهورية وإن كانت توجد في مساحات هامشية في نصف هذه المحافظات تقريباً وتتواجد في مساحات متوسطة في البعض منها بينما تتواجد في مساحات أكبر في البعض الآخر من المحافظات على نحو ما يشير إليه المتوسط السنوي للمساحة المنزرعة بها خلال الفترة (2013-2017) مع تباين الأوزان النسبية لمناطق زراعتها باختلاف المحاصيل الفردية وعلى نحو ما يشير إليه المرفق (5). وهو ما يمكن أن يعزى إلى التباينات في خصائص التربة الزراعية والظروف البيئية الأخرى مع مشاركة التباين في القدرة التنافسية مع بدائلها من المحاصيل الأخرى من محافظة إلى أخرى، وكذلك التباين في درجة توافر وملائمة البنية الأساسية الخاصة بالإنتاج وهو ماله دلالة بالنسبة للتوسعات المستقبلية في الإنتاج المحلي من هذه المحاصيل.

(3/1) أعداد وحيازات منتجي البذور الزيتية

تبين نتائج التعداد الزراعي عن عام (2010/09) وعلى المستوي الكلي للقطاع أن تعداد عدد الحائزين لأراضي زراعية بلغ 4,440 مليون حائز ولمساحة إجمالية بلغت 9,73 مليون فدان، وبمتوسط يبلغ 2,19 فدان (0,9 هكتار) للحيازة، وبما لذلك من دلالة على السيادة العامة للمزارع الصغيرة للقطاع. حيث بلغ تعداد الحائزين لمساحة أقل من 10 فدان/ حيازة 4,3 مليون حائز وما نسبته 97,0% من إجمالي عدد الحيازات ولمساحة إجمالية بلغت 5,99 مليون فدان تمثل نحو

61,6% من إجمالي المساحة المحيطة، وبمتوسط 1,39 فدان للحيازة. أما تعداد الحائزين لمساحة 10 فدان فأكثر /للحيازة فقد بلغ 134,6 ألف حائز بنسبة 3,0 من إجمالي عدد الحيازات وبمساحة بلغت 3,746 مليون فدان تمثل ما نسبته 38,5% من إجمالي المساحة المحيطة، وبمتوسط بلغ 27,84 فدان للحيازة.⁸

إن منتجي البذور والثمار الزيتية إنما يمثلون مجموعة معينة من بين الحائزين للأراضي الزراعية والتي تتحدد أعدادها والمساحات التي تزرع لهذا الغرض وفقاً للمحصلة النهائية لنتائج العوامل المحفزة وغير المحفزة واختياراتها. وهنا قد يكون للسيادة العامة للمزارع الصغيرة بالقطاع دلالاتها بالنسبة لبناء قاعدة قوية لحلقة منتجي البذور على هذه السلسلة ومن ثم تعميق التصنيع المحلي (أنظر على سبيل المثال المرفق رقم 13 الذي يشير إلى سيادة المزارع الصغيرة بين المزارع التي زرعت محاصيل زيتية في عام 2010/09) ومن بين هذه الدلالات- على سبيل المثال- ما تشير إليه من صغر إنتاج المزرعة من البذور أو الثمار الزيتية ومن ثم ارتفاع تكلفة النقل إلى الأسواق عنه في حالة الإنتاج الكبير. كما قد يكون لها دلالاتها على تعدد وسطاء التسويق ومن ثم ارتفاع التكلفة وبتأثيرها السلبي على المنتج الزراعي . ومن دلالات ذلك أيضاً ما قد يلزم من تطوير لمعارف هذه المجموعة أو تدبير مصادر الائتمان.....الخ.

(4/1) المحاصيل الزيتية في الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي

تأتي وزارة الزراعة على قمة البناء المؤسسي للقطاع (وبما يتبعها من إدارات على مستوى المحافظة والمركز) والتي تطور دورها ومسئولياتها بعد التحول إلى التخطيط التأشيري الذي يعتمد على أعمال أوسع لآليات السوق ، حيث تخليها عن مزاولة دورها في النشاط الإنتاجي والتسويقي (باستثناء التقاوي) وتركيزها على وضع مقترح بتركيب محسولي تأشيري (إلى جانب دورها في إعداد البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الزراعة) والتخطيط للخدمات الزراعية المختلفة، ووضع السياسات الزراعية اللازمة لتنفيذ خططها في مجال الخدمات الزراعية من ناحية، وتحفيز القطاع الخاص على تنفيذ التوجهات العامة للخطط والبرامج التأشيرية في المجالات المختلفة للإنتاج الزراعي من ناحية أخرى.⁹ ومن الطبيعي أن تشمل الخدمات المقدمة والسياسات والخطط والبرامج المقترحة في مكوناتها مجموعة المحاصيل الزيتية (والتي تصنف على أنها من المحاصيل الحقلية)، والتي يمكن أن يستخلص منها النقاط التالية:

- تضمن التنظيم الداخلي للوزارة (وما يتبعها من إدارات بالمحافظة والمركز) لقطاعات الشؤون الاقتصادية، والإرشاد الزراعي، والخدمات الزراعية، واستصلاح الأراضي، وتنمية الثروة الحيوانية وبما يتبعها من إدارات وتحديد اختصاصات ومسؤوليات كل منها بما يخدم مختلف الأنشطة الزراعية شاملة في ذلك أنشطة المحاصيل الزيتية.
- وجود البنك الزراعي المصري بما يقدمه من خدمات تمويلية وائتمانية للقطاع الخاص والتعاوني في مجالات الإنتاج وتوزيع مستلزمات الإنتاج، وتوفير السعات التخزينية، وذلك إلى جانب تقديمه القروض النقدية للمزارعين لشراء مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى

⁸ وزارة الزراعة، نتائج التعداد الزراعي عن عام 2010/2009.

⁹ معهد التخطيط القومي، الأشكال التنظيمية، وصيغ واليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 152، القاهرة، يوليو 2002.

القروض متوسطة وطويلة الأجل بغرض اقتنائهم للأصول الاستثمارية أو تنفيذ المشروعات الاستثمارية الإنتاجية أو الخدمية بما في ذلك مشروعات التصنيع والتسويق الزراعي للزراعيين أو غيرهم من سكان الريف. ويضاف إلى ذلك استلامه للمحاصيل الاستراتيجية التي تري الدولة استلامها اختياريًا وبما لذلك من دور في تمويل تسويق المنتجات الزراعية. حيث تشمل الخدمات الائتمانية والتمويلية للبنك ما يتصل منها بالمحاصيل الزيتية.

- وجود مركزي البحوث الزراعية وبحوث الصحراء والتي يغطي نشاطهما البحثي وضع وتنفيذ الخطط والبرامج البحثية وتنفيذها والعمل على تطبيق نتائجها ونشرها بين المزارعين، مع وضع البرامج الإرشادية اللازمة لنشر نتائجها شاملاً في ذلك كل ما يلزم من بحوث واختبارات للنهوض بالإنتاج الزراعي بمختلف نوعياته بما في ذلك المحاصيل الزيتية. حيث يجري المركز الأول نشاطه البحثي من خلال 16 معهداً بحثياً (بالإضافة إلى ما يضمه من معامل مركزية ومحطات بحوث إقليمية وإدارات تجارب زراعية) تغطي جميع الأنشطة الزراعية. ومن بين هذه المعاهد أيضاً معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية الذي يشتمل على ثمانية أقسام بحثية في مجال التصنيع الغذائي، من بينها قسم لبحوث الأغذية الخاصة والتغذية، وقسم لبحوث تكنولوجيا الزيوت والدهون وقسم ثالث آخر لبحوث هندسة التصنيع والتعبئة والتغليف. كما يضم المعهد وحدتين بحثيتين وهما: (أ) وحدة اقتصاديات التصنيع الغذائي، (ب) وحدة بحوث المطبخ التجريبي. ويضاف إلى ذلك وجود الإدارة المركزية للصناعات الغذائية بالمركز والتي تتكون من عدة مصانع بحثية تطبق نتائج البحوث وتعمل على نطاق تجاري. ومن بين ما تشمله هذه المصانع: (أ) خط لتصنيع منتجات فول الصويا، (ب) مصنع زيت زيتون، (ج) مصنع تخليل، (د) مصنع الاستخلاص والتقطير.

ويضاف إلى ما سبق ما يتواجد بالمركز القومي للبحوث من شعب وأقسام بحثية بغرض القيام بالبحوث الزراعية وفي الصناعات الغذائية، حيث وجود شعبة للبحوث الزراعية والبيولوجية، وأخري لبحوث الصناعات الغذائية والتغذية تضمان معا 22 قسمًا بحثيًا.

- وجود الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض والتي تعمل على مستوى القرى لبحث التركيبة المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة الزراعية، وتخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية المحلية مثل التصنيع الزراعي والإنتاج الحيواني وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية، والقيام بعمليات تسويق محاصل أعضائها تعاونياً، وتقديم القروض بالمشاركة مع بنوك القرى وتقديم الخدمات الزراعية. ويضاف إلى ذلك، وبحكم عضويتها في التعاونيات الزراعية عند مستوى المركز والمحافظة القيام بإنشاء مشروعات خدمية بما يفيد أعضائها مثل مشروعات ورش إصلاح وصيانة الآلات والمعدات والتصنيع الزراعي والريفي والمخازن والثلاجات وتملك وتشغيل وسائل النقل لخدمة أعضائها تعاونياً. ومع التعاونيات متعددة الأغراض هناك أيضاً التعاونيات النوعية التي تعمل لخدمة محاصيل محددة، وإن انحصر عددها في حالة المحاصيل الزيتية في عام

2017 / 2018 في جمعيتين: عند جمعية واحدة في محافظة أسوان، والأخرى في محافظة شمال سيناء لخدمة محصول الزيتون والأعشاب.¹⁰

(5 / 1) المحاصيل الزيتية في استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

جاءت استراتيجية وزارة الزراعة للتنمية الزراعية المستدامة (2030) برؤى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام ويعني بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والحد من الفقر في الريف، و برسالة هي: تحديث الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار كل مقومات التنمية للإقليم الجغرافي السياسي لمصر والتميزات البينية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية، و محددة أهدافها الاستراتيجية في : (أ) تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفي، (ب) الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية الطبيعية، (ج) زيادة الإنتاجية الزراعية لوحدة الأرض و المياه، (د) تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية، (هـ) تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، (و) تحسين مناخ الاستثمار الزراعي.¹¹

إن الأهداف الاستراتيجية المذكورة بها ما يشير إلى أنها تتضمن زيادة الإنتاج من المحاصيل الزيتية كهدف إنتاجي وكأهمية لتحقيق أهداف أخرى مثل الأمن الغذائي وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية ومن بينها المحاصيل الزيتية. وتضمنت هذه الاستراتيجية التوجهات العامة لتحقيق أهدافها المذكورة والتي يتوقع أن يكون لها (مع ما تتضمنه من سياسات وبرامج) تأثيرها الفعال – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة -على زيادة الإنتاج من المحاصيل الزيتية، وتكوين قاعدة تشابكية قوية للموردين الزراعيين للبذور والثمار الزيتية على سلسلة إنتاج زيوت الطعام وتشابكاتها، إذا ما تحققت هذه التوجهات، وإن كان حجم النتائج المتوقعة يتوقف، وبطبيعة الحال، على درجة أداء وتكامل وفاعلية هذه التوجهات بما تتضمنه من سياسات وبرامج. ومع تعدد وتنوع هذه التوجهات وسياساتها وتوقعات نتائج البعض منها يمكن الإشارة إلى البعض منها، خاصة ذات العلاقة المباشرة بهذه القضية، في النقاط التالية:

- مع التوجه نحو الاستخدام المستدام للموارد الزراعية يتوقع تحسن كفاءة نظام الري الحقلي ومن ثم زيادة المياه المتاحة للري الزراعي، وزيادة مساحة الأراضي المتوقعة إضافتها من 1250 ألف فدان في عام 2017 لتصل إلى 3100 ألف فدان في عام 2030.
- يتوقع أن يؤدي التوسع في نظام الري التكميلي بأراضي الساحل الشمالي إلى زراعة مساحات أكبر تحت هذا النظام تصل في حدها الأدنى إلى 350 ألف فدان يمكن زراعتها بمحاصيل حقالية.
- تهدف البرامج التنموية للمحاصيل إلى مضاعفة المساحة المنزوعة بمحاصيل البذور الزيتية لتصل إلى حوالي 525 ألف فدان في عام 2030، والعمل على إدخال محاصيل

¹⁰ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، القاهرة، أعداد مختلفة.

¹¹ وزارة الزراعة المصرية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030)، القاهرة، يناير 2009. www.agr-egypt.gov.eg

زيتية جديدة مثل الكانولا والتوسع في زراعتها في الأراضي الجديدة، إلى جانب تحسين مستويات الإنتاجية.

- زيادة المساحة المنزرعة بالزيتون لتصل إلى نحو 300 ألف فدان في عام 2030، وتحسين الإنتاجية لتصل إلى 8 طن / فدان.
- تنمية محصول القطن وتحسين إنتاجيته وزيادة الإنتاج من بذرة وزيت القطن.
- تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلي وتسويق الصادرات والتصنيع الزراعي، وبما في ذلك سياسة التسويق التعاقدية، والاتحادات والمجالس السلعية النوعية وغيرها.
- التوجه نحو زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية، وتوجيه استخدام الموارد الزراعية المتاحة لتوفير جانب هام منها.
- دعم ومساندة منشآت الصناعات الزراعية الصغيرة المنتشرة في غالبيتها في المناطق الريفية، على إدخال أساليب متطورة فنياً وسليمة بيئياً لرفع الإنتاجية وتحسين جودة ومواصفات المنتج، واستحداث برنامج لتطوير وتحديث وحدات تصنيع المنتجات الزراعية، وشموليتها بالتطوير والتحديث ضمن برنامج تحديث الصناعة.
- وجود برنامج تحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعي، ومن بين أهدافه تعزيز حلقات التكامل بين الإنتاج والتسويق وزيادة ربط المزارعين بالأسواق والمتغيرات السوقية، وزيادة قدرتهم على الاندماج في النشاط التصديري والتصنيعي لمنتجاتهم.

(6/1) الفرص الطبيعية المحتملة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية

سبق التنويه إلى اتجاهات التغير في المساحات المنزرعة وفي إنتاجية الفدان والإنتاج من المحاصيل الزيتية وإلى الأسباب وراء ذلك خلال الفترة ما بين السنوات (1985 – 1989)، والسنوات (2013 – 2017). بالإضافة إلى ما سبق ذكره من اتجاهات عامة وتوقعات من قبل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030) والتي يمكن أن يستخلص منها مؤشرات الفرص الطبيعية المحتملة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- انخفاض نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بكل من محصولي فول الصويا ودوار الشمس في المساحة الأرضية والمحصولية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية في الفترة (2013 – 2017) عنه في الفترة (1985 – 1989) بسبب تقلبات وعدم استقرار أسعارها النسبية مع أسعار بدائلها المنافسة من المحاصيل الزراعية الرئيسية من قطن، وأرز، وأذرة شامي، وكذلك تقلبات معدل الحماية الإسمي مع البديل المستورد في حالة فول الصويا، ووجود الحماية السلبية في حالة كل من الفول السوداني، والسمسم، ودوار الشمس. ففي ضوء هذا المؤشر يتوقع احتمالية العودة بنسبة تمثيل المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل الأربع في المساحة الأرضية والمحصولية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية إلى مستوي مماثل أو قريب إلى ما كان عليه في السنوات (1985 – 1989) إذا ما وجد الحافز السعري المناسب والحماية الإيجابية مع البدائل المستوردة منها ووجود الآليات المناسبة للربط الجيد بين حلقة إنتاجها وحلقات تسويقها وتصنيعها على سلسلة إنتاج زيوتها.

- زيادة المساحات المنزرعة بمحصولي الفول السوداني، والسهم في الفترة (2013 - 2017) عنه في الفترة (1985-1989) (وعلى الرغم من وجود الحماية السلبية) وبما يعزى إلى زيادة مساحة الأراضي الرملية والخفيفة ببرامج استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة والتي ترتفع بها اقتصاديات زراعة هذين المحصولين عن غيرهما من البدائل المحصولية الأخرى. ومن ثم ومع هذا المؤشر يتوقع زيادة المساحة المنزرعة بكلا المحصولين مع زيادة مساحة نوعية هذه الأراضي بالبرامج المنتظرة لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في محافظات الحدود (الوادي الجديد، والساحل الشمالي ومطروح، وشمال وجنوب سيناء) حيث توجد هذه النوعية من الأراضي بنسبة كبيرة في هذه المحافظات.
- صلاحية زراعة المحاصيل الزيتية في غالب النوعيات المختلفة من الأراضي يجعل من توقع اتساع الفرص المحتملة لزيادة المساحات المنزرعة بها من التوقعات المنتظرة وبدرجة كبيرة (بالأراضي القديمة والجديدة) إذا وجدت المحفزات على ذلك.
- من بين التوجهات العامة وبرامج تنمية المحاصيل لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030) العمل على إدخال محاصيل زيتية جديدة والتوسع في زراعتها في الأراضي الجديدة. ومن النوعيات التي ينتظر أن تكون ضمن قائمة هذه المحاصيل محصول " الكانولا " والذي يعد من المحاصيل الشتوية منخفضة الاحتياجات من مياه الري، ومن ثم تواجد الفرص لدخوله كبديل لمحاصيل شتوية، خاصة الأعلاف وعلى جانب من المساحات المنزرعة بها.
- تأتي استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بتوقع زيادة إنتاجية الفدان من ثمار الزيتون من نحو 6 طن في عام 2017 إلى نحو 8 طن في عام 2030، وبنسبة زيادة تبلغ نحو 33,3 % وبما يعادل 2,2 % سنوياً. كما تأتي بتوقع زيادة إنتاجية الفدان من بذور الفول السوداني من نحو 2 طن إلى حوالي 2,5 طن خلال نفس الفترة وبما نسبته 25%، وما يعادل 1,7 % سنوياً. وفي المقابل وباسترجاع تقديرات الإنتاجية الفعلية المسجلة عن الفترة (1985 - 1989) والفترة (2013 - 2017) والمبينة بالجدول (1) تأتي تقديرات الإنتاجية ونسبة ومعدل التغيرات السنوية لتشير إلى زيادة إنتاجية الفدان من محصول فول الصويا من 1,14 طن في الفترة الأولى إلى 1,36 طن في الفترة الثانية وبنسبة زيادة بلغت 13,9 %، وبما يعادل 0,6 % سنوياً. كما تشير إلى زيادة إنتاجية الفدان من الفول السوداني من 0,84 طن إلى 1,41 طن وبنسبة زيادة تبلغ 67,9 %، وبما يعادل 1,85 % سنوياً. أما بالنسبة لحالة السهم فتأتي التقديرات بزيادة إنتاجية الفدان من 0,46 طن إلى 0,57 طن وبنسبة زيادة 23,9 %، وما يعادل 0,8 % سنوياً. كما تأتي في حالة دوار الشمس بزيادة إنتاجية الفدان من 0,88 طن إلى 1,29 طن وبنسبة زيادة 46,6 % وبما يعادل 1,35 % سنوياً.

إن ما سبق ذكره من مؤشرات يشير إلى تواجد الفرص لزيادة الإنتاج المحلي من البذور الزيتية عبر مساري الزيادة في المساحة المنزرعة بها، والزيادة في الإنتاجية. وقد يلاحظ التباين فيما بين تقديرات معدلات الزيادة المسجلة فيما بين الفترتين (1985 - 1989)، (2013-2017)، وتقديرات معدلات الزيادة المتوقعة من استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حيث ارتفاع المعدلات الأخيرة عن تلك المسجلة فيما بين الفترتين المشار إليهما، وهو ما يمكن أن يعزى إلى

ارتفاع توقعات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لبنائها على فرضية تنفيذ توجهاتها العامة لتطوير الجوانب التنظيمية والمؤسسية وتكنولوجيا وسياسات الإنتاج بالقطاع (وعلى النحو المشار إليه من قبل). ومع ذلك تبقى الآليات التفصيلية لاستغلال هذه الفرص، وهو ما سنتناوله الدراسة فيما بعد استكمال حلقات سلسلة إنتاج زيوت الطعام وتشابكاتها لما قد يوجد من ارتباط وتداخل بين الآليات التفصيلية لكل من هذه الحلقات.

(2) تجارة (موردي) مدخلات التصنيع

تتكون حلقة موردي مدخلات التصنيع إلى المنشآت المصنعة في هذه الصناعة من مجموعات الوسطاء والتجار والوكلاء المحليين المشتغلين بتسويق هذه المدخلات. وقد يشاركهم في ذلك أيضاً المنتجون لها والموردون الأجانب في بعض الحالات، سواء أكانت بذور وثمار زيتية وزيوت خام أم مدخلات وسيطة أخرى أو رأسمالية، وإن كانت المدخلات السلعية الأولية والمتمثلة في غالبيتها في البذور والثمار الزيتية والزيوت الخام تشكل المركز الأول للبحث في تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام، بينما تأتي المدخلات الأخرى في مراكز ثانوية.

وبالنسبة لتجارة البذور والثمار الزيتية، وكما يشير المرفق (6) يمكن أن يستخلص منه:

- قصر تجارة كل من الفول السوداني وبذرة القطن وثمار الزيتون خلال السنوات (2013-2018) في المعروض منها ونسبة 100 % على المنتجين والتجار والوسطاء المحليين، بينما انحصر تعاملهم في المعروض من كل من فول الصويا ودوار الشمس وبذرة الكتان والسهم بنسب أقل بلغت نحو 3,6%، 25%، 44%، 71 % لكل منها على الترتيب، وفي المقابل تعامل المورد الأجنبي بالنسب المكتملة والتي بلغت بذات الترتيب نحو 96,5%، 75%، 56%، 29%.
- يورد المعروض من كل من الفول السوداني والسهم للأغراض المباشرة للغذاء، والتقاي دون تصنيع الزيوت وذلك بسبب جاذبية هذه الأغراض عنه في حالة استخدامها بغرض استخراج الزيوت (أنظر المرفق رقم 14). وقد استحوذت صناعة الزيوت على النسب الأكبر من المعروض من بذرة كل من القطن والكتان وفول الصويا ودوار الشمس والتي بلغت نحو 82%، 81%، 78,3%، 65% على الترتيب، وذلك بالإضافة إلى نسبة هامشية من المعروض من ثمار الزيتون بلغت 3%. وفي المقابل استحوذت أغراض الغذاء، والتقاي والفاقد على النسب المكتملة، حيث بلغ نصيب غرض الغذاء من المعروض من كل من السهم والفول السوداني وثمار الزيتون ودوار الشمس وفول الصويا ما نسبته 94%، 92%، 82%، 29%، 3,3 % على التوالي.
- إن الفاقد من البذور الزيتية قد يمثل نسبة معنوية خاصة في حالة كل من ثمار الزيتون والكتان وفول الصويا، وهما يشير إلى معنوية تأثيره على الكميات الموجهة منها إلى أغراض التصنيع أو الغذاء (المرفق 6 / 2).

إن للمؤشرات الواردة في النقاط الثلاث السابقة دلالتها على تنافسية مصادر الطلب المحلي على المعروض من البذور الزيتية إلى جانب تنافسية مصادر العرض منها، وبالتبعية على التأثيرات المحتملة على مؤشرات تخصيص المتاح منها للاستخدامات البديلة، ومن ثم تأثيرها على المتاح لغرض تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام.

هذا ويتم التعامل في السوق المحلية للبذور الزيتية وفقاً لمبادئ السوق الحرة سواء بالنسبة للشراء من المنتج أو التوريد للمنشآت المصنعة، حيث تقوم الشركات الكبيرة المصنعة بالتعاقد مع المورد الأجنبي وبالسعر المتفق عليه كما قد تتعامل مع المنتج المحلي بنظام الزراعة التعاقدية ووفقاً لسعر محدد ونقطة توريد متفق عليها. أما المنتجون خارج هذا النظام فيتم تصريف إنتاجهم إما بالتوريد المباشر إلى المنشأة المصنعة وفقاً للسعر المحدد من قبل المنشأة أو إلى التجار والسماسرة الذين يوردون مشترياتهم إلى المنشآت المصنعة. وقد يكون هناك مشتري أول ثم مشتري ثاني قبل التوريد إلى المنشأة المصنعة ومن ثم يتعدد الوسطاء، حيث يتم البيع إلى التجار والوسطاء وفقاً لسعر متفق عليه ونقطة محددة وموعد توريد محدد بعد المساومة فيما بينهما. كذلك أيضاً هناك حالات زراعة هذه البذور بغرض الاستهلاك الذاتي للمنتج عندما تكون المساحة المنزرعة صغيرة ويكون الإنتاج منها قليلاً.

لقد فرض هذا النظام نفسه بالنسبة لغالبية منتجي البذور لأسباب المشار إليها من قبل، وذلك فضلاً عن غياب أو ضعف فاعلية الجمعيات التعاونية في تسويق هذه البذور أو تعريف المنتج الزراعي بالمعلومات اللازمة لذلك. ويضاف إلى ما تقدم تشنت وضعف الارتباط بين المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية، والطاقة الإنتاجية لمنشآت التصنيع المتواجدة في الكثير من المواقع، ومن ثم غياب مراكز أو مخازن التجميع تمهيداً للنقل إلى المنشآت المصنعة.

وبالنسبة للواردات من البذور والزيوت الخام الوسيطة فيتم التعامل بها وفقاً لمبادئ السوق الحرة أيضاً، إلا أنها قد تخضع لتعريفية جمركية. أو ضريبة قيمة مضافة أو لكليهما معاً، حيث التمييز فيما بينها تبعاً للنوع والغرض من الاستخدام. فالبذور التي تستخدم بغرض البذار (تقاوي) تخضع لتعريفية جمركية 5 % في حالة كل من الفول السوداني والكانولا (الشلجم)، و 2 % في حالة كل من الكتان ودوار الشمس والقطن، بينما تعفي حالتها فول الصويا، والسمسم من هذه التعريفية. كما تعفي هذه الأنواع جميعها من ضريبة القيمة المضافة. أما البذور التي تستخدم بغرض التصنيع فتخضع لتعريفية جمركية 5 % في حالة كل من الفول السوداني والكانولا، و 2 % في حالة كل من الكتان ودوار الشمس وثمار ونوي النخيل، والقطن، بينما تعفي حالتها فول الصويا والسمسم من هذه التعريفية. كما تخضع هذه الأنواع جميعها إلى ضريبة قيمة مضافة بواقع 14 %، مع استثناء إعفاء الفول السوداني منها. وبالنسبة للزيوت الخام الوسيطة يعفي كل من فول الصويا ودوار الشمس والقطن والنوي النخيل، والكانولا، والذرة من التعريفية الجمركية، وإن كانت جميعها تخضع لضريبة قيمة مضافة 14 %¹².

وأخيراً يجدر التنويه إلى أن الأطراف الثلاثة: -منتجو البذور الزيتية، والتجار والوسطاء، والمنشآت المصنعة تعد في حكم الشركاء في تنفيذ وتحمل تكلفة خدمات النقل إلى المنشآت الصناعية.

12 مصلحة الجمارك المصرية، التعريفية الجمركية [/https://www.customs.gov.eg](https://www.customs.gov.eg)

(3) منشآت تصنيع (موردي) زيوت الطعام

(1/3) الزيوت النباتية – التصنيفات وطرق وتكنولوجيا التصنيع

تصنف الزيوت النباتية من حيث استخداماتها إلى ثلاثة أنواع. الأول منها زيوت غذائية أو زيوت الطعام، وهي زيوت صالحة للاستخدام الآدمي من حيث درجة النقاوة والقيمة الغذائية والطعم المقبول، ومن أمثلتها زيت بذور الصويا، والقطن، والفل السوداني، والسمن، ودوار الشمس، وزيت جنين الأذرة. أما النوع الثاني فهو زيوت غذائية / صناعية حيث يمكن استخدامها في بعض الصناعات، كما يمكن استخدامها كزيوت طعام بعد تكريرها، ومن أمثلتها زيت بذرة الكتان وزيت بذرة الشلج. أما النوع الثالث فيشمل الزيوت النباتية الصناعية والتي تستخدم لأغراض الصناعة فقط لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومن أمثلتها زيت جرمة الأرز وزيت رجب الكون. ومن الصناعات التي تعتمد على هذه الزيوت صناعة البويات، وصناعة الصابون.

ومع تطور طرق استخلاص الزيوت النباتية وانتقالها من الطرق التقليدية المتبعة منذ قرون إلى طرق حديثة إلا أنه مازال للطرق التقليدية استخداماتها لهذا الغرض (وإن كان على نطاق محدود) معتمدة في ذلك على الضغط أو العصر الميكانيكي المبسط والهيدروليكي، ثم تصفية الزيت بطريقة بسيطة باستخدام غرايل لإزالة الشوائب المترسبة. ويؤخذ على هذه الطرق انخفاض نسبة الزيت المستخلص، حيث يبقى جزء كبير منه في عجينة اللب المتكونة. إلا أنه وعلى الجانب الآخر تبقى القيمة الغذائية والطعم الطبيعي على أصلها دون تغير. أما الطرق الحديثة فمرآها متعددة ونتائجها بالنسبة لكمية الزيت المستخلص تعد أفضل عنه في الطرق التقليدية، وإن كان يصاحب ذلك بعض التغيرات في القيمة الغذائية وفي طعم ورائحة الزيت المستخلص في مراحل معينة من التصنيع، مما يستلزم إضافة مراحل أخرى للخروج بالمواصفات المطلوبة للمنتج النهائي وبما لذلك من تبعات على تكلفة الإنتاج.

ومع تعدد مراحل الاستخراج فيمكن إجمالها في ثلاث مراحل أساسية وهي: (أ) مرحلة عصر البذور الزيتية: وقد تتضمن هذه المرحلة في حالة بعض البذور والمشروعات بعض العمليات فيما قبل عملية العصر وتشمل: تنظيف وغرلة / نزع القشرة / تكسير البذور ثم طبخ واستخلاص الزيت عن طريق العصر الميكانيكي أو بالمذيبات. وتنتهي هذه المرحلة بالحصول على زيت خام مع فضلات البذور (الكسب) والتي تعد كمنتج ثانوي. (ب) مرحلة تكرير الزيت الخام: وتتضمن عدة عمليات لسحب الشوائب العالقة بالزيت، وتعديل اللون بسحب الصبغات الملونة، وكذلك تعديل حموضة الزيت، حيث تنتهي هذه العمليات بالحصول على زيت نصف مصنع يسمى زيت نصف مكرر. ثم يلي هذه العمليات بعض العمليات الأخرى بغرض تخليص الزيت من اللون الغامق (عملية التبييض) ومن الشوائب التي تكسب الزيت رائحة غير مرغوبة (عملية التقطير)، حيث تنتهي هذه المرحلة بالحصول على زيت مكرر وبالمواصفات القياسية والقابلة للاستهلاك الآدمي.

(ج) مرحلة التعبئة: وتشمل بعض الأعمال الصناعية التكميلية ومنها تعقيم العبوات، وكبس الغطاء وتثبيت ملصق المعلومات. وقد تشمل هذه الأعمال صناعة العبوات في بعض المصانع الكبيرة.¹³

إن ما سبق ذكره من تصنيف للزيوت النباتية، ومن تعدد لمراحل وعمليات استخراج الزيوت النباتية به ما يشير إلى التوليفات المحتملة من المصانع التي تتضمنها هذه الصناعة. فقد تتواجد المصانع القائمة على تصنيع نوعية أو أكثر من نوعيات الزيت المشار إليها وبجميع مراحل وعمليات تصنيعها المختلفة أو بمراحل وعمليات معينة منها. وقد تتواجد هذه المصانع بطاقات إنتاجية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، حيث وجود آلات ومعدات التصنيع بسعات إنتاجية مختلفة وصلت في حدها الأدنى لسعات إنتاجية متوائمة مع الاستخدام المنزلي.

(2/3) عدد المنشآت/الطاقات الإنتاجية/الإنتاج

يمكن توصيف السمات العامة للمنشآت المشغلة في هذه الصناعة من خلال المؤشرات الموجزة الواردة في النقاط التالية:

- وجود 147 منشأة في هذه الصناعة في عام 2017 منها 17 منشأة (11,6%) مغلقة مؤقتاً، فضلاً عما يتواجد بين المنشآت العاملة من طاقات عاطلة بما يعزى وبوزن كبير إلى نقص الخامات وصعوبات التسويق (مرفق 7). ومع فرضية أن عدد العمالة بالمنشآت يعد مؤشراً لسعتها الإنتاجية يمكن أن يستخلص وجود ما يقرب من 53% من المنشآت العاملة ذات سعة إنتاجية صغيرة حيث يبلغ متوسط عدد العمالة المشغلة بالمنشأة منها ما بين 4 و5 عمال، والتي يغلب على نشاطها تصنيع نوعية معينة من الزيوت أو ممارسة مرحلة معينة من مراحل التصنيع. أما المنشآت ذات السعة الإنتاجية المتوسطة والتي بلغ متوسط أعداد العمالة المشغلة بالمنشأة منها ما بين 27 و28 عاملاً فتمثل نحو 35,4% من عدد المنشآت العاملة. وفي المقابل فإن المنشآت ذات السعة الإنتاجية الأكبر والتي يعمل بالمنشأة منها 100 عامل فأكثر فتمثل النسبة المتبقية منها، وبمتوسط 431 عامل للمنشأة كما يشير إليه جدول (2).

جدول (2) عدد المنشآت العاملة، والعمالة المشغلة بها في تعداد 2017، وتوزيعها النسبي حسب فئات مختارة لعدد العاملين في المنشأة

فئة العمالة المشغلة بالمنشأة	عدد المنشآت		عدد العمالة		المتوسط
	عدد	%	عدد	%	
1-5 مشغل	42	32,3	121	1,5	3-2 عامل/منشأة
6-9 مشغل	27	20,8	191	2,4	7
10 - 99 مشغل	46	35,4	1245	15,5	28 - 27
100 مشغل فأكثر	15	11,5	6466	80,6	431
الإجمالي	130	100	8023	100	62 - 61

المصدر: مرفق (8).

¹³ دراسة عن سوق تكرير زيت الطعام في مصر- <http://islamictrade01.blogspot.com/2011/06/blog-post.html>

- انتشار توزيع المنشآت العاملة على 20 محافظة، وتمثل محافظات الاسكندرية، والشرقية، والقليوبية وعلى الترتيب المراكز الثلاث الأولى بمعيار السعة الإنتاجية للمنشآت المشغلة بها (مرفق 8). ومن الملاحظ ضعف الارتباط ما بين التوزيع الاقليمي للمنشآت والانتشار الجغرافي لزراعات المحاصيل الزيتية، وهو ما قد يعد مؤشراً على عشوائية تأسيس هذه المنشآت، حيث تنشأ في إطار قواعد منظمة ضعيفة لا تأخذ في حساباتها نوعية ومساحة المحصول الزيتي المنزرع والسعة الإنتاجية للمنشآت المنافسة المحتملة في الموقع. وقد يقابل ذلك من جهة أخرى غياب أو ضعف السياسات والأدوات المحفزة على التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية بالموقع.
- يتواجد على قمة هذه المنشآت منشأتين للقطاع الخاص (كارجل، والاسكندرية للبذور) تقوم على طحن البذور وإنتاج الزيوت وبطاقة إنتاجية تبلغ نحو 4,7 ألف طن/يوم من البذور المطحونة حيث تنتج معاً ما يقرب من 80% من بذور فول الصويا المطحونة. كما يتواجد عدد 11 منشأة أخرى بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 4,4 ألف طن/يوم من البذور المطحونة. وهناك من التوقعات ما يشير إلى وصول الطاقة الإنتاجية لمنشآت الطحن إلى نحو 11,64 ألف طن/يوم عام 2020/2019 بسبب زيادة عدد المنشآت الجديدة، وإضافة طاقات إنتاجية جديدة لمنشآت القطاع الخاص الكبيرة. ومع ذلك فإن منشآت الطحن، وباستثناء المنشآت الكبيرة، تقوم في الغالب بالتشغيل عند 45% - 60% من طاقتها الإنتاجية الفعلية. فالمطاحن الصغيرة تستخدم عادة الإنتاج المحلي من البذور في صناعة الطحن حيث تستخدم في الغالب طرق تقليدية في الطحن ولقربها من مواقع إنتاج البذور. وهو ما قد يفسر تشغيلها بأقل من طاقتها الإنتاجية الفعلية بسبب موسمية الإنتاج ومحدودية السعة التخزينية لحفظ البذور. ومن الطبيعي أن تقوم صناعة الطحن وما تستخرجه من زيوت خام على الإنتاج المحلي من البذور الزيتية وعلى ما يستورد منها. أما صناعة تكرير الزيوت فتعتمد بشكل أساسي على الزيوت الخام المستوردة من الخارج. ويغلب على السوق المصرية استهلاك زيوت الطعام على أربع اشكال وهي: (سائلة، مهدرجة، سمن صناعي، ومجمدة عند درجة حرارة الحجرة).¹⁴
- تشكل المواد الأولية المكون الأكبر بين مستلزمات الإنتاج المستخدمة في هذه الصناعة، وبما يشير إلى أنها تمثل المركز الأول في البحث عن تعميق التصنيع المحلي بهذه الصناعة. ومع ذلك تكشف السنوات (2012-2017) عن أن استخداماتها من المواد الأولية المستوردة بلغت ما نسبته 68,3% من إجمالي الاستخدامات من المواد الأولية (مرفق 9). كما يضاف إلى ذلك ملاحظة التقلبات الكبيرة نسبياً في الأوزان النسبية لمصادر توفير المواد الأولية، وبما قد يكون له دلالاته على ضعف استقرار هذه الصناعة. ومع التسليم بأن تطوير وتحديث آلات ومعدات الإنتاج بهذه الصناعة له وزنه في تعميق التصنيع المحلي إلا أن مؤشري نسبة القسط السنوي لإهلاك الأصول الثابتة ومصروفات الصيانة السنوية إلى إجمالي الإنتاج قد تشير إلى صغر الوزن النسبي لآلات ومعدات الإنتاج في تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة. كما يكشف مؤشر اتجاه استخدام الصناعة من مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة المحققة خلال هذه السنوات في منشآت القطاع العام عن أهمية

¹⁴ www.gain.fas.usda.gov/recent Gain publications oilseeds Gain report number19004,oil seeds and products annual ,USDA Agricultural services, 2019.

البحث والتطوير لرفع كفاءة استخدام مدخلاتها الإنتاجية كمحور لتحقيق الأهداف المتوقعة من تعميق تصنيعها المحلي.

• وبتقدير الوزن النسبي للزيوت المستخرجة من البذور تبعاً لمصادرها المختلفة خلال السنوات (2014-2017) جاءت تقديراته بما نسبته 6,4%، 10,1%، 83% من إجمالي الزيوت المستخرجة بالنسبة لكل من البذور المحلية المستخدمة، والبذور المستوردة المستخدمة، والزيوت الخام المستوردة المستخدمة، على الترتيب. وفي المقابل بلغت النسب نحو 18%، 23%، 59% بالنسبة لكل من الحالات الثلاث وعلى الترتيب خلال الفترة (2004-2008). وبما يعكس تدني وتناقص نسبة المساهمة المحلية في الزيوت المستخرجة بالتصنيع المحلي وبالتبعية تدني وتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من الزيوت لتصل إلى نحو 3,15% في السنوات (2014-2017)، مقابل نسبة بلغت نحو 7,2% خلال الفترة الأولى. وفي المقابل كان هناك تزايد في الاتجاه نحو الاعتماد بدرجة أكبر على الزيوت الخام المستوردة، وهو اتجاه عكسي لتعميق التصنيع المحلي (مرفق 10).

• وبالنسبة للكسب (المنتج الثانوي الرئيسي لهذه الصناعة) فتأتي مؤشرات إنتاجه واستهلاكه لتشير إلى تناقص درجة الاكتفاء الذاتي في استهلاكه لتصل إلى ما نسبته 5,2% خلال السنوات (2012-2017) مقابل نسبة بلغت 13,8% خلال السنوات (2008-2012) مع وجود عجز سنوي في ميزانه التجاري بلغ نحو 1,64 مليون طن خلال الفترة الأخيرة وبما يلفت الأنظار إلى أهمية الاستعاضة عن الزيوت الخام المستوردة بالبذور والثمار الزيتية في هذه الصناعة.¹⁵

(3/3) منشآت التصنيع في الإطار المؤسسي والتنموي لقطاع الصناعة

مع تصنيف السلع الغذائية على أنها سلع زراعية، يأتي تصنيف تصنيعها على أنه تصنيع زراعي ومن ثم وضعه ضمن الإطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع الزراعي وإطار التنمية الزراعية وعلى نحو مماثل لما سبق ذكره. إلا أن ذلك لا ينفي تواجده ضمنياً في إطار التنمية بالقطاع الصناعي، وبما يحتويه من تصنيع لزيوت الطعام. فقد جاءت استراتيجية التنمية الصناعية 2030 ومن بين أهدافها زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي. كما جاءت سياستها الصناعية لتتضمن تعميق الصناعة المحلية لتحقيق التكامل ما بين سلاسل التوريد المحلية والاندماج في سلاسل التوريد العالمية، واستخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الصناعية من خلال حماية وتشجيع الصناعات الوليدة ومستهدفات تنمية الصادرات والإحلال محل الواردات. ولتحقيق ذلك يأتي اهتمام وزارة الصناعة والتجارة بتشجيع ريادة الأعمال باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية والإبداع والتطوير إلى جانب تدعيم وتشجيع البحث العلمي والابتكارات، ووجود الربط اللازم بين قطاعي الصناعة والتجارة، والمراكز البحثية المحلية والعالمية، والتنسيق بشكل دائم مع الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية والزراعية وسياسات الطاقة والتعليم، والسياسات المالية والنقدية لتحقيق التناغم المطلوب لدعم وانسيابية تحقيق السياسات الصناعية والتجارية. ومن بين برامج استراتيجية

¹⁵ حسب النسب من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الصناعية، القاهرة، أعداد مختلفة.

التنمية يوجد برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني، وبرنامج الحوكمة والتطوير المؤسسي. ومن الصناعات التي تستهدف الاستراتيجية التركيز عليها لتعظيم القيمة المضافة تأتي الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية. كما تأتي الصناعات الزراعية، وصناعة التعبئة والتغليف بين الصناعات التي تستهدف الاستراتيجية التركيز عليها لتعميق الصناعة.¹⁶

إن ما سبق ذكره من أهداف، وسياسات، وبرامج لاستراتيجية التنمية الصناعية تحتوي ضمنياً على أنشطة ومشروعات تصنيع الزيوت، ليس لكون غالبيتها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط، بل لما تضمنته الاستراتيجية من إشارة صريحة إلى أن الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية (والتي تعد صناعة الزيوت من مكوناتها الرئيسية) هي من الصناعات التي تركز عليها الاستراتيجية لتحقيق أهدافها. وفي ذلك إشارة واضحة إلى تكامل أهداف استراتيجية التنمية الصناعية المستدامة وتوجهاتها العامة مع الأهداف والتوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وتلاقيهما نحو تنمية وتعميق صناعة زيوت الطعام إذا ما جاء تنفيذ التوجهات العامة لكل من هاتين الاستراتيجيتين بالأدوات التفصيلية الملزمة وبفاعلية. ويبقى هناك غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية والتي يبلغ أعضاؤها من الشركات والمؤسسات المالكة لخطوط إنتاج أو تعبئة لأي من المنتجات الغذائية نحو ثلاث آلاف عضو. وهي تضم في عضويتها أيضاً أعضاء منتسبين مثل البنوك والمكاتب الاستشارية. ومن مهام وأدوار هذه الغرفة:¹⁷

- حماية ورعاية مصالح أعضاء الغرفة لدى الجهات الحكومية.
- إجراء الدراسات اللازمة وتقديم الحلول والمقترحات لكافة الجهات الحكومية والوزارات لتذليل العقبات أمام تطوير صناعة الأغذية والمشروبات.
- فتح قنوات الاتصال لكافة الأعضاء للدخول في تحالفات استراتيجية.
- توعية الأعضاء بكل ما هو جديد حول تحديث الصناعة وفقاً للمواصفات الدولية.
- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والتعريفية.
- إصدار مجلة عالم الغذاء كل شهرين بالإضافة إلى إصدارات أخرى.
- إثراء مكتبة الغرفة بكل ما هو جديد من كتب ومطبوعات علمية تهم مجتمع الصناعة.

¹⁶ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية التنمية الصناعية المستدامة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2020/2016، القاهرة،

<https://www.msme.eg/ar/Lists/Reports/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A0.pdf>

¹⁷ اتحاد الصناعات المصرية، غرفة الصناعات الغذائية، القاهرة. <http://www.fei.org.eg/index.php/ar/chambers-ar-1/635-food-chamber-ar>

(4/3) تجارة وتسويق مخرجات الصناعة

إن ما سبق ذكره حول أعداد المنشآت المشتغلة بالتصنيع واحتواءها في غالبيتها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى جانب ما ذكر عن نوعيات الزيوت النباتية وتعدد مراحل وتكنولوجيا تصنيعها به ما يشير إلى الأطراف المحتملة المشاركة في تجارة وتسويق مخرجات هذه الصناعة ، حيث تعد المنشآت المصنعة ذاتها، في بعض الحالات، هي البائع والمشتري لمخرجات هذه الصناعة من منتجات وسيطة منتجة في مرحلة سابقة من مراحل التصنيع ولازمة للإنتاج في مرحلة تالية لها، ويغلب أن يتم ذلك من خلال الاتصال المباشر فيما بينهما وعلي أساس تسليم باب المنشأة أو من خلال وسيط في بعض الحالات. وفي حالات أخرى تتم عملية البيع والشراء للمنتجات الوسيطة من خلال الاتصال المباشر بين المنشأة البائعة والمستخدم النهائي للمنتج المباع أو من خلال موزع بالتجزئة (في حالة تسويق المنشآت الصغيرة لإنتاجها من الزيوت والمنتجات الخام إلى المستهلك النهائي في مناطق الإنتاج). وبالنسبة للمنتج النهائي من الزيوت المكررة فيغلب توزيعها إلى المستهلك النهائي عبر الوكلاء أو تجار الجملة والسوبرماركت من خلال الاتصال المباشر مع المنشآت المنتجة ثم يضاف إلى ذلك منافذ تجارة التجزئة.

ويجري التعامل في السوق المحلية لمخرجات هذه الصناعة وفق مبادئ السوق الحرة فيما يتعلق بالسعر وموقع التسليم المتفق عليه بين البائع والمشتري (وذلك باستثناء الحصص الموزعة بأسعار مدعومة من قبل الدولة). وبالنسبة للواردات من مخرجات هذه الصناعة فيتم التعامل بها على أساس مبادئ السوق الحرة أيضاً مع وجود تعريف جمركية وضريبة قيمة مضافة على الواردات من المنتجات الخام وذلك على النحو السابق ذكره من قبل. أما بالنسبة للواردات من الزيوت المكررة فتخضع جميعها لضريبة القيمة المضافة بنسبة 14 %، مع استثناء الأحجام الكبيرة من الزيت الخام والمكرر من فول الصويا ودوار الشمس والقطن والنخيل من التعريف الجمركية وخضوع المعبأ منها لتعريف جمركية تتراوح ما بين 2 % و 5 % . وتفرض مع فرض تعريف جمركية قدرها 10 % في حالة كل من زيت السمسم الثابت وإن كان مكرراً وغير معدل كيميائياً ومهيأ للبيع بالتجزئة، وزيت الشلجم غير الخام وإن كان مكرراً، وزيت الفول السوداني وإن كان مكرراً ولكن غير معدل كيميائياً. وتفرض تعريف جمركية قدرها 5 % بالنسبة لكل من زيت السمسم المكرر غير المعدل كيميائياً، وزيت الزيتون، وزيت الفول السوداني وإن كان مكرر ولكن غير معدل كيميائياً وغير مهيأ للبيع بالتجزئة. كما تخضع واردات زيت السمسم نصف المكرر غير المعدل كيميائياً والمهيأ للبيع بالتجزئة لتعريف جمركية 2 % . ويستثنى من التعريف الجمركية كل من زيت دوار الشمس نصف المكرر وغير المعدل كيميائياً وغير المهيأ للبيع بالتجزئة، وزيت الأذرة الخام وإن كان مكرراً ولكن غير معدل كيميائياً، وزيت نوى النخيل وإن كان مكرراً. وبالنسبة للواردات من الكسب فتخضع لتعريف جمركية 2 % مع استثناءها من ضريبة المبيعات.¹⁸

¹⁸ مصلحة الجمارك المصرية، التعريف الجمركية [/https://www.customs.gov.eg](https://www.customs.gov.eg)

(ثالثاً): فرص واليات وسياسات تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام

إن قراءة وتحليل حلقات السلسلة المصرية لإنتاج زيوت الطعام المصرية وتشابكاتها تكشف عن فرص ومحاور ومسارات التوجه نحو تعميق التصنيع المحلي لإنتاجها، حيث تأتي زيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية والمعرض منها لغرض التصنيع، وبوزن كبير، في مقدمة هذه المحاور، ثم يليها في ذلك محاور تطوير منشآت التصنيع وتوطينها وضبط المنافسة فيما بين الاستخدامات البديلة للبذور والثمار الزيتية وتطوير تكنولوجيا الإنتاج. ويمكن التذكير بهذه الفرص وتناول اليات وسياسات كل من هذه المحاور على النحو الوارد فيما يلي:

(1/1) الفرص

- زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل الزيتية عبر ما تضيفه برامج استصلاح الأراضي الجديدة، وما يضيفه نظام الري التكميلي بالساحل الشمالي (كما تأتي توقعات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة)، إلى جانب الاحتمالات المتوقعة لزيادة الوزن النسبي لهذه المحاصيل في التركيب المحصولي مع وجود العوامل المحفزة على ذلك.
- التحسن في إنتاجية الأراضي المنزرعة بهذه المحاصيل مع إدخال أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية (الكانولا)، إلى جانب التحسن المحتمل في فاعلية العوامل الأخرى للنهوض بالإنتاجية.
- الاحتمالات المتوقعة لدخول بذور كل من السمس والفول السوداني في التصنيع المحلي لزيوت الطعام إذا ما تهيأت الظروف المساعدة لمشاركة الصناعة في استخدامها وضبط المنافسة مع الاستخدامات البديلة الأخرى لهذه البذور.
- دخول الإنتاج المحلي من الأذرة الشامي الصفراء (والتي تزرع بغرض تصنيع الأعلاف) في التصنيع المحلي لزيوت الطعام للاستفادة من ميزة كبر المساحة والإنتاج الكبير منها (كما كان الحال في حالة تصنيع زيت بذرة القطن سابقاً).
- توقعات أن يكون للدعوات الجارية حالياً لاسترداد صناعة وأسواق الأقطان المصرية مردودها على التوسع في الإنتاج المحلي منها، وبما لذلك من تبعات على زيادة الإنتاج من بذرة القطن وتصنيعها.

(2/1) الآليات والسياسات

جاءت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030) بتوقعاتها في إطار توجهاتها العامة. وتبقي مقترحات الآليات والسياسات التفصيلية اللازمة لزيادة الإنتاج والمعرض المحلي من البذور والثمار الزيتية للتصنيع، والتي يمكن تقديمها هنا كحزمة متكاملة لتحقيق هذا الهدف لما يوجد بين قضاياها من تشابكات مع بيان تفصيلاتها فيما يلي:

(1/2/1) تركيز الزراعات بديل لانتشارها

فصغر مساحة وإنتاج المزرعة من المحاصيل الزيتية إلى جانب انتشار زراعتها على نطاق واسع من الأقاليم الزراعية يتبعه ارتفاع تكلفة التسويق وتعدد الوسطاء وانخفاض نصيب المزرعة في السعر – كما سبق الإشارة إلى ذلك – بما لا يحفز على الإنتاج فضلاً على صعوبة توطين منشآت التصنيع لتعذر تدبير احتياجاتها بالتكلفة الملائمة. ومع غياب التناسق فيما بين توطين

منشآت التصنيع بطاقتها الإنتاجية، والتوزيع الجغرافي لزراعات هذه المحاصيل تأتي الحاجة إلى توفير البنية المناسبة لتركز هذه الزراعات في مناطق معينة بغرض توفير الإنتاج بالأحجام الملائمة لتوطين هذه المنشآت. وقد يكون تركيز هذه الزراعات في المناطق الأكثر كثافة لهذه الزراعات في السنوات (2013 – 2017) اقتراحاً مقبولاً لما يعنيه ذلك من احتمالات توافر الظروف الملائمة لزراعتها، فضلاً عن تآلف المنتج الزراعي مع هذه الزراعات في هذه المناطق أكثر عن غيرها في مناطق أخرى بما لذلك من تأثيرات إيجابية على الإنتاج.

ومن هذه المناطق وبترتيب أوزانها النسبية في حالة فول الصويا تأتي مناطق المنيا وبني سويف وأسيوط والنوبارية حيث تستحوذ على ما يقرب من 95% من إجمالي المساحة المنزرعة به. أما في حالة الفول السوداني فتأتي وعلى الترتيب مناطق النوبارية والوادي الجديد والشرقية والاسماعيلية والمنيا والبحيرة حيث تستحوذ على ما يقرب من 93% من إجمالي المساحة المنزرعة به. وبالنسبة لدوار الشمس فتأتي مناطق تركزه ممثلة وعلى الترتيب في مناطق النوبارية، والبحيرة، والفيوم، والمنيا، ثم الجيزة، وبني سويف، وأسيوط حيث يتواجد بها ما نسبته 96,0% تقريباً من المساحة المنزرعة به. أما حالة السمسم، والذي تعد زراعته أكثر انتشاراً عنه في حالات المحاصيل الثلاث السابقة، فتأتي مناطق تركزه ممثلة في مناطق النوبارية والشرقية والمنيا وبني سويف والبحيرة والاسماعيلية والفيوم وأسوان والجيزة وسوهاج حيث تواجد بها ما نسبته 88,1% من إجمالي المساحة المنزرعة به. وبالنسبة لثمار الزيتون فتأتي مناطق تركز زراعته ممثلة وعلى الترتيب في مناطق النوبارية وشمال سيناء ومطروح والاسماعيلية والفيوم وجنوب سيناء والبحيرة والقاهرة حيث يتواجد بها ما نسبته 87% تقريباً من إجمالي المساحة المنزرعة بها. وبالنسبة لحالة محصول الكانولا والمقترح إدخال زراعته كمحصول جديد (بعد إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتأكيد صلاحيته لإنتاج زيوت الطعام) فيتوقع تركيز زراعته في مناطق النوبارية ومطروح وشمال وجنوب سيناء والوادي الجديد حيث تتواءم زراعته مع الظروف البيئية والموارد الطبيعية في هذه المناطق. وأخيراً وبالنسبة لحالة الأذرة الصفراء فتنتشر زراعتها على طول الدلتا والوادي في مساحات كبيرة.

(2/2/1) السياسة الزراعية

تتضمن السياسة الزراعية القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لإنتاج، وتداول البذور، فضلاً عما تشير إليه من التعامل في إنتاج البذور الزيتية وتصنيعها وتجارتها وفقاً لآليات السوق الحرة. ومع ذلك هناك من القضايا الاستراتيجية التي يلزم التعامل معها بغرض تحسين فاعلية هذه السياسة في زيادة الإنتاج وتعميق تصنيعها المحلي. من هذه القضايا:

- غياب المعرفة لدى أكثرية المزارعين بمواصفات الجودة للبذور المطلوبة وبمصادر الحصول عليها وبعلاقتها التجارية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بتخزينها واستخدامها وبما يفيد في الوصول إلى الإنتاجية المنتظرة منها. وهو ما يتطلب تحديد الوسائل والأساليب اللازمة لزيادة وعي المزارع بهذه المواصفات والمعلومات.
- تُصنف الهيئات التنفيذية محاصيل البذور الزيتية على أنها هامشية ومن ثم لا تُمنح الأولوية على عكس البعض من المحاصيل الأخرى (مثل القمح، حيث الشراء من المنتج بسعر مدعم، وتصنيع المحاصيل السكرية حيث تطبيق التعريفة الجمركية مع الرغبة في حماية الصناعة المحلية وفرض الرسوم على الصادرات بغرض تخفيض الصادرات منها

والإبقاء على مستوى السعر المحلي). ومن ثم فإن وضع زيادة الإنتاج من البذور الزيتية كهدف أمام هذه الهيئات ومنحها الأولوية يعد من الآليات اللازمة للمشاركة في تحقيق هذا الهدف.

- مع الأخذ بنظام اليات السوق الحرة في إنتاج وتصنيع البذور الزيتية جاءت اتجاهاتها المعاصرة لتشير إلى تناقص المساحات المنزرعة بكل من محصولي فول الصويا ودوار الشمس (وإن ازدادت المساحات المنزرعة بمحصولي الفول السوداني، والسمسم لأسباب أكثرها فنية وليست سعرية-راجع المرفق 14) حيث تقلبات وعدم استقرار أسعارها النسبية مع المحاصيل المنافسة إلى جانب وجود الحماية السلبية ضد الواردات من الخارج، حيث انخفاض أسعارها المحلية عن أسعار الواردات منها. ومع وجود التعريفات الجمركية وضريبة القيمة المضافة بالمعدلات المشار إليها من قبل تقديم الملاحظات والنتائج التالية:
 - وجود التعريفات الجمركية على البذور الزيتية بنسبة 2% - 5% لكل من البذور المستوردة لغرض البذار، والمستوردة بغرض التصنيع، مع إعفاء بذور فول الصويا والسمسم منها، بالإضافة إلى 14% ضريبة قيمة مضافة بالنسبة للبذور المستوردة لغرض التصنيع، واستثناء المستوردة لغرض البذار من هذه الضريبة.
 - إعفاء الزيوت الخام المستوردة من التعريفات الجمركية مع وجود ضريبة القيمة المضافة بواقع 14%. وقد يفسر هذا الإعفاء بالرغبة في إنتاج الزيوت بتكلفة تتناسب مع القوة الشرائية للمستهلك المحلي.
 - وجود ضريبة القيمة المضافة على الزيوت المكررة بواقع 14% مع وجود التعريفات الجمركية بنسبة 5% - 10% في حالة زيت الفول السوداني، ونسبة 5% في حالة زيت الزيتون، ونسبة 2% - 5% في حالة زيت السمسم، ونسبة 10% في حالة كل من زيت بذرة الكتان وزيت الشلجم وزيت الأذرة، مع إعفاء الأنواع الأخرى من الزيوت المكررة وتشمل زيوت دوار الشمس، والنخيل، ونوى النخيل، وفول الصويا.
 - إن إعفاء البذور المستوردة بغرض البذار من ضريبة القيمة المضافة قد يكون بغرض عدم التأثير على تكلفة التقاوي اللازمة للزراعة، إلا أن بقاء هذه الضريبة وبنفس النسبة على الواردات من البذور والزيوت الخام يجعل التعريفات الجمركية هي العامل المؤثر في التمييز بين النوعيات المختلفة من البذور والزيوت من حيث قيمتها الاستيرادية وصول الميناء المحلي.
 - إن وجود التعريفات الجمركية على البذور المستوردة بغرض التصنيع مع إعفاء الزيوت الخام المستوردة لنفس الغرض يحفز منشآت التصنيع على استخدام الزيوت الخام على حساب استخدامها للبذور وهو ما تشير إليه نتائج الاتجاه المعاصر لاستخدام كل من البذور والزيوت الخام في هذه الصناعة حيث تقدر نسبة الزيوت الخام بما نسبته 83% خلال السنوات (2014 - 2017) مقابل نسبة بلغت نحو 59% خلال السنوات (2004 - 2008) وهو ما يتنافى مع تعميق التصنيع المحلي، حيث فقدان الصناعة، في هذه الحالة، لمخرجاتها الثانوية (وهي ذات قيمة اقتصادية مرتفعة) من عملية التصنيع - مثل الكسب وغيرها من المدخلات لصناعات أخرى - فضلاً عن تأثيرها السلبي على فرص التوسع في الإنتاج المحلي من البذور الزيتية.

- إن إعفاء بذور فول الصويا والسّمسم، مع إعفاء الزيوت الخام من التعريفية الجمركية يساعد على تخفيض تكلفة المنتج محليًا من الزيوت المكررة. و هو ما قد يحفز على تصديرها إلى الأسواق الخارجية ما لم تفرض رسوم صادر . ومن المؤشرات على ذلك تحقيق صناعة زيت فول الصويا لفائض في ميزانها التجاري بلغ ما نسبته 34 % من الإنتاج في السنوات (2008 - 2012) وازداد إلى 46,4 % من الإنتاج في السنوات (2013 - 2017)، مع وجود فائض في الميزان التجاري لصناعة زيت الأذرة بلغ ما نسبته 19,6 %، 1,9 % من الإنتاج في كل من الفترة الأولى والثانية على الترتيب. وكذلك الحال أيضًا في حالة صناعة زيت دوار الشمس والقطن والتي حققت فائضًا بلغ ما نسبته 4,2 %، 2,3 % من الإنتاج في كل من الفترتين على الترتيب. ويقابل ذلك من جهة أخرى وجود عجز في الميزان التجاري لصناعة زيت النخيل بلغ ما نسبته 500 %، 217 % تقريبًا من الإنتاج في كل من الفترتين على الترتيب. وهو ما قد يدفع إلى التساؤل عن أسباب عدم تصريف فائض الميزان لصناعات الزيوت السابقة في السوق المحلية؟

إن في الملاحظات والنتائج المذكورة ما يشير إلى أهمية إعادة النظر في التعريفية الجمركية لهذه الصناعة ووضعها على المسار الصحيح لتصويب اتجاهاتها نحو تعميق التصنيع المحلي.

(3/2/1) تأسيس اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية

مع ضعف الموارد المادية والقدرات المعرفية للمزارعين، خاصة صغار الحائزين منهم، إلى جانب ضعف قدرتهم كأفراد على المساومة والتفاوض، وبغرض تقوية قدرتهم على ذلك وتمكينهم من الاستفادة من اقتصاديات الحجم، والدخول في ترتيبات تعاقدية مع المنشآت المصنعة من أجل المنفعة المتبادلة، تأتي الحاجة إلى تكاملهم أفقياً في مجموعات إنتاجية مسجلة. ومن ثم يأتي مقترح تأسيس اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية . حيث يقترح تأسيس هذا الاتحاد ليشمل مناطق تركز زراعة المحاصيل الزيتية بالمحافظات. كما قد يشمل ذلك تأسيسه على مستوى المركز الإداري ثم على مستوى المحافظة ثم المستوى المركزي، وليضم في عضويته الأفراد منتجي المحاصيل الزيتية في هذه المناطق وبعض الأعضاء المنتسبين مثل البنك الزراعي المصري، ومراكز البحث العلمي والإرشاد، والإدارات الزراعية المعنية. ومن المهام المقترحة لهذا الاتحاد ما يلي:

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية، وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء وتحديثها تبعاً للتغيرات المستمرة بها.
- دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه منتجي المحاصيل الزيتية والعمل على وجود الحلول المناسبة لها، بما في ذلك من خلال طرحها على مراكز البحث العلمي.
- دراسة أوضاع وظروف أسواق كل من المحاصيل الزيتية وإعلام منتجيها بها وتقدير تأثيراتها المتوقعة على إنتاجها.
- دراسة الاتجاهات السعرية لكل من المحاصيل الزيتية والمحاصيل المنافسة لها في الدورة الزراعية وشروط التبادل فيما بينها.

- دراسة اتجاهات شروط التبادل ما بين كل من المحاصيل الزيتية ونظائرها المستوردة أو التصديرية واقتراح السياسات والأدوات اللازمة لوجود التوازن فيما بينها وبما يحقق أهداف الإنتاج المحلي منها.
- دراسة تكنولوجيا وطرق الإنتاج المستخدمة في زراعة كل من المحاصيل الزيتية واستجابة منتجاتها لتطبيق التكنولوجيا والطرق المتطورة وطرح الرؤى والسياسات للتوسع في تطبيقها.
- دراسة السياسات الزراعية وما يرتبط بها من قرارات إدارية وتأثيرها على منتجي المحاصيل الزيتية، وطرح الرؤى والسياسات اللازمة لتعديلها مع الجهات المعنية أو الوسائل والسياسات اللازمة للتكيف معها وبما يحقق مصالح الأعضاء.
- التشاور والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية بالسياسات المالية والنقدية المؤثرة على نشاط منتجي المحاصيل الزيتية واقتراح السياسات والوسائل التي تحقق مصالح الأعضاء في ضوء الأهداف الوطنية من تنمية الإنتاج من المحاصيل الزيتية.
- الاستثمار بصورة منفردة أو بالمشاركة مع آخرين في مشروعات تصنيع أو خدمية تفيد منتجي المحاصيل الزيتية.
- الدخول في ترتيبات تعاقدية مع منشآت التصنيع من أجل المنفعة المتبادلة، مع احتمالات الدخول في تعاقدات مدفوعة مع المتخصصين في زراعة المحاصيل الزيتية.
- تزويد مكتبة الاتحاد بالنشرات المعلوماتية حول مصادر مدخلات إنتاج البذور الزيتية (من تقاوي، وأسمدة، ومبيدات، ومعدات وآلات زراعية)، والمواصفات المعيارية لجودتها، وذلك إلى جانب النشرات الإرشادية لزراعتها، والنشرات المعلوماتية حول منشآت التصنيع المتواجدة، وغيرها من الكتب والنشرات التي تهتم بإنتاج هذه المحاصيل.

(4/2/1) تقوية علاقة منشآت تصنيع زيوت الطعام مع اتحاد الصناعات المصرية

تشير بعض الكتابات والأحداث إلى تواجد عدد من منشآت التصنيع الصغيرة غير المسجلة، تتقاطع مع المنشآت المسجلة، وهو ما يتطلب من السلطات المعنية العمل على تسجيل هذه المنشآت ودمجها مع المنشآت المسجلة في عضوية اتحاد الصناعات لتأسيس تجمع صناعي متكامل وقوي داخل الغرف التجارية للصناعات الزراعية وصناعة الأغذية والمشروبات باتحاد الصناعات، وبما يضيف إلى مهامها وأدوارها (المشار إليها من قبل) العمل على دخول الاتحاد في ترتيبات تعاقدية مع كل من اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية والتجمع الصناعي لمنشآت تصنيعها من أجل المنفعة المتبادلة، أو الترتيبات التعاقدية مع جهات أو أطراف أخرى لفائدة أعضاء هذا التجمع منفرداً، وطرح الرؤى والمقترحات حول دخول أعضائه في مشاركات تساعد على وجود بعض التكامل الأفقي فيما بين منشآتها. وقد تمتد أدوار هذا الاتحاد ليقود عملية التنسيق بين الشركاء على طول سلسلة الإنتاج من القاعدة إلى القمة.¹⁹

وفي هذا السياق قد يكون من المفيد تحفيز منشآت التصنيع الكبيرة المتواجدة (وتلك التي قد تنشأ مستقبلاً أو تكوينها من خلال دمج البعض من المنشآت المتوسطة أو الصغيرة القائمة) على حيافة وزراعة مساحة مناسبة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لاستنباط سلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية، وذلك إلى جانب البحث عن أنسب طرق ومعاملات خدمة المحاصيل الزيتية المنزرعة المتعاقد عليها وإعلام المتعاقدين بالنتائج وتدريبهم وإرشادهم على تطبيق الطرق والمعاملات

¹⁹ Southern highland food system project, Tanzania- An analysis of the edible oil value chain, 2012.
http://www.tzdpd.or.tz/fileadmin/documents/dpg_internal/dpg_working_groups_clusters/cluster_1/agriculture/2. Ag policies and strategies/Ag subsector strategies/1. Edible Oils Strategy.docx

المقترحة. إن هذا التوجه من قبل هذه المنشآت وإن كان يساعد المتعاقدين على زيادة إنتاجهم والمعروض على المنشأة من البذور الزيتية فهو يعد أيضاً بمثابة نشاط إضافي يزيد من دخل المنشأة.

(5/2/1) وجود منظومة متكاملة لتخزين وحفظ البذور والثمار الزيتية ومخرجات تصنيعها

تفتقر المناطق الريفية في غالبيتها إلى وجود التسهيلات الملائمة لتخزين وحفظ البذور والثمار الزيتية ومخرجات تصنيعها. وهو ما يؤدي في أكثرية الحالات إلى وجود فاقد في الإنتاج وإلى بيع المنتج مباشرة من الحقل في موسم الحصاد وما يتبع ذلك من انخفاض السعر وتخفيض دخل المزارع بما يمثله ذلك من حافز سلبي على الإنتاج. كما أن عدم توافر هذه التسهيلات بالشكل المناسب في فترات ما بعد الحصاد يؤدي إلى تدهور جودة البذور والثمار المنتجة ومن ثم إلى احتمالات الفاقد منها وضعف الجودة وانخفاض السعر ومن ثم الدخل. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمنشآت المصنعة حيث يؤدي ضعف هذه التسهيلات إلى انخفاض سعر المنتج ثم دخل المنشأة الصناعية. وقد تبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً مع التركيز المستهدف لزراعات البذور والثمار الزيتية وما يتبع ذلك من تركيز لمنشآت التصنيع في مناطق محددة مما يستلزم إجراء محاولات إضافية لتأسيس منظومة متكاملة من مستودعات ومخازن لتخزين وحفظ البذور والثمار ومخرجات تصنيعها في هذه المناطق وبالمواصفات الملائمة والمواقع التي تفيد كل من منتجي البذور والمنشآت المصنعة. ومن ناحية أخرى فإن وجود هذه المنظومة يعد في حد ذاته ضماناً إضافية لكل من منتجي البذور الزيتية والمنشآت المصنعة لتكوين مخزون من البذور ومخرجات تصنيعها والحصول على الائتمان اللازم لرأس المال العامل المطلوب لتكوين هذا المخزون، مع احتمالات دخولهم بالمشاركة أو مع آخرين في الاستثمار اللازم لتكوين هذه المنظومة.

(6/2/1) نظام الزراعة التعاقدية أساس التعامل بين منتجي البذور ومنشآت تصنيعها

أسوة بما هو متبع حالياً في حالة زراعة المحاصيل السكرية أو المنفذ من قبل بعض المصانع الكبيرة العاملة في تصنيع زيوت الطعام يقترح التأكيد على تطبيق نظام الزراعة التعاقدية على أي من الأطراف المتعاقدة من المنتجين للبذور الزيتية والمنشآت المصنعة من أجل المنفعة المتبادلة فيما بينهما. حيث يضمن منتج البذور وجود السوق لتصريف إنتاجه بالسعر المتفق عليه، كما تضمن المنشأة المصنعة تدبير احتياجاتها من البذور بالسعر المتفق عليه بالمواصفات والجودة المطلوبة، ومن ثم تقليل المخاطر بالنسبة لكل منهما. وهو ما يتطلب من كل من اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية، وتجمع المنشآت المصنعة لها بالدخول في ترتيبات تعاقدية لهذا الغرض بالإجابة عن أعضائها. ومع ما تكشف عنه الممارسات الفعلية لتطبيق هذا النظام في الماضي من عدم تنفيذه بالنصوص الواجبة، حيث عدم الالتزام بتطبيقه في بعض الحالات، والإخلال بالنصوص الواجبة في حالات أخرى، فإنه يقترح قيام كل من الطرفين بالدخول في هذه الترتيبات باعتباره ممثلاً لأعضائه والتوافق والاتفاق على شروطه ونصوصه الواجبة مع ترك المساحات اللازمة لوجود المنافسة بين الأعضاء، وإعداد نماذج التعاقد المطلوبة لتنفيذه بالنسبة لكل نوعية من البذور الزيتية من حيث مواصفات الجودة ومواقع تسليمها، وإعلام أعضاء كل من الاتحاد والتجمع بهذه النماذج. كما يقترح أن يكون التدخل لحل ما قد ينشأ من خلاف بين الفرد من منتجي البذور والمنشأة

المصنعة من مسؤولية كل من اتحاد منتجي البذور وتجمع المنشآت المصنعة بعد إخطارها من قبل العضو المتعاقد.

(7/2/1) جهود إضافية مؤسسية ولمراكز البحث العلمي والإرشاد والتدريب والتوعية

إن مراجعة ما سبق الإشارة إليه من أهداف وتوجهات وبرامج عامة لاستراتيجية التنمية الزراعية والصناعية المستدامة، مع ما ذكر عن هيكل وأنشطة مراكز البحوث الزراعية، يمكن أن يُستخلص منه توافقها مع المستهدف من زيادة في الإنتاج المحلي من بذور زيوت الطعام وتعميق تصنيعها المحلي إذا ما وجدت سياساتها وأدواتها ومشروعاتها التفصيلية في الإطار الذي يساعد على تحقيق ذلك وعلى تنفيذها بفاعلية. ومع ذلك يبقى هناك ما يجدر التنويه إليه في النقاط التالية:

• تعميق التصنيع المحلي لمعدات خطوط طحن واستخراج الزيوت

سبق التنويه إلى صغر الوزن النسبي لتعميق التصنيع المحلي لمعدات خطوط طحن واستخراج زيوت الطعام في تعميق التصنيع المحلي لصناعة زيوت الطعام، استناداً إلى صغر الوزن النسبي للقسط السنوي للإهلاك ومصروفات الصيانة السنوية في القيمة الإجمالية للإنتاج والذي تراوح ما بين 1,4%، 3,3% (شاملاً القسط السنوي لإهلاك الأعمال المدنية) في منشآت القطاع الخاص بهذه الصناعة خلال السنوات (2012 - 2016)، وإن كان ذلك لا ينفي التسليم بأهمية تعميق التصنيع المحلي لهذه المعدات. وهنا تأتي رؤية بعض المشتغلين بصناعة زيوت الطعام المصرية بتعذر أو صعوبة تعميق التصنيع المحلي لمعدات خطوط الإنتاج في الحالة المصرية لضيق السوق المحلية على استيعاب إنتاج صناعة هذه المعدات ومن ثم الحاجة إلى سعة سوقية أكبر قد تستلزم شمولية أسواق خارجية للتصدير إليها. ومع ذلك ترى نفس الرؤية إمكانية تعميق التصنيع المحلي لهذه المعدات بشكل جزئي ومرحلي وفي إطار سياسة شاملة لتعميق التصنيع المحلي بقطاع الصناعة ككل، حيث إن من بين مكونات خطوط إنتاج زيوت الطعام بعض المكونات التي تُستخدم في صناعات أخرى خارج هذه الصناعة. ومن ثم فإن حصر هذه الصناعات مع توحيد قياسات هذه المكونات يمكن أن يساعد على خلق سعة سوقية أكبر يمكن أن تستوعب الإنتاج السنوي لوحدة متخصصة في إنتاجها والتي يمكن إسناد تصنيعها إلى الهيئة العربية للتصنيع.

وبالنسبة لتكنولوجيا الإنتاج والتي تشمل مرحلة استخراج الزيت الخام باستخدام العصر الميكانيكي أو المذيبات، ويعقبها مرحلة تكرير الزيت الخام حيث تستخدم بعض المدخلات الوسيطة مثل "الهكسان" الذي يستعمل في مرحلة الاستخلاص، و"حامض الفوسفارك" الذي يستخدم لتحليل الصبغات، و"محلول الصودا الكاوية، وتراب التبييض" والتي تستخدم في مراحل التكرير. إن هذه المواد تشتري من مصادر محلية وغير معلوم منشأ تصنيعها.²⁰

- تضمين السياسات الزراعية والصناعية للقرارات الوزارية اللازمة للتمكين من تكوين وإنشاء كل من اتحاد منتجي البذور والثمار الزيتية، وتجمع منشآت تصنيعها باتحاد الصناعات المصرية، ومتضمنة النصوص اللازمة لمساعدة أعضائها على تنفيذ مهام هذه الاتحادات بكفاءة وفاعلية.

²⁰ وذلك حسب المعلومات التي توفرت في سياق زيارة ميدانية لمصنع استخراج الزيوت لشركة مصر للزيوت والصابون، قطاع سندوب، الدقهلية. أنظر المرفق (17).

- مع التأكيد على أهمية حصر وتسجيل منشآت تصنيع زيوت الطعام غير المسجلة وتضمينها داخل المنظومة الكاملة لهذه الصناعة، يأتي التأكيد أيضًا عند الترخيص لإنشائها بضرورة تقديم دراسة جدوى لمشروع إنشائها متضمنة موقع الإنشاء وحصر للمساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية به وفي المواقع القريبة منه مع ما قد يوجد من منشآت تصنيع مشغلة بها، وسعتها الإنتاجية.
- مع المعرفة باستخدام كل من بذور الفول السوداني والسمسم كغذاء بشكل مباشر، وفي تزيين وتصنيع بعض المأكولات، فضلاً عن استخدامها كمصدر لاستخراج زيوت الطعام في الدول المنتجة لها، يبقى التساؤل عن أسباب عدم استخدامها لغرض استخراج زيوت الطعام في الصناعة المصرية من المنظور الفني والصحي؟ مما يستوجب على المركز القومي للبحوث الزراعية (معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية) البحث والإجابة على هذا التساؤل متضمنة مواصفات الجودة للزيوت المستخرجة منها كزيت طعام، وتكنولوجيا استخراجها الموصي بها على طول مراحل تصنيعها ثم تدريب وإرشاد المنشآت المصنعة على تطبيق هذه التكنولوجيا، والترويج والتوعية بمواصفات جودتها بالنسبة للمستهلك المصري. ويضاف إلى ذلك أيضاً أهمية البحث في سلالات محصول الكانولا التي يوصى بإدخالها الزراعة المصرية كمحصول زيتي، والمناطق وطرق ومعاملات الخدمة الموصي بها أثناء الزراعة وفي فترة ما بعد الحصاد، ثم إعلام وإرشاد منتجي البذور الزيتية بالنتائج الموصي بها. ويتوازي مع ذلك أيضاً البحث في تكنولوجيات استخراج زيوتها على طول مراحل تصنيعها وفي مواصفات جودة زيوتها المستخرجة كزيت طعام، ثم إعلام وتدريب منشآت التصنيع بالنتائج الموصي بها. إن أهمية البحث المشار إليه بالنسبة للمحاصيل الثلاث تأتي من احتواء بذورها على نسبة مرتفعة من الزيت فضلاً على إمكانية التوسع عن ملائمتها للتوسع في زراعتها في البيئة الزراعية المصرية.
- إن ما سبق ذكره من آليات ومن خدمات يتوقع أن تقدمها الاتحادات المذكورة ومنشآت التصنيع الكبيرة إلى منتجي البذور الزيتية لا ينفي حاجة هؤلاء المنتجين إلى الخدمات العامة التي تقدم من قبل المؤسسات العامة لمجتمع المنتجين الزراعيين عامة، شأنهم في ذلك شأن منتجي المحاصيل الأخرى، ومن أمثلتها القروض الائتمانية التي تقدم لتمويل المشتريات من المدخلات الزراعية، وخدمات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإرشاد والتدريب، ومرافق وخدمات تحسين التربة الزراعية، والمتابعة والرقابة على جودة المدخلات والخدمات الزراعية المقدمة..... الخ.

(3/1) تقدير التوقعات المنتظرة من الفرص المحتملة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور والثمار الزيتية

تأتي الآليات المذكورة من قبل بمضمون تقوية الروابط بين حلقات سلسلة الإنتاج المحلي من زيوت الطعام وتطوير بيئة عمل كل منها وتحسين أدائها، ومن ثم توقع زيادة إنتاجها ومساهمتها في تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة. وبالنسبة لتوقعات زيادة الإنتاج من البذور والثمار الزيتية فيمكن تقديرها في إطار الفرص المشار إليها من قبل من خلال سيناريوهات غير متنافية، وهي:

(1/3/1) سيناريو أول

يهدف إلى زيادة الإنتاج من البذور والثمار الزيتية في محيط الأراضي المنزرعة حالياً بالدلتا والوادي وفي غيرها من المناطق الصحراوية استناداً إلى المقومات التالية:

(أ) وجود الآليات والسياسات المشار إليها وتوقع تحسن العلاقة السعرية لمجموعة المحاصيل الزيتية مع غيرها من المحاصيل الموسمية البديلة المنافسة ومن ثم توقع استرداد بعض مناطق الإنتاج لأعلي المستويات التي وصلت إليها الأوزان النسبية للمحاصيل الزيتية في إجمالي مساحة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية في الفترات السابقة وإلى مستويات تقارب ما كانت عليه خلال الفترة (1985 – 1989) حيث كان الاستقرار في أسعارها النسبية مع غيرها من المحاصيل آن ذاك، بل توقع استرداد هذه الأوزان بمستوي أعلي وبفارق تقديري إضافي يبلغ 1% تقريباً في مناطق زراعات الأرز في الدلتا وبعض مناطق مصر الوسطي أمام القيود الجارية حالياً للحد من زراعته ومن ثم خروج مساحات كبيرة من المنافسة مع غيره من البدائل المحصولية الصيفية ومن بينها المحاصيل الزيتية ، وهو ما يتوقع معه زيادة المساحات المنزرعة بها في محيط الأراضي المنزرعة حالياً بالدلتا والوادي وفي غيرها من المناطق الصحراوية ، مع فرضية ثبات المستوي الحالي لهذه الأوزان في المناطق الأخرى التي حققت مستويات أعلي عنه في السنوات السابقة للفترة (2013/12 – 2017/16) ، واستقرار الوزن النسبي لمساحة المحاصيل الموسمية الصيفية و النيلية في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة في الفترة المذكورة .

(ب) التواصل المتوقع لزيادة إنتاجية الأراضي المنزرعة بالمحاصيل الزراعية تبعاً للتوجهات العامة وبرامج التنمية الزراعية المستدامة، والاتجاه العام لإنتاجيتها في السنوات الأخيرة والآليات والسياسات المشار إليها لتضيف مساراً آخر لزيادة الإنتاج من البذور الزيتية، وإن كان من الجدير هنا الإشارة إلى ما ذكر من قبل من تباينات بين توقعات استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة والنتائج الفعلية لقياسات الإنتاجية خلال الفترة (2013 /12 - 2017/16). فقد جاءت الاستراتيجية بتحديد إنتاجية ثمار الزيتون عند 6 طن/للفدان في عام 2017، كما توقعته عند 8 طن/للفدان في عام 2030، وبمعدل زيادة سنوية 2,2 %، بينما تقدرها القياسات الفعلية لإنتاجية الأشجار المثمرة منها خلال الفترة المشار إليها بنحو 4,02 طن/للفدان كمتوسط للفترة المشار إليها. وكذلك أيضاً في حالة الفول السوداني حيث جاءت تقديرات الاستراتيجية لإنتاجيته في عام 2017 عند 2 طن/للفدان كما توقعته عند 2,5 طن/للفدان في عام 2030، وبمعدل زيادة سنوية 1,7 %، بينما تأتي التقديرات الفعلية لإنتاجيته عند 1,41 طن/للفدان كمتوسط للفترة المذكورة. ولهذا تأتي توقعات الدراسة لإنتاجية كل من هذه المحاصيل في عام 2030 مستندة على المتوسط الفعلي لإنتاجيتها في هذه الفترة وبمعدل زيادة ستوي أقل عنه في توقعات الاستراتيجية وأعلي عن المعدلات الفعلية لنموها السنوي في سنوات ما قبل هذه الفترة وبمعدل تقديري يبلغ 1% سنوياً لتوقعاتها للتأثيرات الإيجابية المنتظرة للآليات والسياسات المشار إليها.

(ج) من المسارات الأخرى المتوقعة لزيادة الإنتاج المحلي من البذور الزيتية إدخال بذور كل من الفول السوداني والسمسم والأذرة الشامي الصفراء مجال التصنيع بغرض استخراج زيوت الطعام. وتأتي هذه التوقعات استناداً على توقع التحسن في الأسعار النسبية للمحاصيل الزيتية مع بدائلها من المحاصيل الموسمية الصيفية و النيلية ، و وجود النظام التعاقدي فيما بين اتحاد منتجي البذور الزيتية ، وتجمع مصنعي زيوت الطعام باتحاد الصناعات المصرية، مع الآليات والسياسات المشار

إليها مع فرضية إمكانية دخول ما يقرب من 20 % من الإنتاج السنوي من الفول السوداني لأغراض هذه الصناعة مع التوسعات المنتظرة في زراعته وإنتاجه، حيث التوجه إلى استصلاح وزراعة الأراضي الرملية والخفيفة وثبوت جدواه الاقتصادية في هذه الأراضي بالقياس إلى غيره من البدائل ، مع فرضية دخول نسبة أقل في حالة السمسم . أما بالنسبة للأذرة الشامي الصفراء فتأتي التوقعات مع فرضية دخول ما يقرب من 80 % من إنتاجه المحلي في هذه الصناعة بغرض إنتاج الزيت. فمع هذه الصناعة لا تهدر القيمة النفعية والاقتصادية لهذا المحصول الذي يزرع بغرض علائق تغذية الحيوان والدواجن، حيث تبقى هذه العلائق هي المنتج الرئيسي لهذه الصناعة بينما تعد الزيوت المستخرجة منتجا ثانوياً. ويقدر المتوسط السنوي للمساحة المنزرعة به خلال الفترة (2013/12 – 2017/16) بنحو 665,9 ألف فدان وبإجمالي إنتاج 2114,4 ألف طن في المتوسط، ومتوسط إنتاجية بلغت نحو 3,175 طن/الفدان.

هذا وتأتي النتائج المتوقعة لزيادة الإنتاج المحلي من بذور وثمار المحاصيل الزيتية في نطاق مساحة الأراضي المنزرعة خلال الفترة المشار إليها، من حيث مساحة، وإنتاجية، وإنتاج المحاصيل الزيتية من بذور، وزيت بالتقديرات الواردة بالجدول (3). حيث يتوقع الوصول بمساحة مجموعة المحاصيل الزيتية الأربع (فول سوداني وفول صويا وسمسم ودوار شمس) خلال عام 2030 إلى نحو 552,63 ألف فدان وبنسبة زيادة تبلغ نحو 111,82 % عنه في الفترة (2013/12 - 2017/16)، مع زيادة إنتاجها من البذور إلى نحو 774,54 ألف طن، وبنسبة زيادة 152,4 % عنه في الفترة المشار إليها. ومع هذه الإضافات، ودخول حبوب الأذرة الصفراء صناعة استخراج زيوت الطعام بالقدر المشار إليه، يتوقع أن يصل إنتاج الزيوت المصنعة من البذور المنتجة محلياً خلال عام 2030 إلى نحو 308,08 ألف طن، وبنسبة زيادة تبلغ نحو 608,08 % عن الإنتاج السنوي منها خلال الفترة (2014-2017) والذي بلغ نحو 43,5 ألف طن.

(2/3/1) سيناريو ثاني

ويهدف إلى زيادة الإنتاج من البذور والثمار الزيتية بالأراضي الجديدة في محافظات الحدود والبحاري المصرية في محيط مشروع المليون ونصف فدان الجاري تنفيذه وإلى مستوى يقترب من إنتاج الزيوت بالمستوي الذي يرفع الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها عنه في الفترة (2014 - 2017) بنسبة 12 % تقريباً استناداً إلى المقومات التالية:

(أ) ما جاءت به استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة من توجهات عامة وتوقعات بشأن المساحات المتوقعة إضافتها إلى الأراضي الزراعية، وترشيد استخدامات المياه وتوفيرها، ووجود الري التكميلي بأراضي الساحل الشمالي مع توقعاتها بزيادة مساحة المحاصيل الزيتية ومساحة الزيتون، مع إدخال محاصيل زيتية جديدة للزراعة وعلى النحو المشار إليه من قبل.

جدول (3) التقديرات المتوقعة لعام 2030 لمساحة وإنتاجية وإنتاج المحاصيل الزيتية من البذور والزيت في نطاق الأراضي المنزرعة خلال الفترة (2017/16-2013/12)

البذور والثمار الزيتية	المساحة، والإنتاجية، والإنتاج			التصنيع	زيت	المخرجات	
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج			زيوت	منتجات ثانوية
	ألف فدان	طن/فدان	ألف طن	ألف طن	%	2017	2030
أ-محاصيل زيتية							
- كتان					40	2,54	3,43
- قطن					20	17,75	66,4
- فول سوداني	149,8	1,654	247,7	49,55	50	0,00	22,3
- فول صويا	201,7	1,595	321,8	321,8	20	8,25	48,3
- سمسم	117,6	699	78,7	78,67	58	0,00	41,7
- دوار شمس	83,5	1,513	126,4	126,4	42	9,00	67,0
- ثمار زيتون	238,4	4,024	959,8	25,34	25	6,34	17,7
جملة	791,03		1734,3			43,54	266,8
ب-الأذرة الشامي	665,6	3,175	2114,4	1691	5,5	93,03	0,00
الإجمالي	1456,6					308,1	43,54

المصدر: حسب من المرفق (11)، (12)، والجدول (1) بمضمون الدراسة وفي ضوء الافتراضات المشار إليها في مضمون الدراسة.

(ب) ما تضمنه مشروع المليون ونصف فدان الجاري تنفيذه، من حيث المساحات المستهدفة استصلاحها واستزراعها فضلاً عما تضمنه من تراكيب محصولية مقترحة وبما تشتمل عليه من محاصيل زيتية مقترح زراعتها وتشمل كل من الفول السوداني وفول الصويا ودوار الشمس والسمسم والكانولا. وذلك إلى جانب المحاصيل الحقلية والبستانية الأخرى. حيث استهدف استصلاح واستزراع نحو 280، 250، 193، 43,5 ألف فدان في مناطق في كل من محافظات الوادي الجديد ومطروح وأسوان وقنا على الترتيب، بالإضافة إلى 620، 90، 20، 3,5 ألف فدان في مناطق في كل من محافظات المنيا والجيزة وجنوب سيناء والاسماعلية على الترتيب، مع تحديد مصادر الري لكل من هذه المساحات بما يتضمنه ذلك من وجود مياه الري اللازمة لزراعتها. 21

(ج) تواجد الآليات والسياسات المُشار إليها وتوقع التحسن في العلاقات السعرية للمحاصيل الزيتية مع المحاصيل البديلة المنافسة.

(د) العمل الجماعي بين اتحادات مزارعي المحاصيل الزيتية ومنشآت تصنيعها والمؤسسات المعنية الأخرى من بحث علمي وتدريب وإرشاد وطرق ونقل وري وغيرها، وذلك لما قد يفرضه تباعد المسافات بين المناطق وصغر التجمعات العمرانية، وبما قد ينطوي عليه ذلك من صعاب ومشاكل تفرض العمل الجماعي لمساندة مواجهتها.

²¹ <https://www.elreefelmasry.com> مشروع استصلاح 1.5 مليون فدان ، مصر

(هـ) تأسيس شركات أشخاص تضامنية وقد تكون شركات توصية بسيطة تضم مزارعي المحاصيل الزيتية لتمكين أعضائها من التعاون والتضامن معاً في مواجهة ما يقابلهم من صعاب أو مشاكل.

(و) الاستناد على المنشآت الصغيرة لطحن البذور الزيتية واستخراج زيوتها. إذ قد تكون هي الأنسب لتوطينها وسط وقرب مناطق الزراعة وبالسعة المناسبة لطحن الحجم المتوقع للإنتاج من البذور. وقد يؤخذ على هذه المنشآت استخدامها لتكنولوجيات تقليدية تقتصر على استخراج الزيوت الخام بكفاءة منخفضة. وهو ما يمكن تعويضه بإضافة الاستثمار اللازم لتطويرها لتشمل نشاط التكرير، ومما يتوقع معه استرداد هذه المنشآت لتكلفة هذه الاستثمارات مع تشغيلها بطاقة إنتاجية أعلى منه في واقعها الحالي ولتوطينها في محيط مناطق إنتاج البذور ومن ثم التقليل من تكاليف النقل، فضلاً عن توافر الفرص للتواصل المباشر مع المستهلك النهائي أو الموزع الأخير حيث تقديمها للزيوت المكررة بالمواصفات المطلوبة للمستهلك ومن ثم التقليل من تكلفة تسويق إنتاجها.²²

إن تعدد مناطق الأراضي المستهدف استصلاحها بالمشروع بالمحافظات المشار إليها مع التباينات في مواردها الطبيعية والظروف البيئية فيما بينها (وإن كانت تشترك جميعها في استنادها على المياه الجوفية والأمطار والسيول و إلى حصاها في الري الزراعي و بدرجات متباينة) يمكن أن تسمح لهذه الدراسة بتصنيفها إلى مناطق أربع وبمسمياتها الأربع التالية: (1) منطقة أولي ممثلة في محافظة مطروح بحدودها الجغرافية المعروفة وبالمساحة المستهدف استصلاحها بها، (2) منطقة ثانية وتشمل محافظات الوادي الجديد وأسوان وقنا والمنيا والجيزة، وذلك بمناطقها ومساحاتها المستهدفة من المشروع (1226,5 ألف فدان) وبمسمى محافظات الوادي الجديد، (3) منطقة ثالثة ممثلة في محافظة جنوب سيناء بحدودها الجغرافية المعروفة ومساحتها المستهدفة من المشروع (20 ألف فدان) ، و منطقة رابعة ممثلة في محافظة الاسماعلية بمنطقتها ومساحتها المستهدفة في سيناء. إن محافظات ومناطق المنطقة الثانية، ومع وجود التباينات فيما بينها، قد توصف بالوفرة النسبية في أراضيها الرملية ومياهها الجوفية وبارتفاع درجة الحرارة الجوية بها بالقياس إلى المناطق الثلاث الأخرى.²³ وفي المقابل فإن المناطق الثلاث الأخيرة قد توصف باعتمادها بدرجة أكبر على مياه الأمطار والسيول وانخفاض درجة الرطوبة الجوية عنه في محافظات المنطقة الثانية. يضاف إلى ذلك ما يوجد من تباينات في خصائص التربة الزراعية بين المناطق الأربع وبين مناطق المحافظات الممثلة لها إلى جانب التباينات في الثقافات والقيم الاجتماعية للسكان الزراعيين بما لكل ذلك من مردود على التباين في الأداء التنموي في الزراعة وعلى أنماط الإنتاج بين هذه المناطق.

²² Yared Sertse , Mareik de Ruter ,and others , Small-scale edible oils milling operations , alternative business models for Ethiopia , Sustainable Development Goals Fund , July , 2011. http://www.mdgfund.org/sites/default/files/PS_%20STUDY_Ethiopia_Small%20scale%20edible%20oil%20operations%20_%20business%20models.pdf .

²³ معهد التخطيط القومي، تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (282)، القاهرة، سبتمبر 2017.

لقد مرت مناطق عمل المشروع ببرامج ومشروعات وتجارب تنموية زراعية متعددة ولعقود طويلة، ومن ثم فإنه لمن المتوقع أن يكون للتباينات المشار إليها مردودها على التباين فيما بين المناطق الأربع من حيث استخدامات الأرض الزراعية ودرجة تمثيل زراعات المحاصيل الزيتية في هذه الاستخدامات. إلى جانب ذلك أيضاً هناك التباين في المتغيرات المشار إليها فيما بين مجموعة المناطق الأربع من ناحية ومناطق الزراعة في الدلتا والوادي من ناحية أخرى ومن ثم توقع التباين فيما بينهما أيضاً من حيث استخدامات الأرض الزراعية ودرجة تمثيل زراعات المحاصيل الزيتية في هذه الاستخدامات. وللكشف عن تأثير هذه التباينات على استخدام الأرض الزراعية ولاستخلاص النتائج التي يمكن أن تفيد في إعداد هذا السيناريو جاء اختيار كل من محافظة مطروح ممثلة للمنطقة الأولى ، كما جاء اختيار محافظة الوادي الجديد ممثلة لمحافظة المنطقة الثانية (حيث ضيق التباينات فيما بينها وباقي محافظات المنطقة)، ثم محافظتي جنوب سيناء والاسماعيلية لدراسة استخدامات الأرض الزراعية في كل منها خلال السنوات (2013/12 -2017/16) كما أضيف إليها منطقة النوبارية ، والمستوي الكلي للزراعة المصرية بغرض المقارنة واستخلاص النتائج والتي جاءت على النحو المبين وبإيجاز بالمرفق (15) و التي يستخلص منها :

- ارتفاع نسبة تمثيل المحاصيل المعمرة في استغلال الأرض الزراعية في محافظات الحدود والممثلة في محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء وبمستويات تراوحت ما بين 64,2%، و92,2% عنه في محافظة الوادي الجديد وبفارق كبير وقد بلغت نسبة تمثيل هذه المجموعة به إلى مستوي (22,3%) وهو ما يقارب نسبة تمثيلها على المستوي الكلي للزراعة المصرية (24,4%)، وبما يشير إليه ذلك من تقارب المتغيرات المشار إليها في محافظة الوادي الجديد مع تمثيلها بالدلتا والوادي. ويتبع ذلك انخفاض نسبة تمثيل مساحة المحاصيل الموسمية الشتوية في الأراضي الزراعية المستغلة في المحافظات الثلاث عنه في محافظة الوادي الجديد وعن المستوي الكلي للزراعة المصرية. كما يشير ذلك إلى أن ارتفاع نسبة تمثيل المحاصيل المعمرة في المحافظات الثلاث إنما يعد أمراً فرضته الظروف الطبيعية للزراعة واقتصاديات إنتاجها في هذه المحافظات.
- انخفاض المساحة المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية في الأراضي الزراعية المستغلة في كل من المحافظات الأربع (مطروح ، والوادي الجديد ، وشمال ، وجنوب سيناء) عن المساحة المستغلة في زراعة المحاصيل الموسمية الشتوية ، حيث تمثل ما نسبته 74,2%، 72%، 56%، 37,1% من مساحة المحاصيل الشتوية في المحافظات الأربع وعلى الترتيب وهو ما يعد أمراً تفرضه الظروف الطبيعية، مع احتمالية ضعف الإمكانات للحد من تأثيرات هذه الظروف، وبما لذلك من دلالة على وجود أراضي بور دون زراعة خلال الموسم الصيفي، بينما تتنافى هذه الحالة على المستوي الكلي للزراعة المصرية وفي حالة منطقة النوبارية.
- تواجد زراعة الزيتون في الأراضي المستغلة وبنسب كبيرة في كل من محافظات جنوب وشمال سيناء، ومطروح عنه في محافظة الوادي الجديد، والمستوي الكلي للزراعة المصرية وبفارق كبير. وهو ما يعزي إلى التباينات في الظروف الطبيعية لزراعته.
- تخلو محافظتي شمال وجنوب سيناء من زراعات المحاصيل الزيتية الموسمية، وإن كان يقابل ذلك وجودها في محافظة الوادي الجديد، ممثلة في الفول السوداني، وبنسبة مرتفعة عنه

عن المستوي الكلي للقطاع الزراعي. وهو ما يفسر بتوافر الأراضي الرملية والخفيفة والظروف البيئية الملائمة لزراعته في هذه المحافظة. كما تتواجد زراعة السمسم في محافظتي مطروح والوادي الجديد وإن بنسب هامشية.

واستنادًا على النتائج المستخلصة إلى جانب وجود الأولوية للتوسع في زراعة المحاصيل الزيتية في مناطق عمل المشروع كهدف عند تخصيص أراضي للمستثمرين، وتوافر الأراضي الملائمة لزراعتها، ومع فرضية تواجد مساحة هامشية للأنشطة التنموية في مناطق عمل المشروع لتقليص العوامل والمتغيرات المسببة لوجود أراضي بور خلال الموسم الصيفي والنيلي ومن ثم وجود الاحتمالات لزيادة الأراضي المنزرعة (وانخفاض نسبة الأراضي البور) خلال هذا الموسم لتصل إلى نسبة تقترب من النسب الواردة بالمرق (16)، تأتي توقعات هذا السيناريو لاستخدامات أراضي المشروع والمساحات المنزرعة بالمحاصيل الزيتية بها على نحو ما هو وارد بنفس المرفق ، وبالتبعية تأتي تقديرات الإنتاج المتوقع من الزيوت وفقًا لما هو وارد بالجدول (4) حيث يتوقع إنتاج ما يقرب من 206,3 ألف طن من الزيوت لتصل بالإنتاج الكلي منها(بعد إضافة 43.5 ألف طن من المساحات المنزرعة أصلًا من الأراضي القديمة في 2017) ، والمستخرج من البذور المنتجة محليًا ، في عام 2030 إلى نحو 249,8 ألف طن وبنسبة زيادة تبلغ 474% عن الإنتاج السنوي منها في الفترة (2014- 2017) .

جدول (4) تقديرات السيناريو الثاني للإنتاج من الزيوت المستخرجة من البذور المنتجة محليًا بالمشروع في عام 2030

البيان	الإنتاج من البذور والثمار			نسبة المستخدم من البذور (%)	نسبة استخراج الزيت (%)	الإنتاج من الزيوت (ألف طن)
	المساحة (ألف فدان)	إنتاجية (طن)	الإنتاج (ألف طن)			
1-زيتون	168	4,024	682,8	50,0	25	85,4
2-كافور	73,5	1,315	96,7	100,0	45	43,5
3-فول سوداني	66,3	1,654	109,7	50,0	50	27,4
4-فول صويا	27,5	1,595	43,9	100	20	8,8
5-دوار شمس	39,3	1,535	60,3	100	42	25,3
6-سمسم	39,3	0,699	27,5	100	58	15,9
الإجمالي	413,9					206,3

المصدر: حسبنا وفقًا للافتراضات الواردة في مضمون الدراسة ومن الجول (3) والمرفقات (10)، (16)

(3/3/1) سيناريو ثالث

سبق التنويه إلى تدني وتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من زيوت الطعام خلال عشرة سنوات (مرفق 10) لتصل إلى نحو 3,15% في المتوسط خلال الفترة (2014-2017) مقابل نسبة بلغت نحو 7,2% في الفترة (2004-2008)، وإنتاج سنوي من الزيوت المستخرجة من البذور الزيتية المنتجة محليًا بلغ نحو 43,5 ألف طن في المتوسط، وبمساحة منزرعة بالمحاصيل الزيتية بلغت نحو 267,0 ألف فدان، وبما نسبته 1,73% من إجمالي المساحة المحصولية المنزرعة خلال نفس الفترة. ومع هذه المؤشرات تأتي احتمالات وصول نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها مع عام 2030 إلى نسبة هامشية غير ملموسة خاصة مع الزيادة المستقبلية المتوقعة في الاستهلاك منها، حيث النمو السكاني وارتفاع مستوى الدخل الفردية ونسبة

التحضر المحتمل، وإذا لم يقابل ذلك بزيادات جوهرية في الإنتاج المحلي من البذور الزيتية وفيما يستخرج منها من زيوت الطعام.

إن مجموعة بذور زيوت الطعام قد تبدو أقل نصيباً في تخصيص الأراضي المنزرعة بها بالقياس إلى غيرها من المجموعات السلعية الغذائية الأخرى مع القياس بما يحصل عليه المستهلك من أسعار حرارية، وبروتينات، ودهون من استهلاك زيوتها في وجباته الغذائية اليومية والتي بلغت ما نسبته نحو 9,9%، 1,7%، 57% من إجمالي ما حصل عليه منها في الفترة (2010-2013).²⁴ وقد جاء نصيبها من المساحة المحصولية المنزرعة بالنسبة المشار إليها مقابل 98,27% منها للمجموعات السلعية الأخرى. ومن الملاحظ ميل السياسة الزراعية، في كثير من الحالات، إلى ربط أهدافها المستقبلية بالتوسعات المستقبلية في الأراضي الجديدة، مع إعطاء وزن أقل لما يمكن أن تأتي به تعديلات طفيفة في استخدام الأراضي المنزرعة (وباستخدام الأدوات المناسبة) في تحقيق الهدف. وباعتبار زيوت الطعام تعد من السلع الغذائية الضرورية و المعيشية فإن النتائج المشار إليها بكل من السيناريو الأول، والثاني تشير إلى أهمية الأخذ بهما معاً للارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها والتوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي، والأهداف المشار إليها والمأمولة من تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة تحقيقاً للأمن القومي.

(4/1) الاستهلاك المتوقع لعام 2030

يتوازي مع توقعات زيادة الإنتاج المحلي من زيوت الطعام مع عام 2030، في ظل السيناريوهات المشار إليها، توقع زيادة الاستهلاك المحلي منها، وبالتبعية تغير نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها كمؤشر لدرجة تعمق التصنيع المحلي في هذه الصناعة خلال نفس العام، وهو ما يمكن تقديره في ضوء الاعتبارات والتقديرات الواردة في النقاط التالية:

- يجري ، غالباً ، تقدير الاستهلاك الكلي السنوي من الزيوت (وكغيره من كثير من السلع الاستهلاكية) في ضوء المتطابقة المعروفة (مصادر العرض / والاستخدامات) وبتقدير ظاهري يعرف " بالمتاح للاستهلاك " (بعد خصم الفاقد منها) والذي لا يتساوى بالضرورة مع الاستهلاك الفعلي منها خلال نفس العام، إذ قد يقل أو يزيد عن الاستهلاك الفعلي تبعاً للتغيرات في الإنتاج ، والواردات ، والمخزون منها في بداية العام ، مقابل التغيرات في الصادرات ، والمخزون منها في نهاية العام ، والتي تنعكس نتائجها على التقديرات الظاهرية للعام التالي بالزيادة أو النقص، وبما يعنيه ذلك من تقلب تقديرات المتاح للاستهلاك منها من عام إلى آخر، مع احتمالات انحرافها عن الاستهلاك الفعلي.
- إن تقلب المتاح السنوي للاستهلاك وانحرافه عن الاستهلاك الفعلي لا ينفي تطابق المتوسط السنوي لكليهما معاً على المدى المتوسط، والطويل، حيث هامشية الفاقد السنوي منها، ومن ثم تساوي المتوسط السنوي للاستهلاك الفعلي منها مع تقديرات المتوسط السنوي للمتاح للاستهلاك في فترات المدى المتوسط والطويل.
- مع تعدد طرق التنبؤ بالاستهلاك المستقبلي من السلع الاستهلاكية (وحاجتها إلى النتائج التي تستخلص من البيانات المتاحة عن فترة زمنية طويلة ، وإدخال المتغيرات المستقلة

²⁴ آمال عبد المنعم، وآخرون، التحليل الاقتصادي لأنماط الإنفاق الاستهلاكي الفردي في ريف وحضر مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية 94 (2)، 2016

المحددة للاستهلاك في الحسبان) تأتي تقديرات الدراسة للاستهلاك المتوقع من الزيوت النباتية للطعام خلال عام 2030 في إطار معدلات النمو المشتقة من المتوسطات السنوية للمتاح للاستهلاك منها ، ولعدد السكان ، ومتوسط نصيب الفرد منها في الفترة (2001-2005) ، والفترة (2013-2017) كاتجاه عام مع الزمن من الفترة الأخيرة إلى عام 2030 ، حيث يسجل المتاح للاستهلاك من زيت الطعام خلال الفترة الثانية زيادة بلغت ما نسبته 42,78% عنه في الفترة الأولى ، وبمعدل سنوي يبلغ نحو 3% سنوياً ، ومن ثم تفترض الدراسة زيادة الاستهلاك الكلي من هذه الزيوت خلال السنوات التالية للفترة الثانية حتي عام 2030 بنفس المعدل وليصل إلى نحو 2142 ألف طن خلال هذا العام (جدول 5). كما تسجل نفس الفترات زيادة أعداد السكان بمعدل سنوي بلغ نحو 2,3%، مع نمو الاستهلاك الفردي من زيوت الطعام بمعدل سنوي يبلغ نحو 0,7%.

جدول (5) المتوسطات السنوية للمتاح للاستهلاك من الزيت، ونصيب الفرد منه (كجم)، ولعدد السكان،

وتقدير الاستهلاك منه في عام 2030

البيان	الفترة الاولى	الفترة الثانية	نسبة الزيادة %	معدل النمو السنوي %	تقدير عام 2030
المتاح للاستهلاك بالآلف طن	963	1375	42,78	3,0	2142
عدد السكان بالآلف نسمة	67989	89327	31,38	2,3	125594
نصيب الفرد بالكيلوجرام	14,16	15,39	8,69	0,7	17,05

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة لأهم السلع الصناعية، القاهرة، أعداد مختلفة، وفي ضوء الافتراضات الواردة في مضمون الدراسة.

(5/1) المساحات وتوقعات الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي مع عام 2030

تأتي نتائج السيناريوهات الثلاث المشار إليها بتقديراتها التي يتوقع معها زيادة المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية التقليدية الأربع المعروفة في الزراعة المصرية (فول سوداني/ وفول صويا / ودوار شمس / وسمسم) في عام 2030 عنه في الفترة (2014-2017) وبنسب يتوقع أن تغير من أوزانها النسبية في إجمالي المساحة المحصولية. يضاف إلى ذلك مقترحاتها بإدخال بذور الفول السوداني ، والسمسم في صناعة استخراج زيوت الطعام ، إلى جانب زراعة محصول الكانولا والتوسع في زراعة أصناف الزيتون الزيتية بغرض استخراج زيوت الطعام ، مع مقترح إدخال بذور الأذرة الشامية في هذه الصناعة للاستفادة من كبر المساحة والإنتاج المحلي منها (على نحو مماثل لحالة القطن سابقاً) ، حيث تأتي هذه المقترحات لتزيد من توقعات زيادة الإنتاج المحلي من البذور الزيتية وزيوت الطعام مع عام 2030 ، وبنسب جوهرية تفوق التوقعات المحتملة لزيادة الاستهلاك المحلي منها مع هذا العام (وعلي نحو ما تشير إليه نتائج تقديرات هذه السيناريوهات المبينة من قبل) و من ثم توقع تحسن نسبة الاكتفاء الذاتي ، فضلاً عن ما قد ينشأ عن ذلك من تغيرات في التركيبة الهيكلية للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المنزرعة لهذا الغرض ، ولإنتاج المحلي من هذه الزيوت بما قد يكون لذلك من دلالات بالنسبة للسياسات المستقبلية لهذه الصناعة (جدول 6) ، وبما يمكن إيجازه فيما يلي :

- تأتي سنة الأساس (المتوسط السنوي للفترة (2014-2017) لتشير إلى انحصار زراعة المحاصيل الزيتية في المجموعة التقليدية المشار إليها في مساحة إجمالية بلغت 267 ألف فدان وما نسبته 1,71% من المساحة المحصولية الإجمالية مع مساحة ونسبة هامشية من الزيتون. كما تأتي هذه السنة بتقدير الإنتاج من الزيوت بنحو 43,5 ألف طن مستخرجة من

البذور المحلية لفول الصويا، ودوار الشمس وثمار الزيتون والقطن والكتان، مع تقدير نسبة الاكتفاء الذاتي بنحو 3,15%.

جدول (6) المساحات وتوقعات الإنتاج من الزيوت، ونسبة الاكتفاء الذاتي لعام 2030

البيان	2014-2017		السيناريو الأول		السيناريو الثاني		السيناريو الثالث	
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
1-المساحة المحصولية	15576	100,0	15576	100,0	2264	100,0	17939	100
2-مساحة البذور الزيتية	273	1,75	558,9	3,6	413,9	18,28	972,8	5,4
- محاصيل زيتية *	267	1,71	552,6	3,5	172,4	7,61	725,0	4,04
-كانولا	0,0	0,0	0,0	0,0	73,5	3,25	73,5	0,4
-زيتون	6,0	0,04	6,0	0,04	168,0	7,42	174,0	0,97
-أذرة صفراء	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
3-الإنتاج من الزيوت	43,5	100,0	308,1	100,0	249,8	100,0	514,4	100
-من القطن والكتان	20,2	46,4	20,2	6,55	20,2	8,09	20,2	3,93
-من البذور الزيتية*	17,3	39,8	188,5	61,18	94,7	37,91	265,9	51,7
-من الكانولا	0,0	0,0	0,0	0,0	43,5	17,41	43,5	8,46
- من الزيتون	6,0	13,8	6,34	2,06	91,4	36,59	91,74	17,8
-من الأذرة الصفراء	0,0	0,0	93,03	30,19	0,0	0,0	93,03	18,1
4-نسبة الاكتفاء الذاتي	3,15		14,38		11,66		24,0	

المصدر: (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي القاهرة، أعداد مختلفة، والجدول (3)، (4)، والمرفق (16).

*تشمل المحاصيل الزيتية الأربع: الفول السوداني/ فول الصويا/دوار الشمس/السمن فقط.

* المساحة بالألف فدان وكمية الإنتاج بالألف طن.

• يأتي السيناريو الأول بتقدير المساحة المتوقع زراعتها بمجموعة المحاصيل الزيتية الأربع في محيط الأراضي المنزرعة في سنة الأساس بنحو 552,6 ألف فدان، وبما نسبته 3,5% من المساحة المحصولية بهذه الأراضي، إلى جانب المساحة والنسبة الهامشية لثمار الزيتون. كما تأتي تقديراته للإنتاج المتوقع من الزيوت المستخرجة من بذور هذه المجموعة بنحو 188,5 ألف طن يضاف إليها ما يقرب من 93,0 ألف طن من زيت الأذرة بالإضافة إلى ما هو متوقع إنتاجه من زيوت القطن والكتان وثمار الزيتون في هذه الأراضي (الجدول المذكور) ليصل إجمالي الإنتاج من الزيوت إلى نحو 308,1 ألف طن ، وبنسبة اكتفاء ذاتي تبلغ نحو 14,38% في عام 2030 ، مع تغير هيكل في الإنتاج تصل فيه الزيوت المستخرجة من مجموعة المحاصيل الأربع إلى المركز الأول في قائمة الإنتاج وبنسبة تبلغ 61,18% ثم يليها وفي المركز الثاني زيت الأذرة وبنسبة تبلغ 30,19% ويليهما النوعيات الأخرى من الزيوت .

• أما السيناريو الثاني فيأتي بتقديراته للمساحات المتوقع زراعتها بالمحاصيل الزيتية بأراضي مشروع المليون ونصف فدان بما يقرب من 413,9 ألف فدان وبما نسبته 18,28% من المساحة المحصولية بالمشروع والمقدرة بنحو 2264 ألف فدان. حيث تشارك مجموعة المحاصيل الزيتية الأربع محصول ثمار الزيتون الزيتية الجانب الأكبر من هذه المساحة وبأوزان متقاربة ثم يأتي محصول الكانولا ليشغل باقي المساحة وبنسبة تبلغ نحو 3,5% من المساحة المحصولية بالمشروع. أما عن الإنتاج المتوقع من الزيوت فيقدر بإجمالي يبلغ نحو 206,0 ألف طن من البذور والثمار الزيتية المنتجة بالمشروع خلال عام 2030، يضاف إليها 43,5 ألف طن متوقع إنتاجها في نطاق الأراضي القديمة

المنزوعة خارج المشروع ليصل الإجمالي منها خلال هذا العام إلى نحو 249,8 ألف طن. وبنسبة اكتفاء ذاتي تبلغ نحو 11,66%، وبتركيبة هيكلية في الإنتاج على النحو المبين بالجدول (6).

- وبالنسبة للسيناريو الثالث و الذي يجمع ما بين السيناريو الأول والثاني، فتأتي تقديراته للمساحات المتوقع زراعتها بالمحاصيل الزيتية في عام 2030 بنحو 972,8 ألف فدان وبما نسبته 5,4% من إجمالي المساحة المحصولية بالأراضي المنزوعة في سنة الأساس وفي أراضي المشروع عام 2030، مع وجود مجموعة المحاصيل الزيتية الأربعة بالمركز الأول بين المحاصيل الزيتية المنزوعة وبنسبة 4,0% تقريباً من إجمالي المساحة المحصولية، وبما يعادل 74,5% من إجمالي المساحة المنزوعة بالمحاصيل الزيتية خلال هذا العام، ويليهما في ذلك محصول ثمار الزيتون الزيتية ثم محصول الكانولا وعلي نحو ما هو مبين بالجدول المشار إليه. أما الإنتاج المتوقع من الزيوت فيقدر بنحو 514,4 ألف طن يأتي في المركز الأول لقائمة إنتاجها مجموعة المحاصيل الزيتية الأربعة (51,7%) ثم يليها في ذلك وعلى الترتيب كل من محصول الأذرة، والزيتون، والكانولا ومحصولي القطن والكتان معاً وبالنسب الواردة بالجدول المذكور. ومع هذا السيناريو يتوقع الوصول بالاكتماء الذاتي في الاستهلاك منها بما نسبته 24,0% تقريباً خلال عام 2030.

وأخيراً تأتي دلالات التقديرات والتغيرات الهيكلية المشار إليها بالنسبة للسياسات المستقبلية لهذه الصناعة فيما يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- أهمية الأخذ بالسيناريو الثالث ليس بغرض الارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من الزيوت وتحقيق الأمن الغذائي فقط، بل أيضاً لما تنطوي عليه التغيرات الهيكلية من تنوع في المحاصيل المنزوعة والزيوت المنتجة، ومن ثم تقليل المخاطر المحتملة لأي من هذه الأنواع سواء في مجال زراعة المحصول أو إنتاج الزيت أو غيرها من المخاطر، أو في المقابل الاستفادة من التحسن في ظروف الإنتاج أو التصنيع أو التسويق.
- إن وجود وزن نسبي كبير لإدخال بذور الأذرة وثمار الزيتون والفول السوداني في تصنيع الزيوت، وتحقيق التوقعات المنتظرة منها يلفت الأنظار إلى أهمية الأخذ بالعوامل والأدوات المحفزة على التوسع في زراعة المحاصيل المنتجة لها وفي تصنيعها بغرض إنتاج الزيوت خاصة وأن الفرص الطبيعية المستقبلية المتاحة لزراعتها تتوافر بدرجة أكبر لصالحها عنها بالنسبة للمحاصيل الأخرى
- إن الأخذ بالآليات والسياسات المقترحة لتعميق التصنيع المحلي لصناعة زيوت الطعام، والمشار إليها من قبل تفرض نفسها كحزمة مترابطة للارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من زيوت الطعام. ويأتي في مقدمة أولويات مكوناتها الأدوات والسياسات اللازمة لحماية المنتج المحلي للبذور وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، مع تكوين الإطار التنظيمي والمؤسسي المقترح لهذه الذي تتضمنه هذه السياسات والآليات.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. آمال عبد المنعم، وآخرون، التحليل الاقتصادي لأنماط الإنفاق الاستهلاكي الفردي في ريف وحضر مصر
المجلة المصرية للبحوث الزراعية 94 (2)، 2016
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي، القاهرة،
أعداد مختلفة
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، القاهرة، أعداد
مختلفة.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية، والمتاح
للاستهلاك من السلع الزراعية، القاهرة، أعداد مختلفة.
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، القاهرة، أعداد مختلفة.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد الغذائية والخدمات، القاهرة، أعداد
مختلفة.
7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج، والتجارة الخارجية، والمتاح
للاستهلاك من السلع الصناعية، القاهرة، أعداد مختلفة.
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي، والطاقة العاطلة، والمخزون من
الإنتاج التام للأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع الخاص، القاهرة، أعداد مختلفة.
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي، والطاقة العاطلة، والمخزون من
الإنتاج التام للأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/الأعمال، القاهرة، أعداد مختلفة.
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع
العام/الأعمال، القاهرة، أعداد مختلفة.
11. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع
الخاص، القاهرة، أعداد مختلفة.
12. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد المنشآت (محافظات)، القاهرة، سبتمبر 2017.
13. طارق اسماعيل كاخيا، مدخل إلى تكنولوجيا الزيوت والدهون والصناعات القائمة عليها دمشق، 2006
[https://tarek.kakhia.org/books/Intro Oil and Fat Tech.Tarek Kakhia.pdf](https://tarek.kakhia.org/books/Intro%20Oil%20and%20Fat%20Tech.Tarek%20Kakhia.pdf)
14. عبد العليم عبد الرحمن، ومهندس يحيى سعد، محاصيل الحقل، قطاع الكتب، وزارة التربية والتعليم، القاهرة،
يونيه 2020.
15. معهد التخطيط القومي، الأشكال التنظيمية، وصيغ وآليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى
القطاع الزراعي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 152، القاهرة، 2002.
16. معهد التخطيط القومي، تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد
(282)، القاهرة، سبتمبر 2017.
17. وزارة الزراعة، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد مختلفة.
18. وزارة الزراعة، نتائج التعداد الزراعي عن عام 2010/2009، القاهرة.
19. وزارة الزراعة المصرية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030)، القاهرة، يناير 2009.
20. وزارة الزراعة، نتائج التعداد الزراعي عن عام 2010/09، القاهرة.
21. وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية التنمية الصناعية المستدامة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة
الخارجية 2020/2016، القاهرة.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Ikuo kuroiwa, Industrial Deepening in East Asia, Discussion Paper no. 489, Institute of Developing Economies, Bangkok, 2015.
2. Gain publications oilseeds Gain report number19004,oil seeds and products annual ,USDA Agricultural services, <https://www.fas.usda.gov/data/egypt-oilseeds-and-products-annual-5>
3. Gain publications oilseeds Gain report number19004, oil seeds and products annual, USDA Agricultural services 2019. 2012.www.gain.fas.usda.gov/recenthttp://www.tzdp.org/tz/fileadmin/documents/dpg_internal/dpg_working_groups_clusters/cluster_1/agriculture/2_Ag_policies_and_strategies/Ag_subsector_strategies/1_Edible_Oils_Strategy.docx
4. National Institute of Development Administration, Changing Trade Structure and Industrial Deepening in Thailand Economy, Journal of Asian Development, vol 4, No. 2, Bangkok, 2018.
5. Southern highland food system project, Tanzania- An analysis of the edible oil value chain, 2012, http://www.tzdp.org/tz/fileadmin/documents/dpg_internal/dpg_working_groups_clusters/cluster_1/agriculture/2_Ag_policies_and_strategies/Ag_subsector_strategies/1_Edible_Oils_Strategy.docx
6. Yared Sertse, Mareik de Ruter ,and others , Small-scale edible oils milling operations, alternative business models for Ethiopia, Sustainable DevelopmentGoals Fund, July , 2011.http://www.mdgfund.org/sites/default/files/PS_%20STUDY_Ethiopia_Small%20scale%20edible%20oil%20operations%20_%20business%20models.pdf.

ثالثًا: مواقع إلكترونية

1. <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1216422/FULLTEXT01.pdf>
2. www.agr-egypt.gov.eg وزارة الزراعة المصرية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030)، القاهرة، يناير 2009
3. <http://islamictrade01.blogspot.com/2011/06/blog-post.html> دراسة عن سوق تكرير زيت الطعام في مصر
4. <http://www.fei.org.eg/index.php/ar/chambers-ar-1/635-food-chamber-ar> اتحاد الصناعات المصرية، غرفة الصناعات الغذائية، القاهرة.
5. <https://www.customs.gov.eg/> مصلحة الجمارك المصرية، التعريفات الجمركية
6. <https://www.elreefelmasry.com> مشروع استصلاح مليون ونصف فدان ، مصر <http://www.fao.org> منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة

المرفقات

مرفق (1) المتوسط السنوي للمساحة الأرضية المنزرعة، ومساحة المحاصيل الموسمية الصيفية والنبيلية خلال الفترة الأولى (1985 - 1989)، والفترة الثانية (2013/12 - 2017/16)

مساحة المحاصيل الموسمية *				المساحة الأرضية		المحافظات
الفترة الثانية		الفترة الأولى		الفترة الثانية	الفترة الأولى	
% **	ألف فدان	% **	ألف فدان	ألف فدان	ألف فدان	
6,3	1,3		3,3	20,7		1-القاهرة
89,0	145,0	78,6	80,5	163,0	4,2	2-الاسكندرية
80,0	50,4	85,3	2,3	63,0	94,4	3-بورسعيد
37,2	14,6	82,1	7,3	39,2	2,8	4-السويس
92,7	101,0	91,3	85,0	109,0	8,0	5-دمياط
98,7	624,4	81,6	426,0	632,8	104,0	6-الدقهلية
85,2	730,6	70,6	478,0	858,0	603,2	7-الشرقية
84,1	141,6	71,0	136,8	168,4	673,6	8-القليوبية
100	549,8	72,5	339,0	549,0	188,6	9-كفر الشيخ
105	372,2	71,4	265,3	354,4	474,6	10-الغربية
87,9	334,3	66,1	238,5	380,4	401,2	11-المنوفية
93,8	876,6	72,5	546,38	934,4	329,0	12-البحيرة
31,1	98,4	75,5	89,0	315,8	724,6	13-الاسماعلية
80,0	193,8	87,4	220,5	242,0	101,8	14-الجيزة
89,4	270,4	125,9	201,8	302,4	175,2	15-بنى سويف
88,8	379,4	78,0	256,5	427,0	258,8	16-الفيوم
97,4	454,8	81,7	306,8	467,0	314,0	17-المنيا
95,9	337,8	64,7	200,8	352,4	474,0	18-اسيوط
91,7	301,8	56,0	221,3	329,0	358,4	19-سوهاج
79,0	215,0	74,3	167,3	272,0	298,0	20-قنا
71,4	157,6	49,0	55,3	220,6	341,4	21-أسوان
79,8	115,6	0,51		144,8	108,4	22-الاقصر
94,1	8,0			8,5		23-البحر الاحمر
44,0	139,0		9,0	316,2		24-الوادي الجديد
26,5	50,8	0,45	5,2	191,4	20,0	25-مطروح
15,4	18,2	28,9	4,0	118,0	18,0	26-شمال سيناء
3,7	0,9	25,6		24,2	17,6	27-جنوب سيناء
41,0	388,4			947,2	1,0	28-النوبارية
79,0	7071,6	71,3	4346,3	8951,0	6095,5	الجمهورية

المصدر: جمعت وحسبت من

- (1) وزارة الزراعة، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد مختلفة.
(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي، القاهرة، أعداد مختلفة

* لا تشمل مساحات القطن والقصب.

** النسبة إلى المساحة الأرضية.

مرفق (2) المتوسط السنوي للمساحة المنزرعة بالمحاصيل الزيتية الرئيسية
خلال الفترة (1985-1989)، والفترة (2012/2013 – 2017/2016) (ألف فدان)

المحافظات	فول الصويا		الفول السوداني		المسسم		دوار الشمس		الزيتون
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	
1- القاهرة	0,016								9,03
2- الاسكندرية	0,010						0,33	0,15	0,33
3- بورسعيد									0,02
4- السويس			0,05		0,18				2,53
5- دمياط	0,50						0,04		
6- الدقهلية	2,03	0,29					0,47		
7- الشرقية	1,37	0,15	24,2	5,02	0,49	11,8	0,41	0,23	1,45
8- القليوبية	2,66	0,12	0,6	0,46			0,05		0,23
9- كفر الشيخ	0,62	0,32					0,37		
10- الغربية	9,90	0,11	0,03				0,17		
11- المنوفية	10,02	0,02	0,37	0,17			0,03		2,74
12- البحيرة	8,69	0,23	8,0	1,69	0,13	5,28	2,04	4,11	10,95
13- الاسماعلية	0,09	0,01	9,85	8,32	2,69	4,62	1,19		15,64
14- الجيزة	0,01		2,48	3,58	0,37	3,0	0,35	0,79	5,55
15- بني سويف	12,35	3,34	1,26	0,42	1,23	5,28	4,62	0,49	2,76
16- الفيوم	0,14	0,04	0,06	0,15	1,37	3,91	10,8	1,64	14,75
17- المنيا	50,6	22,9	8,16	4,11	2,54	6,45	1,98	1,40	0,54
18- اسيوط	7,03	0,17	1,81	0,65	2,10	1,48	1,25	0,48	2,34
19- سوهاج	4,14	0,17	2,57	1,59	1,52	2,54	0,20	0,08	0,35
20- قنا	0,11		0,02	0,99	10,8	0,98			0,24
21- أسوان			1,20	0,30	1,83	3,7			0,1
22- الأقصر		0,01	0,17			0,95			0,17
23- البحر الاحمر									3,64
24- الوادي الجديد		0,13	23,7	0,03		0,29	0,02	0,05	27,29
25- مطروح			0,02			0,63		0,02	30,08
26- شمال سيناء									11,14
27- جنوب سيناء									30,98
28- النوبارية		0,33	62,3			13,9		6,19	
الجمهورية	110,5	29,6	27,53	147	25,22	68,7	24,2	15,8	172,8

المصدر: جمعت وحسبت من

- (1) وزارة الزراعة، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد مختلفة.
(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي، القاهرة، أعداد مختلفة.

مرفق (3) الأسعار النسبية لكل من الأذرة الشامي ، والأرز ، والقطن بدلالة أسعار المحاصيل الزيتية الرئيسية
في السنوات (1991 – 2017)

السنوات	الأذرة الشامي			الأرز			قطن		
	فول صويا	دوار الشمس	سمسم	فول سوداني	فول صويا	دوار شمس	سمسم	فول صويا	دوار الشمس
1991	0,52	0,52	0,21	0,39	0,47	0,47	0,19	2,96	1,11
1992	0,54	0,41	0,20	0,42	0,56	0,43	0,21	2,95	0,97
1993	0,57	0,48	0,19	0,41	0,63	0,53	0,21	2,36	0,83
1994	0,55	0,53	0,19	0,35	0,69	0,67	0,24	3,29	1,1
1995	0,49	0,47	0,16	0,36	0,62	0,60	0,22	3,09	1,00
1996	0,51	0,49	0,17	0,34	0,67	0,64	0,22	2,86	0,93
1997	0,53	0,50	0,17	0,31	0,68	0,65	0,22	2,11	0,68
1998	0,55	0,53	0,18	0,32	0,69	0,66	0,22	2,56	0,67
1999	0,70	0,68	0,18	0,32	0,85	0,82	0,22	2,12	0,67
2000	0,58	0,56	0,18	0,31	0,56	0,56	0,18	2,33	0,72
2001	0,56	0,55	0,17	0,31	0,54	0,54	0,17	2,26	0,72
2002	0,55	0,53	0,17	0,31	0,58	0,58	0,18	3,02	0,95
2003	0,60	0,53	0,19	0,32	0,86	0,76	0,27	2,11	0,99
2004	0,56	0,58	0,26	0,47	0,55	0,57	0,26	2,48	1,12
2005	0,56	0,55	0,25	0,43	0,58	0,56	0,26	2,60	1,15
2006	0,57	0,57	0,25	0,38	0,56	0,57	0,25	2,79	0,93
2007	0,81	0,82	0,27	0,35	0,74	0,75	0,25	2,37	0,75
2008	0,65	0,67	0,21	0,52	0,68	0,69	0,22	1,95	0,56
2009	0,63	0,52	0,18	0,22	0,68	0,55	0,20	3,67	1,10
2010	0,81	0,68	0,24	0,28	0,79	0,67	0,23	2,36	0,83
2011	0,68	0,68	0,24	0,27	0,70	0,71	0,25	1,80	0,65
2012	0,53	0,63	0,19	0,28	0,50	0,60	0,18	0,50	0,78
2013	0,53	0,64	0,19	0,28	0,50	0,61	0,18	0,49	0,62
2014	0,62	0,63	0,22	0,26	0,49	0,59	0,17	0,51	0,49
2015	0,56	0,72	0,19	0,28	0,51	0,57	0,18	0,65	0,28
2016	0,53	0,63	0,18	0,22	0,65	0,58	0,22		

المصدر: جمعت وحسبت من FAO stat , data ,prices

مرفق (4) معامل الحماية الإسمي لكل من بذور فول الصويا، والفول السوداني، والسمسم، وعباد الشمس للسنوات (1992-2017)

السنوات	فول الصويا	الفول السوداني	السمسم	دوار الشمس استيراد (1)	دوار الشمس تصدير (2)
1992		0,32	0,87	0,68	
1993	0,95	0,41	0,93	0,68	
1994	0,97	0,45	1,11	0,66	
1995	1,21	0,57	0,81	0,82	
1996	1,01	0,54	0,84	0,83	
1997	1,02	0,74	0,95	0,90	
1998	1,12	0,87	1,16	0,78	
1999	1,20	0,89	1,14	0,74	
2000	1,19	0,88	1,63	0,95	
2001	1,00	0,79	1,03	0,76	
2002	1,04	0,81	0,84	0,69	
2003	1,06	0,68	0,95	0,64	
2004	1,00	0,49	0,73	0,69	
2005	0,95	0,71	0,89	0,88	
2006	1,17	0,79	0,78	0,75	
2007	0,92	1,03	1,04	0,74	
2008	1,14	0,65	1,23	0,35	0,25
2009	0,89	0,77	0,79	0,67	0,33
2010	0,92	2,20	0,92	0,88	0,34
2011	0,85	0,96	0,91	0,40	0,40
2012	1,20	0,88	0,96	0,53	0,31
2013	0,97	0,77	0,73	0,44	0,32
2014	1,08	0,92	0,84	0,66	0,31
2015	1,34	0,89	0,60	0,65	0,28
2016	1,10	0,80	0,69	0,43	
2017	0,39		0,52		

المصدر: جمعت وحسبت من FAO stat , data ,trade, prices

مرفق (5) المتوسط السنوي للمساحات المنزوعة بالمحاصيل الزيتية الموسمية ، وثمار الزيتون ، والأوزان النسبية لمناطق الإنتاج في المساحة المنزوعة بالمحاصيل الزيتية .

مناطق الإنتاج	مساحة المحاصيل الزيتية الموسمية		الأوزان النسبية لمناطق الإنتاج في المساحة المنزوعة بالمحاصيل الموسمية %				ثمار الزيتون	
	%	ألف فدان	فول صويا	فول سوداني	سمسم	دوار شمس	%	ألف فدان
القاهرة	0,00	0,0006	0,00	0,00	0,00	0,00	5,2	9,03
الاسكندرية	0,6	1,63	0,00	0,00	1,9	2,10	0,2	0,33
بورسعيد	0,6	1,57	0,00	0,00	2,3	0,00	0,0	0,02
السويس	0,2	0,61	0,00	0,00	0,9	0,00	1,5	2,53
دمياط	0,00	0,00	0,00	0,00	0,0	0,00	0,0	0,00
الدقهلية	0,10	0,33	1,00	0,00	0,04	0,00	0,0	0,00
الشرقية	14,00	36,4	0,5	16,5	17,2	1,40	0,8	1,45
القليوبية	0,3	0,72	0,4	0,00	0,00	0,00	0,1	0,23
كفر الشيخ	0,2	0,62	1,00	0,00	0,4	0,04	0,0	0,00
الغربية	0,08	0,20	0,4	0,02	0,07	0,00	0,0	0,00
المنوفية	0,2	0,40	0,08	0,2	0,01	0,00	1,6	2,74
البحيرة	6,8	17,62	0,8	5,5	7,7	26,00	6,3	10,95
الإسماعيلية	5,60	14,48	0,02	6,7	6,7	0,00	9,0	15,64
الجيزة	2,4	6,29	0,00	1,7	4,4	5,00	3,2	5,55
بني سويف	4,00	10,36	11,3	0,9	7,7	3,1	1,6	2,76
الفيوم	2,2	5,65	0,1	0,04	5,7	10,4	8,5	14,75
المنيا	14,7	38,37	77,5	5,6	9,4	8,8	0,3	0,54
السيوط	2,00	5,17	4,7	1,2	2,2	3,00	1,4	2,34
سوهاج	2,1	5,37	0,6	1,8	3,7	0,5	0,2	0,35
قنا	0,40	1,00	0,00	0,01	1,4	0,00	0,1	0,24
أسوان	1,9	4,90	0,00	0,8	5,4	0,00	0,0	0,00
الأقصر	0,40	1,13	0,02	0,1	1,4	0,00	0,1	0,1
البحر الأحمر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,1	0,17
الوادي الجديد	9,3	24,18	0,4	16,2	0,40	0,30	2,1	3,64
مطروح	0,3	0,66	0,00	0,01	0,90	0,10	15,8	27,29
شمال سيناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	17,4	30,08
جنوب سيناء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6,4	11,14
النوبارية	31,7	82,72	1,10	42,4	20,20	39,20	17,9	30,98
الإجمالي	100,0	260,88	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	172,8

المصدر: جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

مرفق (6 / 1) الاستهلاك ، والتجارة الخارجية من البذور والثمار الزيتية
في الفترتين (2007 - 2011) و (2013 - 2018)

البذور والثمار الزيتية	الاستهلاك المحلي		الإنتاج المحلي				الميزان التجاري	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الأولى	الفترة الثانية
	ألف طن	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن
1- كتان	12	13,0	70	8,4	44	5,7	30	3,6
2- قطن	233,2	126,3	100	233,2	100	126,3	0,0	0,00
3- فول سوداني	594,6	159,5	35	207,4	129	206,5	65	387,2
4- فول صويا	747,6	1067	4,0	30,6	3,6	38,2	96	717,0
5- سمسم	53,8	54,0	80	43,0	71	38,5	20	10,8
6- دوار شمس	49,4	84,0	70	34,6	25,0	21,0	30	14,8
7- ثمار زيتون	449,6	805,3	102	457,4	100,3	807,7	(2)	(7,8)

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية، القاهرة، أعداد مختلفة

مرفق (6 / 2) الاستخدامات من البذور والثمار الزيتية في الفترتين (2007 - 2011) و (2013 - 2018)

البذور والثمار الزيتية	الصناعة		الغذاء				تقاوي وفاقد*	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الأولى	الفترة الثانية
	ألف طن	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن
1- كتان	9,2	77	81	10,5	0,0	0,0	23	2,8
2- قطن	2162	93	82	103,8	0,0	0,0	7	17
3- فول سوداني	00	00	00	00	96	570	4,0	24
4- فول صويا	725	97	78	835,3	0,0	0,0	3	22,8
5- سمسم	0,0	0,0	0,0	0,0	99	53,2	1,0	0,6
6- دوار شمس	47,2	96	65	54,8	0,0	0,0	4,0	2,2
7- ثمار زيتون	00	0,0	3,0	21,3	80	360	11	90

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية، القاهرة، أعداد مختلفة.

* يقدر الفاقد من المتاح للاستهلاك بما نسبته 15% في حالة ثمار الزيتون، وينخفض إلى ما نسبته 6,5% في حالة فول الصويا، ثم إلى 6,0% في كل من حالة دوار الشمس، والسمسم، والقطن، ثم إلى 5,2% في كل من حاتي الفول السوداني، والكتان على الترتيب.

مرفق (7) الطاقات العاطلة في منشآت القطاع العام/الأعمال وفي منشآت القطاع الخاص لتصنيع الزيوت النباتية , والأوزان النسبية للأسباب المسنولة عنها في السنوات (2011 – 2017)

القطاع	السنوات	عدد المنشآت	الطاقات العاطلة %	الأوزان النسبية لأسباب الطاقة العاطلة (%)			
				نقص الخامات	نقص قطع الغيار	نقص وتغيب العمال	صعوبات التسويق أخرى
القطاع العام	2012	9	78,7	36,7	0,0	19,4	22,3
	2013	10	56,8	0,7	0,0	0,0	67,2
	2014	10	57,8	21,2	0,0	5,0	54,9
	2015	10	21,7	77,6	0,0	0,0	11,0
	2016	11	36,9	28,8	0,0	0,0	43,4
	2017	11	19,5	39,0	0,0	0,0	41,7
القطاع الخاص	2011	27	4,6	9,2	1,1	6,7	16,1
	2012	24	8,7	13,3	4,2	1,5	25,0
	2013	23	11,5	19,0	0,8	6,4	24,7
	2014	23	3,6	67,5	6,3	4,6	18,9
	2015	20	7,0	33,8	4,7	3,2	55,4
	2016	19	4,9	13,2	7,6	10,4	64,0

المصدر: (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي، والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام للأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/الأعمال، القاهرة، أعداد مختلفة.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام للأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع الخاص، القاهرة، أعداد مختلفة.

مرفق (8) عدد المنشآت، والعمالة المشتغلة في تصنيع الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

على مستوى المحافظات في عام 2017

المحافظات	1 - 5 عمال		5-9 عمال		10 - 99 عمال		100 عامل فأكثر		الإجمالي	
	المنشآت	العمالة	المنشآت	العمالة	المنشآت	العمالة	المنشآت	العمالة	المنشآت	العمالة
1- القاهرة	1	1	0	0	5	106	3	219	9	326
2- الاسكندرية	0	0	1	8	7	298	1	2291	9	2597
3- السويس	0	0	0	0	1	58	0	0	1	58
4- دمياط	0	0	0	0	3	55	0	0	3	55
5- الدقهلية	2	4	2	15	2	80	0	0	6	99
6- الشرقية	4	9	5	36	8	208	2	2005	19	2258
7- القليوبية	2	7	1	9	2	38	1	1532	6	1586
8- كفر الشيخ	1	2	2	16	0	0	1	125	4	143
9- الغربية	7	23	4	30	1	71	0	0	12	124
10- المنوفية	2	9	0	0	2	29	6	156	10	194
11- البحيرة	4	11	2	13	3	76	0	0	9	100
12- الاسماعلية	3	8	0	0	0	0	0	0	3	8
13- الجيزة	2	7	5	33	3	57	1	138	11	235
14- بني سويف	2	9	0	0	1	11	0	0	3	20
15- المنيا	0	0	0	0	4	94	0	0	4	94
16- اسيوط	0	0	1	9	1	15	0	0	2	24
17- سوهاج	0	0	0	0	3	49	0	0	3	49
18- الأقصر	1	2	0	0	0	0	0	0	1	2
19- الوادي الجديد	1	2	0	0	0	0	0	0	1	2
20- مطروح	10	27	4	22	0	0	0	0	14	49
الإجمالي	42	121	27	191	46	1245	15	6466	130	8023

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد المنشآت (محافظات)، القاهرة، سبتمبر 2017

مرفق (9) الإنتاج والاستخدامات من مستلزمات الإنتاج بالمنشآت المشغلة بتصنيع الزيوت والدهون النباتية في السنوات (2012 - 2017)

البيان	القطاع العام / الاعمال					القطاع الخاص				
	2013	2014	2015	2016	2017	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المنشآت	10	10	10	11	11	24	23	23	20	19
الإنتاج (مليون جنيه)	348,5	484,1	1098	1572	3157	7324	7183	8874	14438	9847
المستلزمات (%)	66,7	70,6	92,4	94,4	113,2	89,0	85,1	83,7	81,5	63,8
من الإنتاج * اسلعية:	58,9	64,2	89,1	91,6	111,7	84,2	80,0	78,4	75,0	60,4
مواد أولية:	38,3	50,6	75,2	71,1	99,3	81,5	76,5	75,0	72,7	57,3
محلية	29,8	25,0	27,7	15,0	23,3	33,7	20,9	19,8	31,7	8,1
مستوردة	8,4	25,6	47,5	56,1	76,0	47,8	55,6	55,2	41,0	49,2
وقود	6,8	5,0	3,8	3,2	3,0	0,5	0,8	1,2	0,7	0,7
كهرباء	1,7	1,2	0,7	0,9	0,5	0,2	0,4	0,3	0,4	0,4
أخرى	12,2	7,5	9,5	10,0	8,8	1,9	2,4	1,9	1,3	1,9
بخدمية:										
مصروفات	5,9	5,1	2,5	2,1	1,1	2,0	2,5	3,0	4,7	2,1
تشغيل لدي الغير						0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مصروفات						0,0	0,2	0,3	0,6	0,3
صيانة						0,9	2,4	2,6	4,1	1,8
مصروفات										
أخرى										
ج-اهلاك	1,9	1,3	0,8	0,7	0,4	2,8	2,6	2,3	1,8	1,4

المصدر: (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع العام / الأعمال، القاهرة، أعداد مختلفة.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الخاص، القاهرة، أعداد مختلفة.

مرفق (10) استخدامات الصناعة من البذور والزيوت الخام تبعاً لمصادرها وتقديرات الزيوت المستخرجة منها ونسبة الاكتفاء الذاتي، وأوزانها النسبية في السنوات (2004 – 2017)

البيان	البذور والزيوت الخام*						تقديرات الزيوت المستخرجة (ألف طن) *					
	2017/14		2013/09		2008/04		2017/14		2013/09		2008/04	
	ألف طن	نسب الزيت %	ألف طن	نسب الزيت %	ألف طن	نسب الزيت %	ألف طن	نسب الزيت %	ألف طن	نسب الزيت %	ألف طن	نسب الزيت %
البذور محلية:	2191		1148		725,0		276		174		6,4	
- كتان	81		25,0		25,0	40	10		0,2		0,4	
- قطن	1793		825,0		354,0	20	71		3,7		2,6	
- فول صويا	147		155,0		165,0	20	33		0,7		1,2	
- دوار شمس	170		143,0		85,0	42,5	36		1,4		1,3	
- زيتون	0,0		0,0		96,0	25	24		0,0		0,9	
ب-بذور مستوردة:	3027,3		4070,6		1403,8		276		18		10	
- فول صويا	2877,8		3900,8		1194	20	239		17		8,8	
- فول سوداني	3,53		8,2		6,35	50	0,0		0,0		0,0	
- سمسم	24,1		119,6		55,62	58	0,0		0,0		0,0	
- أخرى	121,9		42,0		147,8	25	37		0,2		1,3	
إجمالي البذور	5218,3		5218,6		2128,84		450		23		17	
ج-زيوت خام مستوردة	1577,1		3452,3		2253,3		2253		77		83	
- فول صويا	539,8		573,8		1072,9		1073		13		40	
- فول سوداني	0,22		0,21		1,72		1,72		0,0		0,0	
- نخيل	213,8		790,5		2,28		2,28		18		0,1	
- نوى نخيل	17,3		26,1		0,04		0,04		0,6		0,0	
- دوار شمس	646,8		1709,4		848,2		848		38		31	
- كتان	10,9		2,7		1,0		1,0		0,0		0,0	
- أذرة	107,0		146,6		144,9		145		3,3		5,4	
- زيتون	0,04		3,46		0,34		0,34		0,0		0,0	
- نباتية أخرى	19,4		20,3		15,0		15,0		0,5		0,6	
- مهدرجة	21,9		179,2		167,0		167		4,0		6,2	
1-الزيوت المستخرجة:												
• لإجمالي الفترة.												
• المتوسط السنوي.												
2-المتوسط السنوي للمتاح للاستهلاك من زيوت الطعام												
3-نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من زيوت الطعام * (%)												
	2676		4510		2703		2703		100		100	
	536		902		676		676					
	1374		1080		1388		1388					
	7,2		4,9		3,15		3,15					

المصدر: جمعت وحسبت من:

- (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، القاهرة، سنوات مختلفة.
 - (2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، القاهرة، سنوات مختلفة.
- * تمثل الإنتاج على طول الفترة وليس المتوسط السنوي
- * * = المتوسط السنوي للزيوت المستخرجة من البذور المحلية / المتوسط السنوي للمتاح للاستهلاك من زيوت الطعام.

مرفق (11) توقعات الوزن النسبي والمساحة المنزرعة (ألف فدان) من محصولي فول الصويا، ودوار الشمس بالأراضي المنزرعة في الدلتا والوادي لعام (2030)

مناطق الإنتاج	فول الصويا				دوار الشمس			
	الأوزان النسبية %		التوقعات لعام 2030		الأوزان النسبية %		التوقعات لعام 2030	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الوزن النسبي %	المساحة المنزرعة	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الوزن النسبي %	المساحة المنزرعة
1-القاهرة	0,48	0,00	0,48	0,006	0,00	0,00	0,00	0,00
2-الاسكندرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,16	0,23	1,23	1,784
3-دمياط	0,59	0,00	1,59	1,605	0,00	0,00	0,00	0,00
4-الدقهلية	0,48	0,05	1,48	9,241	0,11	0,00	1,11	6,931
5-الشرقية	0,29	0,02	1,29	9,425	0,09	0,23	1,23	8,986
6-القليوبية	1,94	0,08	2,94	4,163	0,04	0,00	1,04	1,982
7-كفر الشيخ	0,18	0,06	1,18	6,488	0,10	0,00	1,10	6,048
8-الغربية	3,73	0,03	4,73	17,605	0,06	0,00	1,06	3,945
9-المنوفية	4,20	0,00	4,20	14,041	0,01	0,00	0,01	0,033
10-البحيرة	1,59	0,03	2,59	22,704	0,37	0,47	1,47	12,886
11-الاسماعيلية	0,10	0,01	1,10	1,082	1,34	0,00	2,34	2,303
12-الجيزة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,16	0,41	0,41	0,795
13-بني سويف	6,12	1,24	6,12	16,548	2,29	0,18	2,29	6,192
14-الفيوم	0,05	0,01	1,05	3,984	4,22	0,43	5,22	19,805
15-المنيا	16,49	5,04	16,49	75,000	0,65	0,31	0,65	2,956
16-السيوط	3,50	0,41	3,50	11,823	0,62	0,14	0,62	2,094
17-سوهاج	2,47	0,06	2,47	7,454	0,09	0,03	0,09	0,272
18-قنا	0,06	0,00	0,06	0,129	0,00	0,00	0,00	0,00
19-مطروح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	0,04	0,020
20-الوادي الجديد	0,00	0,09	0,09	0,125	0,22	0,04	0,22	0,306
21-النوبارية	0,00	0,08	0,08	0,311	0,00	1,59	1,59	6,176
الجمهورية	2,54	0,42	2,85	201,74	0,56	0,22	1,18	83,514

المصدر: حسبت من المرفق (1)، (2).

مرفق (12) توقعات الوزن النسبي والمساحة المنزرعة (ألف فدان) من محصولي الفول السوداني والسمسم بالأراضي المنزرعة في الدلتا والوادي لعام (2030)

مناطق الإنتاج	الفول السوداني				السمسم			
	الأوزان النسبية %		التوقعات لعام 2030		الأوزان النسبية %		التوقعات لعام 2030	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الوزن النسبي %	المساحة المنزرعة	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الوزن النسبي %	المساحة المنزرعة
1-الاسكندرية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,90	1,9	2,755
2-بورسعيد	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3,10	4,10	2,066
3-السويس	0,68	0,00	0,68	0,99	2,47	3,7	4,7	0,686
4-الشرقية	1,05	3,31	3,31	24,182	0,10	1,62	2,62	19,142
5-القليوبية	0,34	0,42	0,42	0,595	0,00	0,00	0,00	0,00
6-كفر الشيخ	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,05	1,05	5,773
7-المنوفية	0,07	0,11	0,11	0,368	0,00	0,00	0,00	0,00
8-الغربية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	1,01	3,759
9-البحيرة	0,31	0,91	0,91	7,977	0,02	0,60	1,6	14,026
10-الاسماعلية	9,35	10,01	10,01	9,850	3,02	4,70	5,7	5,609
11-الجيزة	1,62	1,28	1,62	3,140	0,17	1,55	1,55	3,003
12-بني سويف	0,21	0,47	0,47	1,271	0,61	1,95	1,95	5,273
13-الفيوم	0,06	0,00	0,06	0,228	0,53	1,03	2,03	7,702
14-المنيا	1,34	1,79	1,79	8,141	0,83	1,42	1,42	6,458
15-اسيوط	0,32	0,54	0,54	1,824	1,05	0,44	1,05	3,547
16-سوهاج	0,72	0,85	0,85	2,565	0,69	0,84	0,84	2,535
17-قنا	0,59	0,00	0,59	1,269	6,44	0,46	6,44	13,846
18-أسوان	0,54	0,76	0,76	1,198	3,31	2,35	3,31	5,217
19-الأقصر	0,00	0,15	0,15	0,173	0,00	0,82	0,82	0,948
20-الوادي الجديد	0,33	17,06	17,06	23,713	0,00	0,20	0,20	0,278
21-مطروح	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,24	1,24	0,630
22-النيوبارية	0,00	16,04	16,04	62,299	0,00	3,58	3,58	13,904
الجمهورية	0,63	2,08	2,12	149,78	0,58	0,97	1,66	117,16

المصدر: حسبت من المرفق (1)، (2)

مرفق (13) الحيازات التي زرعت محاصيل زيتية ومساحة المحصول حسب فئة مساحة الحيازة

في عام 2010/09

المحصول	الفئة الحيازية	عدد الحيازات			المساحة		
		العدد	%	الوزن التراكمي	المساحة	%	الوزن التراكمي / متوسط الحيازة
دوار الشمس	أقل من فدان	10066	12,7	12,7	3443	4,3	0,34
	—1	36800	46,4	59,1	21243	26,2	0,58
	—3	13093	16,5	75,5	12035	14,9	0,92
	—5	10678	13,5	89,0	14760	18,2	1,38
	—10	6140	7,7	96,7	13028	16,0	2,12
	—20	2009	2,5	99,3	7904	9,8	3,93
	50 فأكثر	590	0,7	100,0	8646	10,6	14,65
	جملة	79376	100		81059	100	1,02
	أقل من فدان	12936	20,2	20,2	4241	7,2	0,33
فول الصويا	---1	32020	50,0	70,2	19488	33,0	0,61
	—3	8066	12,6	82,8	8208	13,9	1,02
	—5	6194	9,7	92,5	9301	15,7	1,5
	—10	3276	5,1	97,6	7786	13,2	2,38
	--20	1179	1,8	99,4	5314	9,0	4,51
	50 فأكثر	389	0,6	100	4759	8,0	12,23
	جملة	64060	100		59098	100	0,922
	أقل من فدان	19986	17,3	17,3	4707	2,3	0,24
	—1	46200	40,0	57,3	34643	17,0	0,75
الفول السوداني	—3	15540	13,5	70,8	17644	8,6	1,14
	—5	20165	17,5	88,3	42332	20,8	2,1
	—10	8418	7,3	95,6	24477	12,0	2,91
	—20	3999	3,4	99,0	19033	9,3	4,76
	50 فأكثر	1121	1,0	100,0	61128	30,0	54,53
	جملة	115429	100		203964	100	1,77

المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية 2010/09 ، القاهرة

مرفق (14)

التفسيرات المحتملة لتوريد المعروض من الفول السوداني والسمن لأغراض المباشرة للغذاء

في حالة الفول السوداني (وعلى الرغم من استخراج زيوته لأغراض الطعام في كثير من الدول المنتجة لبذوره مثل الصين والهند و نيجيريا والسودان وغيرها ، بل واستيراد غيرها لزيته) تُستخدم بذوره بشكل مباشر كغذاء ، دون تصنيع زيوت الطعام ، بعد تجهيزها للاستهلاك في الصورة المناسبة المطلوبة، حيث استخدامها في تصنيع زبدة الفول السوداني، و في تزيين بعض المأكولات، إلى جانب استخدامها بعد تحميلها بالمقالي والتي تعد من أكبر أسواق استهلاكها وأكثرها جاذبية للمنتج الزراعي وللتاجر لتصريف ما لديهم من بذورها داخل هذه السوق، حيث تباع بأسعار أعلى عنه في حالة تسويقها في صورتها الخام بأسواق الجملة ولمنشآت استخراج الزيوت، وعلى نحو ما تعبر عنه الاتجاهات السعري لهذه الأسواق خلال السنوات (2013 – 2018) و الواردة بالجدول التالي:

جدول أسعار أسواق الفول السوداني، وأوزانها النسبية بالقياس إلى سعر المنتج في السنوات (2013—2018)

السنوات	أسعار أسواق (جنيه / كجم)		سعر السوق / سعر المنتج (%)			
	المنتج	الجملة	المستهلك	المنتج	الجملة	المستهلك
	خام	خام	محمص بقشره	محمص	محمص بقشره	محمص
2013	7,98	9,01	14,39	21,34	112,9	180,3
2014	8,84	11,13	17,38	24,56	125,9	196,6
2015	9,48	12,14	18,70	28,72	128,1	197,3
2016	11,35	14,0	21,41	30,04	123,3	188,6
2017	11,55	18,64	35,65	43,68	161,4	308,7
2018	12,48	21,05	34,15	42,07	168,7	273,6

المصدر: (1) FAOstat, data , prices

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد الغذائية، والخدمات، القاهرة، أعداد مختلفة.

ويظهر هذا الجدول الفروق النسبية الكبيرة بين أسعارها في سوق المنتج (المزارع) وسوق الجملة (والتي تعد هي أساس التعامل مع منشآت استخراج الزيوت مع غياب التعاقدات مع هذه المنشآت) وأسعارها في أسواق المستهلك، والتي تمكن المقالي من الشراء بسعر أعلى، خاصة وأن تكلفة عملية تجهيز بذورها للاستهلاك إلى جانب ما تتضمنه من فاقد بسبب تجفيف ما تحتويه من رطوبة أو إزالة قشورها ليست بالكبيرة (حيث تقدر بما يتراوح ما بين 25% و 30% تقريباً) بالقياس إلى الفروق السعري المبينة بالجدول المذكور.

وكذلك الحال أيضاً في حالة السمن، والذي تستخرج زيوته لأغراض الطعام بالدول المنتجة لبذوره، ومن بينها مصر في عقود سابقة -زيت السيرج - تأتي استخدامات بذوره أيضاً بشكل مباشر كغذاء، دون تصنيع الزيت، حيث استخدامها في تزيين بعض المأكولات وفي تصنيع الطحينة ثم الحلاوة الطحينية والتي تعد الصورة الرئيسية لاستهلاكها كغذاء في السوق المصرية وبحجم يزيد عن الإنتاج المحلي منها ومن ثم استيراد العجز من الأسواق الخارجية. وهنا أيضاً تبدو هذه الصناعة أكثر جاذبية لاستخدام هذه البذور عنه في حالة تصنيع الزيوت حيث استخدامها بعد طحنها بنسبة توازي 25% من المكونات السليمة للطحينة، مع الدقيق الأبيض بنسبة تبلغ 25% من هذه المكونات، مع إضافة الزيت بالنسبة المتبقية (50%) ومزجها معاً ليصبح القوام متماسك ثم التعبئة، فدخل الدقيق كأحد مكونات الطحينة ورخص سعره قد يخفض من تكلفة إنتاج الطحينة بالقياس إلى صناعة الزيوت. كما أن استيراد العجز في الإنتاج المحلي من هذه البذور من الأسواق الخارجية وبأسعار مرتفعة عن سعر المنتج المحلي منها (المرفق 4) قد يمنح الأولوية لاستيراد بذور بديلة أخرى لغرض تصنيع الزيت.

مرفق (15) الأراضي المنزرعة، والوزن النسبي للمحاصيل الزيتية في استخداماتها بالجمهورية
وفي محافظات الحدود خلال السنوات (2013/12 – 2017/16)

البيان	الجمهورية	النوبارية	مطروح	الوادي الجديد	شمال سيناء	جنوب سيناء
1- الأراضي المنزرعة: (ألف فدان)	8950	947,4	191,4	316,2	118,2	24,2
2 – الاستخدامات: (%)						
(أ) محاصيل معمرة	24,4	58,4	64,2	22,3	86,4	92,2
1 – حدائق:	18,5	52,59	57,6	6,56	78,41	90,0
• زيتون	1,93	1,17	14,25	1,15	25,44	46,0
• أخرى	16,56	51,42	43,35	5,41	52,97	44,0
2 – نخيل	1,22	0,61	4,02	5,84	7,85	0,0
3 – أخرى	4,68	5,3	2,58	9,9	0,14	2,2
(ب) محاصيل موسمية شتوية	74,7	45,3	34,7	62,68	13,53	8,67
(ج) محاصيل موسمية صيفية ونيلية	75,6	45,32	25,75	45,12	7,52	3,22
1 – محاصيل زيتية:	2,9	8,71	0,35	7,63	0,0	0,0
• فول سوداني	1,64	6,57	01	7,49	0,0	0,0
• فول صويا	0,33	0,03	0,01	0,04	0,0	0,0
• دوار شمس	0,17	0,65	0,01	0,01	0,0	0,0
• سمس	0,76	1,46	0,32	0,09	0,0	0,0
2 – أخرى	72,7	36,61	25,4	37,49	7,52	3,22

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للمساحة المحصولية والإنتاج النباتي، القاهرة، أعداد مختلفة.

مرفق (16) الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها بمشروع المليون ونصف فدان، والأوزان النسبية المقترحة لزراعات المحاصيل الزيتية بها تبعا للمناطق المستهدفة بالمشروع

البيان	مطروح		الوادي الجديد		شمال سيناء		جنوب سيناء		الإجمالي	
	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%
المساحة المستهدفة:	250	100	1226	100	3,5	100	20	100	1500	100
(أ) محاصيل معمرة	163	65	368	30	3	85	18	92	552	36,8
1- حدائق	150	60	245	20	2,8	80	18	90	416	27,7
• زيتون	60	24	98	8	1,4	40	9	45	168	11,2
• أخرى	90	36	147	12	1,4	40	9	45	247	16,5
2- نخيل	10	4	49	4	0,1	2	0,0	0,0	59,1	3,9
3- أخرى	2,5	1	73,6	6	0,1	3	0,4	2	76,6	5,1
(ب) محاصيل شتوية	87,5	35	858	70	0,5	15	1,6	8	948	63,2
• كائولا	12,5	5	61,3	5	0,1	3	0,0	0,0	73,9	4,9
• أخرى	75	30	797	65	0,6	17	1,6	8	874	58,3
(ج) محاصيل صيفية	75	30	687	56	0,4	10	1,2	6	764	50,9
1- محاصيل زيتية	12,5	5	160	13	0,0	0,0	0,0	0,0	172	11,5
• فول سوداني	5	2	61,3	5	0,0	0,0	0,0	0,0	66,3	4,42
• فول صويا	2,5	1	24,5	2	0,0	0,0	0,0	0,0	27,5	1,83
• دوار شمس	2,5	1	36,8	3	0,0	0,0	0,0	0,0	39,3	2,62
• سمس	2,5	1	36,8	3	0,0	0,0	0,0	0,0	39,3	2,62
2- أخرى	62,5	25	527	43	0,4	10	1,2	6	591	39,4

المصدر: مشروع استصلاح المليون ونصف فدان وفقاً للافتراضات الواردة في مضمون الدراسة.

مرفق (17)

زيارة ميدانية لمصنع استخراج الزيوت بشركة مصر للزيوت والصابون "قطاع سندوب" محافظة الدقهلية

(1) الغرض من الزيارة: معرفة رؤى المشتغلين في تصنيع الزيوت بشأن تعميق التصنيع المحلي لصناعة زيوت الطعام في مصر بصفة عامة، وتعميق تصنيع آلات ومعدات خطوط إنتاجها وصيانتها بصفة خاصة.

(2) المقابلة مع رئيس القطاع: بدأت الزيارة بالمقابلة مع السيد المهندس / طارق محمد البغدادي رئيس القطاع، وتعريفه بأهداف الدراسة والغرض من الزيارة وبهذه المناسبة نود التقدم لشخصه الكريم على حسن الاستقبال وتسهيل مهمة الباحثين.

(3) جولة داخل المصنع: تم القيام بجولة داخل المصنع بصحبة المسؤولين والمشرفين على خط الإنتاج والخدمات داخل المصنع، حيث تم الاطلاع على مراحل استخراج الزيوت بآلاتها ومعدات ونوعية ومواقع مستودعات تخزين مدخلات ومخرجات التصنيع بالمصنع، مع حوار مع العاملين عليها حول نوعية مدخلات التصنيع المستخدمة في كل من مراحل الإنتاج ومصادر الحصول عليها إلى جانب مصادر الحصول على معدات التشغيل والإنتاج.

(4) نتائج المشاهدة والحوار بالجولة:

- تبلغ مساحة المصنع نحو 27 فدان مسورة وبها المبني الإداري ومباني خدمات ومقسمة من الداخل بممرات لمرور وسائل نقل مدخلات ومخرجات التصنيع ومواقع انتظارها. ويشغل الجانب الأكبر من مساحة المصنع ساحات تخزين البذور الزيتية ومخرجات تصنيعها الثانوية (الكسب) وهي مساحات مسفلته ومظلة بمظلات من الصاج (المجلفن تقريباً) على أعمدة. كما يتواجد على هذه المساحة مباني خطوط الإنتاج والتي تبدأ بمواقع ومستودعات تخزين الزيوت الخام والمصنعة من الصاج (المجلفن تقريباً) وتنتهي بمواقع ومستودعات تخزين الزيت المكرر.
- يستند المصنع في نشاطه الجاري وبالقدر الأكبر على استخدام الزيوت الخام المستوردة أو الواردة من المصانع الكبيرة بالإسكندرية، نظر لقلة المتاح من البذور اللازمة.
- تستخدم في عمليات تكرير الزيوت الخام المدخلات الوسيطة اللازمة لذلك وهي: الهكسان / حامض الفوسفارك / الصودا الكاوية / تراب التبييض والتي تشتري جميعها من مصادر محلية (دون المعرفة بما إذا كانت مصنعة محلياً أو مستوردة من الخارج).
- تدخل صناعة الصابون كمكون رئيسي في نشاط المصنع.
- خط إنتاج الزيوت المكررة بالمصنع مستورد من الخارج، باستثناء مستودعات تخزين الزيوت الخام والمكررة حيث تصنع محلياً.

(5) جلسة مناقشة وحوار مع رئيس القطاع وبعض العاملين بالمصنع حول فرص تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة: وشارك في هذه الجلسة السيد المهندس / الرئيس السابق للقطاع. حيث بدأ الحوار والمناقشة بنفس الموضوعات المشار إليها في البند " 4 " ثم المناقشة والحوار حول تعميق التصنيع المحلي لهذه الصناعة والتي تضمنت رؤى المشاركين فيها من المصنع:

- أن أهم العوامل اللازمة لتحقيق ذلك هو زيادة الإنتاج المحلي من البذور الزيتية.
- وبالنسبة لتعميق التصنيع المحلي لمعدات خطوط الإنتاج بتصنيع خط إنتاج متكامل بمعداته محلياً، فتأتى رؤى رئيس القطاع (ويشاركه في ذلك آخرون)، بصعوبة أو تعذر تحقيق ذلك حالياً لضيق سعة السوق المصرية لاستيعاب إنتاجه. وتُبني هذه الرؤى بالأسانيد التالية: (أ) أن مصنع إنتاج محلي للتكرير إنما يعني مصنع طلبات / ومصنع محابس / ومصنع مواسير، (ب) أن معدل الاستهلاك السنوي لخط الإنتاج في هذه المصانع 10—15 سنة ومع فرضية تواجد 100 مصنع في هذه الصناعة، ومن ثم تواجد الحاجة إلى الإحلال أو التجديد، فنقدر الحاجة السنوية من مكونات هذا الخط بعدد يتراوح ما بين 7-10 وحدات (ظلمة / محبس /

ماسورة) وهو عدد غير كافٍ لتشغيل مصنع محلي أمام السعة الضيقة للسوق المحلي لاستيعاب إنتاجه. وقد تتوفر الفرص لإنشاء هذا المصنع إذا ما وجدت الأسواق الخارجية للتصدير إليها. • ويمكن الدخول في تعميق التصنيع المحلي لمعدات هذه الخطوط جزئياً، حيث هناك من بين مكونات خطوط إنتاج زيوت الطعام بعض المكونات التي تُستخدم في صناعات أخرى خارج هذه الصناعة (مثل رمان بلي / تروس أو غيرها) ومن ثم فإن حصر هذه الصناعات مع تماثل قياسات هذه المكونات يمكن أن يساعد على خلق سعة سوقية أكبر تستوعب الإنتاج السنوي لوحدات متخصصة في إنتاجها والتي يمكن إسناد تصنيعها إلى الهيئة العربية للتصنيع.

تعميق الإنتاج المحلي لتقاوي الخُضر